

جامعة أكلي محند أولحاج بالبوية



كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون العام
تخصص: قانون إداري

الذكاء الاصطناعي كألية للرقابة الادارية ومكافحة الفساد

تحت إشراف الأستاذة:

● عليم زهرة

من إعداد الطالب:

- تواتي أسماء
- ساكر خولة

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسًا
مشرقا ومقررا
ممتحنًا

جامعة البوية
جامعة البوية
جامعة البوية

- د/ عيساوي فاطمة
- د/ عليم زهرة
- د/ حماني ساجية

السنة الجامعية: 2026/2025

تاريخ المناقشة: 2026/05/24.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع، نحمده سبحانه وتعالى على نعمه وتوفيقه لنا في مسيرتنا العلمية.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان الى استاذتنا المشرفة "عليم زهرة" التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها العلمية السديدة ونصائحها القيمة والتي رافقتنا طوال مراحل إعداد هذه المذكرة بكل صبر واهتمام، فكان لتوجيهاتها الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل واخراجه في صورته الحالية، فجزاها الله عنا خير الجزاء.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير الى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات علمية قيمة من شأنها اثراء هذا العمل وتقويمه.

نتوجه كذلك بالشكر الى كافة أساتذة كلية الحقوق، لما قدموه لنا من علم ومعرفة طيلة مشوارنا الدراسي.

الى كل من ساهم من قريب أو بعيد في مساعدتنا وتشجيعنا على إتمام هذا العمل.

لا يفوتنا ان نعبر عن عظيم امتناننا واعتزازنا لعائلتنا الكريمة على دعمها المتواصل ومساندتها الدائمة لنا وعلى ما وفرته من تشجيع وتحفيز كان له بالغ الأثر في مواصلة هذا المسار العلمي.

إهداء

"من قال انا لها نالها..."

"وأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها"

الى من علمني أن القوة في الصبر وأن السعي طريق الوصول....

الى ابي العزيز حفظه الله وادامه تاجا فوق رأسي

الى قرة العين، الى من جعل الله الجنة تحت قدميها، الى من رسمت لي بريق الأمل

الى أجمل كلمة ينطقها القلب، اليك يا منبع الحنان والأمان

أمي الغالية

الى من كانوا لي نعم السند ودفئ العائلة

الى قطعة من روحي وسر سعادتي أخواتي

مريم وخديجة

الى من كان حضوره في حياتي مصدر قوة وطمأنينة

اخي عبد الله

الى الضحكة التي تنسي القلب تعب الأيام، الى البراءة التي تمنح الحياة جمالها

الى أبناء قلبي أنس ورسيم

الى من شاركتني هذا العمل خطوة بخطوة وتقاسمت معي تعب الإنجاز قبل فرحة النجاح

أسماء

لك مني كل الشكر والتقدير.

خولة

اهداء

وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم سعي الا بفضلها، الحمد لله على البلوغ ثم الحمد لله على التمام

الى من أحمل اسمه بكل فخر ...

الى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير...

الى سندي الذي لا يميل...أبي الغالي... ها أنا اليوم أقف على أعتاب نجاحي فأهديك هذا النجاح لأنني
لولاك ما وصلت.

كنت قوتي وفخري دائما فلك مني كل الامتنان والدعاء بطول العمر ودوام الصحة.

دمت لي فخرا لا يزول، ورضاك تاج العمر.

الى أمي الغالية... نبع الحنان

فأنت السبب بعد الله في كل خطوة وصلت اليها

دعاؤك رافقتني في كل امتحان وكل خطوة، سهرت الليالي وشاركتني القلق قبل الفرح، وجودك في حياتي نعمة
أحمد الله عليها في كل وقت، أسأل الله أن يجزيك عني خير الجزاء.

دمتي لي نعمة لا تزول.

إلى ضلعي الثابت محمد عبد الرؤوف... أخي كنت لي أمانا في التعب وقوة في لحظات الضعف

وجودك في حياتي نعمة

وسندك يمنحني القوة دائما

دمت لي أخا وفخرا لا يزول.

الى عمتي الغالية، التي كانت لي أختا قبل أن تكون عمة وسندا لا يميل، دمتي لي غالية دائما.

الى شريكة التخرج التي ساندتني، لك مني كل التقدير على المرافقة الصادقة والعمل المشترك المثمر.

وأخيرا أشكر كل من كان سندا لي في طريقي فبكم اكتملت فرحتي، وبوجودكم أصبح النجاح أجمل.

أسماء

قائمة المختصرات:

ص	الصفحة.
ط	الطبعة.
ج	الجزء.
ج. ر	الجريدة الرسمية.
ص ص	من صفحة رقم الى صفحة رقم.
د. ط	دون طبعة.
د. س. ن	دون سنة النشر.

مؤشر مدركات الفساد (CPI (corruption perception index

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development).

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

مقدمة:

شهدت المجتمعات المعاصرة تحولات عميقة ومتسارعة مست مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية، نتيجة التطور التكنولوجي الهائل الذي فرض نفسه كأحد أبرز ملامح العصر الحديث فقد أدى هذا التطور إلى بروز أنظمة رقمية ذكية أصبحت تؤدي دورًا محوريًا في تسيير المرافق العامة وتحسين جودة الخدمات الإدارية، الأمر الذي دفع بالدول إلى إعادة النظر في أساليب الإدارة التقليدية والبحث عن آليات أكثر كفاءة وفعالية تستجيب لمتطلبات الحوكمة الحديثة وتكرس مبادئ الشفافية والنزاهة.

في ظل هذا التحول الرقمي، برز الذكاء الاصطناعي باعتباره من أهم التقنيات الحديثة التي أحدثت نقلة نوعية في مختلف القطاعات، لما يتميز به من قدرة على تحليل البيانات، التعلم الآلي، معالجة المعلومات واتخاذ القرارات وفق أنظمة دقيقة وسريعة، فلم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد وسيلة تقنية مساعدة، بل أصبح أداة استراتيجية تعتمد عليها الإدارات والمؤسسات في تطوير الأداء الإداري وتعزيز فعالية الرقابة وتحسين مستوى الخدمات العمومية.

في المقابل، يعد الفساد من أخطر الظواهر التي تهدد استقرار الدول وتعرقل مسار التنمية لما يترتب عنه من آثار سلبية تمس الاقتصاد والإدارة والمجتمع، حيث يؤدي إلى تبديد المال العام وإضعاف الثقة في مؤسسات الدولة والإخلال بمبادئ العدالة والمساواة ويأخذ الفساد صورًا متعددة، كالرشوة، استغلال النفوذ، تبييض الأموال، الإثراء غير المشروع، التلاعب في الصفقات العمومية وغيرها من الممارسات التي تشكل انتهاكا للقانون ومساسا بمبدأ المشروعية.

أمام تنامي هذه الظاهرة وتعقد أساليبها، لم تعد الآليات الرقابية التقليدية كافية لوحدها لمكافحة مختلف أشكال الفساد، خاصة مع التطور المستمر في الوسائل الإلكترونية والرقمية التي أصبحت تستغل أحيانا في ارتكاب الجرائم المالية والإدارية، من ثم، أصبح من الضروري اعتماد وسائل رقابية حديثة تركز على التكنولوجيا والأنظمة الذكية، بما يسمح بالكشف المبكر عن الانحرافات، تتبع المعاملات المشبوهة وتحليل كميات ضخمة من البيانات بدقة وفعالية.

في هذا السياق، يبرز الذكاء الاصطناعي كألية حديثة لدعم الرقابة الإدارية ومكافحة الفساد من خلال مساهمته في تعزيز الشفافية وترشيد العمل الإداري والحد من التدخل البشري الذي قد

يكون سببا في وقوع الانحرافات والتلاعبات، كما يسمح بتطوير أنظمة رقابية قادرة على المراقبة المستمرة والفورية والكشف عن المؤشرات غير الطبيعية في مختلف المعاملات الإدارية والمالية إضافة إلى المساهمة في دعم أجهزة البحث والتحري والكشف عن الجرائم المالية المعقدة.

قد اتجهت العديد من الدول إلى توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال مكافحة الفساد، سواء من خلال رقمنة الإدارة العمومية أو اعتماد أنظمة إلكترونية في التوظيف وإبرام الصفقات العمومية أو عبر استخدام تقنيات التحليل الذكي للبيانات المالية والمصرفية، بما يعزز مبادئ الحوكمة والشفافية ويضمن حماية المال العام.

كما سعى المشرع الجزائري بدوره إلى مواكبة هذا التطور من خلال تدعيم المنظومة القانونية والمؤسسية الخاصة بالوقاية من الفساد ومكافحته والعمل على تحديث وسائل الرقابة الإدارية بما يتلاءم مع متطلبات البيئة الرقمية الحديثة.

من هنا يتبادر الى أذهاننا طرح الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

إذا كانت الرقابة التقليدية محدودة الأثر في كشف الفساد الإداري فإلى أي حد يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحقق فعالية في الحد من انتشارها؟

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول أحد أكثر التحديات تعقيدا في الإدارة العامة وهو الفساد الإداري الذي يؤدي الى هدر المال العام وضعف جودة الخدمات وفقدان ثقة المواطن في مؤسسات الدولة بالرغم من تعدد جهود الإصلاح، ما تزال الأساليب التقليدية للرقابة عاجزة في كثير من الأحيان عن كشف التجاوزات في الوقت المناسب سواء بسبب بطئها أو محدودية قدراتها.

من هنا تبرز أهمية البحث في إمكانية الذكاء الاصطناعي باعتباره من أبرز أدوات العصر الرقمي القادرة على معالجة كميات ضخمة من البيانات وتحليل السلوكيات الإدارية واكتشاف

المخالفات قبل تفاقمها. هو ما يجعل من توظيف هذه التقنية خطوة ضرورية لتعزيز النزاهة والشفافية داخل المؤسسات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك على النحو التالي:

- تحليل الآليات القانونية والمؤسسية التي وضعها المشرع الجزائري للوقاية من الفساد ومكافحته، مع تقييم مدى فعاليتها ونجاحتها في حماية المال العام وتعزيز الشفافية.
- دراسة تطور الرقابة الإدارية نحو الرقابة الرقمية من خلال بيان كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي في دعم مهام الرقابة داخل المرافق العمومية والكشف عن حدود وأساليب استخدامه.
- تفسير العلاقة بين الذكاء الاصطناعي ومكافحة الفساد الإداري من خلال تحديد مجالات تدخل الذكاء الاصطناعي وآليات استخدامه في الحد من تجاوزات الموظفين وتقليص فرص التلاعب الإداري.
- تقييم أثر اعتماد الذكاء الاصطناعي على مؤشرات الفساد عبر فحص دوره في الرقابة التلقائية والحد من التدخل البشري، بما يساهم في تعزيز النزاهة والمساءلة.
- تسليط الضوء على قدرات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن جرائم الفساد سواء ما تعلق منها بالتحري والتقصي أو جرائم الاثراء غير المشروع أو تبييض الأموال.
- ابراز مساهمة الذكاء الاصطناعي في الوقاية من الفساد مستقبلا من خلال تحليل دوره في تعزيز الشفافية في التوظيف العمومي والممارسات الإدارية وإجراءات الصفقات العمومية.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات علمية وواقعية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- أهمية الفساد كظاهرة معقدة تمس مختلف قطاعات الدولة وتعد من أبرز العوائق التي تضعف كفاءة الإدارة العمومية وتستنزف الموارد المالية، مما يجعل دراستها ضرورة ملحة.

- قصور آليات الرقابة التقليدية في الكشف عن صور الفساد المتطورة خاصة مع زيادة حجم المعاملات وتعقيد الإجراءات الإدارية، ما يستدعي البحث عن أدوات رقابية أكثر دقة وسرعة وفعالية.

- التطور السريع للتكنولوجيا وظهور الذكاء الاصطناعي كإحدى أبرز الأدوات الحديثة القادرة على تحليل البيانات الكبيرة واكتشاف الأنماط الشاذة ورصد المخالفات بطريقة يصعب تحقيقها بالوسائل التقليدية.

- الحاجة الأكاديمية الى اثراء الدراسات العربية في مجال توظيف الذكاء الاصطناعي داخل الإدارة العمومية خاصة في ظل محدودية الأبحاث التي تربط بين التكنولوجيا والرقابة ومكافحة الفساد.

- الاهتمام الشخصي بالمواضيع الحديثة المرتبطة بالرقمنة والتحول التكنولوجية داخل المؤسسات العمومية مما يجعل هذا الموضوع مناسباً لتطوير معرفة معمقة وتقديم إضافة علمية ذات قيمة.

صعوبات الدراسة:

واجهنا في هذه الدراسة جملة من الصعوبات، تعود أساساً الى حداثة موضوع الذكاء الاصطناعي في مجال الرقابة الإدارية ومكافحة الفساد، ما انعكس على قلة المراجع القانونية المتخصصة، خاصة على مستوى الفقه الجزائري، حيث لا تزال الدراسات المرتبطة بهذا الموضوع محدودة مقارنة بالمواضيع القانونية التقليدية.

كما برزت صعوبة أخرى تمثلت في الطابع المتداخل للموضوع، باعتباره يجمع بين الجانب القانوني والتقني، مما استوجب الإحاطة ببعض المفاهيم المرتبطة بالتكنولوجيا والأنظمة الذكية الى جانب الجوانب القانونية المتعلقة بالرقابة والفساد.

إضافة الى ذلك، واجهت الدراسة محدودية التطبيقات العملية والتجارب الوطنية المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد الإداري، الأمر الذي فرض الاستعانة ببعض الدراسات والتجارب المقارنة لتدعيم الجانب التطبيقي للموضوع.

الأنه رغم هذه الصعوبات، فقد تمت محاولة الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع بالاعتماد على ما توفر من مراجع قانونية وفقهية ودراسات حديثة، بما يسمح بتقديم معالجة علمية تتناسب مع طبيعة الموضوع وأهميته.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لمعالجة مختلف الجوانب المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والرقابة الإدارية ومكافحة الفساد. حيث تم من خلال المنهج الوصفي عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالرقابة الإدارية والذكاء الاصطناعي وجرائم الفساد، الى جانب بيان مختلف الآليات القانونية والمؤسسية المعتمدة في هذا المجال.

أما المنهج التحليلي، فقد تم توظيفه لتحليل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بمكافحة الفساد والرقابة الإدارية، وكذا دراسة مدة مساهمة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز فعالية الرقابة والكشف عن جرائم الفساد والوقاية منها، مع الاستعانة ببعض التطبيقات والتجارب المقارنة قصد تدعيم الجانب التطبيقي للدراسة.

كما تم الاعتماد على المنهج المقارن من خلال الاستئناس ببعض التجارب الأجنبية التي اعتمدت تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الرقابة الإدارية ومكافحة الفساد، بهدف إبراز مدى فعالية هذه الأنظمة وإمكانية الاستفادة منها في تطوير الإدارة العمومية.

بعد التطرق في المقدمة الى الإطار العام للموضوع، يقتضي الأمر دراسة الآليات المعتمدة في مجال الرقابة الإدارية ومكافحة الفساد، سواء في صورتها التقليدية أو الحديثة، باعتبارها من أهم الوسائل التي تسعى من خلالها الإدارة الى حماية المال العام وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة (الفصل الأول)، بعدها يقتضي الانتقال الى دراسة مدى فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد من خلال إبراز دوره في دعم الرقابة والكشف عن الانحرافات الإدارية والمالية إضافة الى بيان مساهمته في الوقاية من مختلف مظاهر الفساد داخل الإدارة العمومية (الفصل الثاني).

الفصل الأول

آليات الرقابة لمكافحة الفساد

الفصل الأول: آليات الرقابة لمكافحة الفساد

تشكل الرقابة الإدارية احدى الركائز الجوهرية في النظام القانوني للدولة، باعتبارها آلية مؤسساتية ترمي الى ضمان احترام مبدأ المشروعية وخضوع الإدارة للقانون، تكريسا لفكرة دولة القانون وترسيخا لقيم الشفافية والمساءلة.

فالوظيفة الرقابية لا تقتصر على مجرد متابعة الأداء الإداري بل تمتد لتشمل فحص مدى مطابقة القرارات والتصرفات الإدارية للأطر التشريعية والتنظيمية والكشف عن أوجه الانحراف في استعمال السلطة، والتصدي لمظاهر الفساد الإداري بمختلف صورته.

أدرك المشرع الجزائري خطورة ظاهرة الفساد، وما قد تحدثه من مساس بالمال العام وإضعاف لثقة المواطن في الإدارة العمومية، فسعى الى إرساء منظومة قانونية ومؤسساتية متكاملة تهدف الى الوقاية من الفساد ومكافحته وذلك من خلال انشائه للعديد من الهيئات الرقابية سواء تعلق الامر بهيئات الرقابة المالية او بالأجهزة المتخصصة في الوقاية من الفساد وقمعه.

غير ان التحولات التي يشهدها المرفق العام في ظل رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر وتطور التقنيات الحديثة افرزت تحديات نوعية تجاوزت حدود الأساليب التقليدية للرقابة، مما اوجب البحث عن آليات أكثر دقة وفعالية في الكشف المبكر عن الانحرافات ومتابعة الأداء الإداري بصورة آنية.

برز الذكاء الاصطناعي كأداة تكنولوجية قادرة على إحداث نقلة نوعية في مجال الرقابة الإدارية، من خلال تمكين الإدارة من تحليل المعطيات الضخمة ورصد الأنماط غير المشروعة وتعزيز الشفافية في التسيير المالي والإداري وعليه فإن دراسة العلاقة بين الرقابة الإدارية في صورتها التقليدية (المبحث الأول) ورقابة الذكاء الاصطناعي في صورتها الحديثة تكتسي أهمية بالغة لفهم مدى قدرة المنظومة الرقابية على مواكبة التحولات الراهنة وتحقيق أهدافها في مكافحة الفساد (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الرقابة الإدارية كآلية لمكافحة الفساد

تعد الرقابة الإدارية من أهم الآليات القانونية التي تعتمد عليها الدولة لضمان خضوع النشاط الإداري لمبدأ المشروعية وصون المصلحة العامة من كل صور الانحراف أو التعسف في استعمال السلطة، فهي تمثل وظيفة أصيلة داخل البناء التنظيمي للإدارة، تمارس وفق ضوابط محددة، بهدف التحقق من مدى مطابقة الأعمال والتصرفات الإدارية للأحكام التشريعية والتنظيمية وضمان احترام قواعد الشفافية والنزاهة في تسيير الشأن العام.

تكتسي الرقابة الإدارية أهمية خاصة في سياق مكافحة الفساد، باعتبار أن هذا الأخير غالبا ما يرتبط بإخلال الموظف العام بواجباته القانونية، سواء عبر تجاوز حدود الاختصاص أو مخالفة الإجراءات أو الاضرار بالمال العام.

ان ضبط المفهوم القانوني للرقابة الإدارية وبيان خصائصها وأهدافها يعد خطوة أساسية لفهم دورها في الوقاية من الفساد والكشف عنه ومعالجته، كما أن فعالية الرقابة لا تتجلى فقط في بعدها النظري، انما في تجسيدها من خلال آليات مؤسساتية وتنظيمية أقرها المشرع لضمان متابعة النشاط الإداري ومساءلة القائمين عليه.

وعليه، سيتم التطرق الى تحديد مفهوم الرقابة الإدارية وبيان أهميتها وأهدافها **(المطلب الأول)**، ثم استعراض أهم الآليات التقليدية التي اعتمدها المشرع الجزائري في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته **(المطلب الثاني)** باعتبارها التطبيق العملي للوظيفة الرقابية داخل المنظومة القانونية الوطنية.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الإدارية

تعد الرقابة الإدارية من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الإدارة العمومية لضمان حسن سير المرافق العامة وتحقيق الانضباط في أداء الوظيفة الإدارية، فهي تمثل وسيلة قانونية تمكن السلطات المختصة من متابعة نشاط الأجهزة الادارية والتحقق من مدى التزامها بالقواعد التشريعية والتنظيمية التي تحكم العمل الإداري، بما يضمن احترام مبدأ المشروعية وتحقيق المصلحة العامة.

تبرز أهمية تحديد مفهوم الرقابة الإدارية في كونها تمثل إحدى الدعائم التي يقوم عليها النظام الإداري الحديث، خاصة في ظل تنامي مسؤوليات الإدارة وتزايد المخاطر المرتبطة بسوء استعمال السلطة أو الانحراف بها.

وعليه، فإن الإحاطة بمفهوم الرقابة الإدارية يقتضي التطرق إلى تحديد مدلولها (الفرع الأول) ثم إبراز أهميتها والاهداف التي تسعى إلى تحقيقها داخل التنظيم الإداري (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف الرقابة الإدارية

يشكل تحديد مفهوم الرقابة الإدارية خطوة أساسية لفهم دورها داخل المنظومة القانونية والإدارية، إذ حاول الفقه الإداري تقديم تعريفات متعددة لهذا المفهوم تبعاً لاختلاف الزوايا التي ينظر منها إلى الوظيفة الرقابية داخل الإدارة العمومية. فالبعض ينظر إليها باعتبارها وسيلة لضمان احترام القواعد القانونية والتنظيمية التي تحكم النشاط الإداري، في حين يركز اتجاه آخر على دورها في تقييم الأداء الإداري وتصحيح الانحرافات التي قد تعترض سير العمل داخل المرافق العامة.

كما تتجلى أهمية ضبط هذا المفهوم في كونه يحدد الإطار العام لممارسة الوظيفة الرقابية ويبرز طبيعتها كآلية تهدف لتحقيق التوازن بين السلطة المخولة للإدارة وضرورة خضوعها لمبدأ المشروعية. من ثم سيتم التطرق إلى المقصود بالرقابة الإدارية (أولاً)، ثم بيان أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها من صور الرقابة في المجال الإداري (ثانياً).

أولاً: المقصود بالرقابة الإدارية

اجتهد الفقه الإداري في ضبط مفهوم الرقابة الإدارية، فذهب اتجاه إلى اعتبارها آلية داخلية تعتمد الإدارة لمراجعة تصرفاتها والتأكد من مشروعيتها، بغرض رصد ما قد يعتريها من أخطاء ومخالفات والعمل على تداركها، سواء تم الكشف عنها بواسطة أجهزة الإدارة نفسها أو بناء على الشكاوى والتظلمات التي يرفعها الأفراد.¹

¹ حسين عبد العال محمد، الرقابة الإدارية بين علم الإدارة والقانون الإداري دراسة تطبيقية مقارنة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2004. ص 73

في حين عرفها اتجاه آخر بأنها عملية تنظيمية تضطلع بها السلطة الإدارية أو الهيئات المخولة قانوناً لمراقبة سير العمل الإداري والتحقق من مدى مطابقة الأداء للمعايير المعتمدة، بما يكفل تحقيق الأهداف المرسومة ضمن السياسة العامة للدولة بكفاءة وفعالية، مع الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات، كما تهدف هذه العملية الى تصحيح الانحرافات عند وقوعها وذلك عبر اتخاذ التدابير القانونية الملائمة، سواء تمثلت في إجراءات إصلاحية أو في فرض جزاءات تأديبية مناسبة¹

كما تعرف الرقابة الإدارية من الجانب الإداري على أنها تلك الرقابة الصادرة عن الجهات الإدارية التي تشكل الجهاز التنفيذي والإداري للدولة، ينصرف مفهوم الرقابة الإدارية ليشمل المرافق العامة المركزية وكذا المرافق العامة اللامركزية وذلك بغرض ضمان احترام مبدأ المشروعية وحماية المصلحة العامة.²

ثانياً: خصائص الرقابة الإدارية

1. **الملائمة:** يقصد بها أن يكون نظام الرقابة الإدارية متوافقاً مع طبيعة النشاط الإداري محل الرقابة بحيث يراعي خصوصية كل مرفق عام واختلاف إجراءاته، فآليات الرقابة على المخزون على سبيل المثال تختلف من حيث الأهداف والوسائل والمعايير عن تلك المطبقة على المشتريات بما يضمن مشروعية القرارات الإدارية وفعاليتها.
2. **الإيجابية:** تعني أن الرقابة لا تقتصر على كشف المخالفات ومعاقبتها، بل تشمل الوقاية منها و مرافقة التنفيذ لضمان احترام القوانين، مع اتخاذ تدابير تصحيحية تمنع تكرار الأخطاء.³

¹ حسين عبد العال محمد، الرقابة الإدارية بين علم الإدارة والقانون الإداري دراسة تطبيقية مقارنة، المرجع السابق، ص 73

² حمدي سليمان سحيمات القبيلات، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية دراسة تحليلية وتطبيقية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 14.

³ سعاد موسى طنطاوي وآخرون، الرقابة والمراجعة الإدارية، ط.1، مركز جامعة القاهرة للتعليم المدمج، مصر، 2020

3. **المرونة:** يقصد بها قدرة نظام الرقابة على التكيف مع المستجدات القانونية والتنظيمية وسياسات المؤسسة، مما يضمن استمراريته وفعاليته دون الإخلال بمبدأ المشروعية¹.
4. **سرعة اكتشاف الأخطاء:** كلما اتسمت الرقابة بالفعالية في الكشف المبكر عن التجاوزات الإدارية، أمكن معالجتها في حينها والحد من أثارها القانونية والمالية، يساهم ذلك في حماية المصلحة العامة وتعزيز مبدأ المشروعية داخل الإدارة.
5. **التوقيت المناسب:** يقتضي النظام الرقابي توفير المعلومات والبيانات في الوقت الملائم لتمكين السلطة المختصة من اتخاذ القرار الإداري السليم. فالمعلومة المتأخرة تفقد قيمتها القانونية والإجرائية، بينما يضمن التوقيت المناسب دعم الرقابة وترشيد عملية صنع القرار.
6. **الكفاءة والمهارة:** تقتضي الرقابة الإدارية اسناد مهامها الى أشخاص تتوفر فيهم الأهلية القانونية والكفاءة المهنية، ممن يمتلكون المؤهلات العلمية اللازمة، يهدف ذلك الى ضمان موضوعية الإجراءات الرقابية ودقتها، بما يحقق سلامة القرارات الإدارية ويحافظ على مبدأ المشروعية².
7. **الموضوعية:** يقصد بها التزام المسؤول الإداري بالحياد و الموضوعية عند تقييم نتائج الأداء، بعيدا عن أس تأثيرات شخصية، لضمان سلامة و فعالية نظام الرقابة و تحقيق أهدافه وفق معايير موضوعية³.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف الرقابة الإدارية

لا تقتصر الرقابة الإدارية على كونها إجراءً تنظيمياً لمتابعة النشاط الإداري، بل تمثل أداة جوهرية لضمان فعالية الإداري وتحقيق الانضباط داخل المرافق العامة، فهي تساهم في التأكد

¹ مبدأ المشروعية خضوع جميع سلطات الدولة بما فيها الإدارة، لأحكام القانون الساري مع التزامها بممارسة اختصاصاتها وفق القاعد القانونية والتنظيمية المعمول بها، ضمانا لحماية الحقوق وتحقيقا لدولة القانون.

-لأكثر تفصيل راجع: **دحمان سعاد**، التعريف بمبدأ المشروعية، مجلة افاق للعلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، العدد 06، 2017/01/01، ص 231.

² **سعاد موسى طنطاوي وآخرون**، الرقابة والمراجعة الإدارية، المرجع السابق، ص 15.

³ **غامنية نعيمة**، دور الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر ميدان الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2024/2023، ص 12.

من أن الاعمال الإدارية تنفذ وفقا للقواعد القانونية والتنظيمية، كما تساعد على اكتشاف الاختلالات وتصحيحها في الوقت المناسب، بما يضمن حسن سير المرفق العام¹ واستمراريته.

كما تكتسي الرقابة الإدارية أهمية خاصة في مجال الوقاية من الفساد الإداري، إذ تمكن من رصد التجاوزات والانحرافات التي قد تصدر عن الموظفين العموميين وتعمل على الحد من الممارسات المخلة بمبادئ النزاهة والشفافية في تسيير الشؤون العمومية، بالإضافة إلى دورها الوقائي، تضطلع الرقابة بوظيفة تقويمية تهدف إلى تحسين الأداء الإداري وتعزيز كفاءة استخدام الموارد العمومية.

وعليه، سيتم التطرق إلى بيان أهمية الرقابة الإدارية (أولاً)، ثم إبراز الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها في إطار تكريس مبدأ المشروعية وضمان حسن تسيير المرفق العام (ثانياً).

أولاً: أهمية الرقابة الإدارية:

تكتسي الرقابة الإدارية أهمية بالغة داخل المنظومة الإدارية، باعتبارها إحدى الوظائف الأساسية التي تضمن السير المنتظم والفعال للمرفق العام، فهي تعد الأداة التي تعتمد عليها الإدارة للتأكد من أن الأعمال تنجز وفقاً للأهداف المرسومة.²

¹ المرفق العام هو كل نشاط أو خدمة تتولاها الدولة أو تشرف عليها، بهدف تلبية حاجيات المجتمع وتحقيق المصلحة العامة بشكل منتظم ومستمر.

-لأكثر تفصيل راجع: **عوابدي عمار**، القانون الإداري، النظام الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، ج 01، الجزائر، سنة 2000، ص 139.

² **زويبي صليحة**، هيئات الرقابة الإدارية المكلفة بمكافحة الفساد، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2016، ص 14.

فمن خلال عملية الرقابة، تتحقق الإدارة من مدى سلامة تنفيذ الخطط والبرامج ومدى كفاءة استخدام الموارد البشرية¹ والمادية الموضوعة تحت تصرفها. بما يؤدي الى تحقيق نتائج مالية وإدارية مرضية، كما تساهم الرقابة في إحكام التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية وتقادي الازدواج في الجهود، مما يعزز من فعالية العمل الإداري ليضمن استمراريته.

كما تبرز أهمية الرقابة كذلك في كونها وسيلة لتقويم الأداء وتصحيح الانحرافات، إذا تمكنت الإدارة من مراجعة الأخطاء التنظيمية والإجرائية واتخاذ التدابير التصحيحية في الوقت المناسب، بما يضمن تحقيق الأهداف الإدارية بكفاءة وفي الآجال المحددة.²

وتتجلى أهمية الرقابة الإدارية في عدة عناصر أساسية أخرى تتمثل في:

1. الرقابة تشجع الإدارة على تحقيق الأهداف: تساهم الرقابة في متابعة تنفيذ الخطط

الموضوعة وتساعد على اكتشاف الصعوبات التي تعترض سير التنفيذ، في الوقت ذاته، تمكن الإدارة من اتخاذ القرارات المناسبة لتجاوز الأخطاء، بما يضمن تحقيق الأهداف المرسومة بدقة وفعالية.

2. الرقابة تساهم في تعديل الخطط والبرامج: تمكن الرقابة من إعادة النظر في ظروف

وأساليب التنفيذ العملي، من خلال الوقوف على العوامل التي تؤثر في تطبيق الخطط والعمل على تعديلها بما يتلاءم مع الواقع الإداري، كما تتيح تحديد الإجراءات اللازمة لتصويب الانحرافات ووضع الأمور في مسارها الصحيح.³

¹ الموارد البشرية هي جميع الافراد العاملين داخل المنظمة، بمختلف مستوياتهم من رؤساء ومرؤوسين، الذين يساهمون في أداء وظائفها وتحقيق أهدافها من خلال ما يمتلكونه من مؤهلات وخبرات ومهارات. ويتم تنظيم عملهم وفق سياسات وإجراءات وثقافة تنظيمية مقابل حصولهم على أجور وتعويضات، بما يحقق منفعة متبادلة بين الفرد والمنظمة -لأكثر تفصيل راجع: قرينعي أحمد، إدارة الموارد البشرية (المفهوم، التطور والاستراتيجية)، مجلة منارات لدراسات العلوم الاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، العدد 02، 2019/03/25، ص02.

² زوبيري صليحة، هيئات الرقابة الإدارية المكلفة بمكافحة الفساد، المرجع السابق، ص14.

³ بارود سعيد، رسيوي رشيد، دور المؤسسات الرقابية في مكافحة الفساد الإداري بالجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة غرداية 2018/2019. ص 10.

3. الرقابة تضمن حسن السير العمل: تعتبر الرقابة وسيلة فعالة لضمان انتظام سير العمل داخل الأجهزة الإدارية.

4. الرقابة تحقق العدالة: تساهم الرقابة في تحقيق العدالة داخل المرفق العام من خلال التمييز بين الموظفين المجتهدين وكذا المقصرين.

5. الرقابة تهدف الى تجويد الأداء وتصحيح الانحرافات: تعمل الرقابة على تحسين جودة الأداء الإداري ورفع الكفاءة الإنتاجية وذلك عبر تصحيح الأخطاء والانحرافات التي قد تعيق تحقيق الأهداف وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بأقل تكلفة ممكنة.¹

6. الوقاية من جرائم الفساد (الرشوة، المحاباة، والمحسوبية): تعد الرقابة الإدارية أداة فعالة للوقاية من جرائم الفساد مثل الرشوة والمحسوبية، من خلال كشف التجاوزات قبل وقوعها و ضمان احترام مبادئ الشفافية و المساواة في تسيير المرفق العام.

كما تساهم في منع الرشوة عبر متابعة العمليات الإدارية والمالية والتأكد من مشروعية القرارات وكشف المحاباة من خلال ضمان تكافؤ الفرص وعدم التمييز. لذلك تعد الية وقائية وردعية ترسخ قيم النزاهة وتحد من الفساد الإداري في المؤسسات العمومية.²

ثانيا: أهداف الرقابة الإدارية

تعد الرقابة الإدارية من أهم الوسائل القانونية التي تضمن خضوع النشاط الإداري لمبدأ المشروعية وتساهم في تحقيق الانضباط والفعالية داخل التنظيم الإداري، فهي ليست مجرد عملية شكلية لتسجيل الملاحظات، بل أداة تقييم وتصحيح تهدف الى تحسين الأداء وضمان تحقيق المصلحة العامة.

¹ بارود سعيد، رسيوي رشيد، دور المؤسسات الرقابية في مكافحة الفساد الإداري بالجزائر، المرجع السابق، ص10.

² نطاح مريم، مكلل بوزيان، "الرقابة الإدارية كألية لمكافحة الفساد الإداري في التشريع الجزائري، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، العدد 01، 2021/06/09، ص 348.

يمكن اجمال الأهداف الجوهرية للرقابة الإدارية فيما يلي:

- ❖ **ضمان احترام مبدأ المشروعية في العمل الإداري:** فتهدف الرقابة الى التأكد من مطابقة القرارات والأعمال الإدارية للقوانين والتنظيمات المعمول بها، والتأكد من سلامة توظيف السلطة الإدارية، بما يمنع الانحراف في استعمالها ويكرس خضوع الإدارة للقانون.
- ❖ **الكشف المبكر عن الأخطاء والانحرافات الإدارية:** تعمل الرقابة على رصد مواطن الخلل في تنفيذ البرامج والخطط وتحديد المسؤولية القانونية عنها، بما يسمح باتخاذ التدابير الصحيحة في الوقت المناسب، تفاديا لترتيب آثار سلبية على سير المرفق العام.¹
- ❖ **المساهمة في عملية التقويم والتصحيح الإداري:** تشمل الرقابة مساعدة الإدارة في تقييم أدائها، تصحيح الأخطاء المادية والتنظيمية وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب على العاملين، بما يحقق العدالة التأديبية ويعزز الانضباط في بيئة العمل.
- ❖ **تحقيق الطابع الاقتصادي للرقابة وترشيد النفقات:** تهدف الرقابة الى التأكد من الاستعمال الرشيد للموارد العمومية وضمان الفعالية الاقتصادية في التسيير، عبر الحد من التبذير وسوء استعمال الإمكانيات المتاحة للإدارة.
- ❖ **تعزيز الإصلاح الإداري واستمرارية المرفق العام:** تسعى الرقابة الى متابعة صيانة الهياكل الإدارية والوسائل المادية والبشرية وتحديثها، لضمان استمرارية المرفق العام وتحسين مردوديته في ضوء التطورات الإدارية المعاصرة.²
- ❖ **ضمان احترام الحقوق والمزايا القانونية للأفراد والعاملين:** تعمل الرقابة على حماية الحقوق القانونية المكفولة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية ومنع أي تعسف أو تجاوز في استعمال السلطة، تكريسا لمبدأ المساواة أمام القانون وحماية المصلحة العامة.³

¹ ونوقي عبد القادر، مزارة عيسى، دور الرقابة الإدارية في الحفاظ على المال العام في المؤسسات العمومية، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 01، 2023/05/20، ص1098.

² هني عامر، دور الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري في الإدارة العامة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة وحكومة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014، ص26.

³ بودانة كمال، دبلّة عبد العالي، الرقابة الإدارية، مجلة العلوم الاجتماعية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد 02، 2020/09/27، ص105.

- ❖ **تقييم فعالية التنظيم الإداري ومدى تحقيقه لأهدافه:** تهدف الرقابة الى قياس مدى نجاح الإدارة في بلوغ أهدافها المخططة وتحديد مستوى التناسق بين مهامها وواقع تنفيذها، بما يسمح بتصحيح الاختلالات وتطوير أساليب العمل الإداري.
- ❖ **تكريس مبدأ المسؤولية والانضباط داخل التنظيم الإداري:** تعد الرقابة وسيلة لتفعيل مبدأ المساءلة الإدارية وربط السلطة بالمسؤولية، بما يضمن احترام القواعد القانونية والتنظيمية، ويعزز الشفافية والنجاعة في الأداء العام.¹

المطلب الثاني: الآليات التقليدية التي رصدها المشرع الجزائري لمكافحة الفساد

لم يقتصر المشرع الجزائري في مواجهة ظاهرة الفساد على تكريس القواعد القانونية الردعية فحسب، بل عمد كذلك الى استحداث مجموعة من الآليات المؤسسية التي تتولى مهمة الرقابة والمتابعة والتصدي لمختلف مظاهر الفساد، تتمثل هذه الآليات في عدد من الهيئات والأجهزة الرقابية التي أسندت اليها صلاحيات متعددة في مجال الوقاية من الفساد وكشف ممارساته ومتابعة مرتكبيه وذلك في إطار تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة وحسن تسيير المال العام.

سيتم التطرق الى أهم الآليات التي اعتمدها المشرع الجزائري لمكافحة الفساد، ذلك من خلال استعراض الآليات المؤسسية في (الفرع الأول)، ثم الهيئات المتخصصة التي تم استحداثها لدعم جهود الوقاية من الفساد ومكافحته في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الآليات المؤسسية في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته

أولى المشرع الجزائري أهمية بالغة لتعزيز منظومة الرقابة المؤسسية من خلال اسناد مهام الرقابة والمتابعة الى مجموعة من الهيئات التي تضطلع بدور مراقبة وتسيير المال العام وضمان احترام القواعد القانونية والتنظيمية التي تحكم النشاط الإداري والمالي للدولة، حيث تساهم هذه الهيئات، من خلال صلاحياتها الرقابية والتقييمية، في الكشف عن مختلف أوجه الاختلال والانحراف في التسيير، بما يدعم جهود الوقاية من الفساد والحد من ممارسته ومن أبرز هذه

¹ ونوقي عبد القادر، مزارة عيسى، دور الرقابة الإدارية في الحفاظ على المال العام، المرجع السابق، ص1098.

الهيئات مجلس المحاسبة (أولاً)، المفتشية العامة للمالية (ثانياً) وكذا السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (ثالثاً).

أولاً: مجلس المحاسبة

يعد مجلس المحاسبة من أبرز الهيئات الرقابية التي أولتها السلطة التأسيسية أهمية خاصة حيث كرس وجوده بموجب أحكام الدساتير المتعاقبة، لا سيما دستور سنة 1996 الذي نص في مادته 170¹ على اسناد مهمة الرقابة البعدية على أموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية اليه.

وقد عرف تنظيم مجلس المحاسبة عدة مراحل تشريعية ساهمت في بلورة صلاحياته وتحديد نطاق اختصاصه. فقد أنشئ بموجب القانون رقم 80-05² (ملغى) الذي منحه صلاحيات رقابية واسعة ذات طابع اداري وقضائي، غير أن هذه الصلاحيات شهدت تراجعاً بموجب القانون رقم 90-32، حيث تم تضيق مجال اختصاصه باستبعاد المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري من نطاق رقابته، إضافة الى تجريده من بعض اختصاصاته القضائية.³

¹ انظر المادة 170، من المرسوم الرئاسي رقم 96-438، المؤرخ في 26 رجب 1417 الموافق ل 07 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، ج، ر، العدد 76، الصادر في 27 رجب 1417، الموافق ل 08 ديسمبر 1996. المعدل والمتمم بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442، المؤرخ في 15 جمادى الأولى 1442، الموافق ل 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، ج، ر، العدد 82، الصادر في المؤرخ في 15 جمادى الأولى 1442، الموافق ل 30 ديسمبر 2020، المعدل والمتمم بموجب قانون رقم 26-04، المؤرخ في 07 شوال 1447، الموافق ل 26 مارس 2026، يتضمن التعديل الدستوري، ج، ر، العدد 22، الصادر في 07 شوال 1447، الموافق ل 26 مارس 2026.

² قانون رقم 80-05، المؤرخ في 14 ربيع الثاني، الموافق ل 01 مارس 1980، المتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، ج، ر، العدد 10، الصادر في 17 ربيع الثاني 1400، الموافق ل 04 مارس 1980. ملغى بموجب قانون رقم 90-32، المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1411، الموافق ل 04 ديسمبر 1990، المتعلق بمجلس المحاسبة وسيره ج، ر، العدد 53، الصادر في 18 جمادى الأولى 1411، الموافق ل 05 ديسمبر 1990.

³ بن الدين فاطمة، مجلس المحاسبة كآلية رقابة للحد من الفساد في الجزائر، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، المركز الجامعي نور البشير، البيض العدد 04، ديسمبر 2017، ص 05.

أما سنة 1995، أعاد المشرع الاعتبار لمجلس المحاسبة بموجب الأمر رقم 95-20¹، من خلال توسيع صلاحياته الرقابية لشمول كافة الأموال العمومية دون تمييز، تكريسا لمبدأ حماية المال العام وضمان حسن تسييره. تدعيما لذلك تم تعديل القانون الخاص به بموجب الأمر رقم 10-02 حيث تم توسيع مجال تدخله وتعزيز صلاحياته، مما جعله أحد أهم الأجهزة الرقابية المعنية بمكافحة الفساد في الجزائر.²

تتجسد الصلاحيات الرقابية فيما يلي:

1. الرقابة المالية المحاسبية: تتمثل في الرقابة التي تهدف الى حماية الإيرادات والنفقات والأموال العمومية، من خلال التدقيق في حسابات الهيئات الخاضعة للرقابة والتحقق من سلامة القيود المحاسبية وصحة الأرقام والبيانات الواردة في الميزانيات والحسابات الختامية للمؤسسات حيث تركز هذه الرقابة على ضمان الشفافية المالية ودعم مبدأ المساءلة في تسيير المال العام.

2. الرقابة المالية القانونية: تنصب على فحص مختلف المعاملات والتصرفات التي تباشرها الجهات الخاضعة للرقابة، لاسيما ما تعلق بتنفيذ الميزانية في جميع مراحلها. تشمل الرقابة على عمليات الانفاق ابتداء من الالتزام بالنفقة، مروراً بتصفيته، ثم الأمر بالصرف وانتهاء بالدفع الفعلي، ذلك للتحقق من مطابقتها لأحكام التشريع والتنظيم الساري المفعول.

3. الرقابة على الأداء: يهدف هذا النوع من الرقابة الى تقييم فعالية ونجاعة الهيئات الخاضعة للرقابة في تسيير الموارد والوسائل المادية والأموال العمومية ومدى تحقيق الأهداف المسطرة. كما تشمل مراقبة نوعية التسيير وترشيد استعمال الموارد وفق معايير الاقتصاد والكفاءة والفعالية، مع الربط بين الوسائل المستعملة والنتائج المحققة.³

¹ امر رقم 95-20، المؤرخ في 19 صفر 1416، الموافق ل 17 يوليو 1995، المتعلق بمجلس المحاسبة، ج، ر، العدد 39، الصادر في 25 صفر 1416، الموافق ل 23 يوليو 1995. المعدل والمتمم بموجب أمر رقم 10-02، المؤرخ في 16 رمضان 1431، الموافق ل 26 أغسطس 2010، المتعلق بمجلس المحاسبة، ج، ر، العدد 50، الصادر في 22 رمضان 1431، الموافق ل 01 سبتمبر 2010.

² بن الدين فاطمة، مجلس المحاسبة كآلية رقابة للحد من الفساد في الجزائر، المرجع السابق، ص 05.

³ دراجي وليد، زغدي خليل، دور مجلس المحاسبة في مكافحة الفساد بالجزائر-دراسة للتوظيف الرقابية-، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 02، 20/12/2020، ص 335.

4. مراجعة حسابات المحاسبين العموميين: يتولى مجلس المحاسبة ممارسة الرقابة اللاحقة على تنفيذ الميزانية من خلال مراجعة حسابات المحاسبين العموميين بصفة نهائية، قصد التحقق من مدى احترامهم لمبدأ المشروعية والتقييد بالقواعد القانونية والتنظيمية المؤطرة لتسيير الأموال العمومية.

حيث تنصب هذه الرقابة على فحص حسابات التسيير السنوية والتأكد من اعدادها وايداعها ضمن الأجال القانونية ومراجعة مدى مطابقة العمليات المالية للنصوص التشريعية المعمول بها، مع إلزام المحاسب العمومي بتقديم جميع الوثائق والمستندات الثبوتية التي تبرر مختلف العمليات المقيدة في حساباته.

في حالة ثبوت مخالفة أو خطأ أثناء المراجعة، يتم تبليغ المعني بالأمر لتمكينه من تقديم توضيحاته ودفاعه، احتراماً لمبدأ الوجاهية وحق الدفاع.

إلا أنه عقب استكمال إجراءات الرقابة، يصدر مجلس المحاسبة قراراته إما بإبراء ذمة المحاسب العمومي إذا ثبتت صحة حساباته ومطابقتها للقانون أو بتحميله المسؤولية المالية عند ثبوت عجز أو مخالفة ترتب ضرراً بالمال العام مع إمكانية إصدار قرار بالتسديد واسترجاع المبالغ المستحقة دون الإخلال بالمتابعات التأديبية أو الجزائية عند الاقتضاء.¹

ثانياً: المفتشية العامة للمالية

تعد المفتشية العامة للمالية هيئة رقابية مالية أنشأت لأول مرة بموجب المرسوم رقم 80-53² الذي تضمن أحداث مفتشية عامة للمالية.³

¹ لطفراوي محمد عبد الباسط، مجلس المحاسبة اعلى هيئة رقابية على المال العام، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، العدد 03، 18/04/2020، ص134.

² مرسوم رقم 80-53، المؤرخ في 14 ربيع الثاني 1400، الموافق ل 01 مارس 1980، المتضمن أحداث مفتشية عامة للمالية، ج، ر، العدد 10، الصادر في 17 ربيع الثاني 1400، الموافق ل 04 مارس 1980، المعدل والمتمم.

³ براء الله المعتز بالله، صيد محمد محرز، تطور آليات مكافحة الفساد والوقاية منه في ظل التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص قانون عام اقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2023/2022، ص 19.

كما أعيد تنظيم المفتشية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-272¹ وكذا المرسوم التنفيذي رقم 08-273² اللذان تضمننا تحديد صلاحيات المفتشية العامة للمالية وكذا تنظيم هيكلها المركزية.

من خلال هذه النصوص، تعرف المفتشية العامة للمالية بأنها جهاز اداري يتولى مهام الرقابة، حيث يقوم بفحص ومراجعة التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية، إضافة الى مختلف الأجهزة الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية.

كما يمكن أن تكلف بناء على طلب من الهيئات المؤهلة قانونا بإجراء تقييم اقتصادي للمؤسسات العمومية الاقتصادية وذلك في إطار الصلاحيات المخولة لها بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما.³

من هنا نتطرق الى عرض أو بيان مهام وصلاحيات المفتشية العامة للمالية المسندة اليها بموجب النصوص القانونية:

تتولى المفتشية العامة للمالية، بصفة عامة ممارسة مهام رقابية متعددة يمكن تصنيفها ضمن عدة مجالات أساسية. فهي تقوم برقابة التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة والجماعات الإقليمية وكذا مختلف الهيئات والمؤسسات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية.

بما في ذلك المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وهيئات الضمان الاجتماعي التابعة لنظام العام والنظام الاجباري، فضلا عن الهيئات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي التي تستفيد من اعانات أو مساهمات الدولة.⁴

¹ مرسوم تنفيذي رقم 08-272، المؤرخ في 06 رمضان 1429، الموافق ل 06 سبتمبر 2008، يحدد صلاحيات المفتشية العامة للمالية، ج، ر، العدد 50، الصادر في 07 رمضان 1429، الموافق ل 07 سبتمبر 2008.

² مرسوم تنفيذي رقم 08-273، المؤرخ في 06 رمضان 1429، الموافق ل 06 سبتمبر 2008، يتضمن تنظيم الهياكل المركزية للمفتشية العامة للمالية، ج، ر، العدد 50، الصادر في 07 رمضان 1429، الموافق ل 07 سبتمبر 2008.

³ براء الله المعتز بالله، صيد محمد محرز، تطور اليات مكافحة الفساد والوقاية منه في ظل التشريع الجزائري، المرجع السابق، ص19.

⁴ مهدي رضا، دور المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد المالي، المرجع السابق، ص264.

يمتد نطاق الرقابة ليشمل جميع المؤسسات العمومية مهما كان نظامها القانوني، بهدف التأكد من حسن استعمال الموارد المالية العمومية وفق الأهداف المحددة قانونا.

كما تتولى المفتشية العامة للمالية مهام تقييم الأنظمة الميزانية ودراسة النشاطات الاقتصادية والمالية والمحاسبية، مع فحص كيفية تسيير المؤسسات المستفيدة من الدعم العمومي.¹

الى جانب ذلك هنالك للمفتشية العامة للمالية مهام أخرى تعد ثانوية تتمثل فيما يلي:

- **الدراسة والخبرة:** يقصد بصلاحيه الدراسة والخبرة تلك الصلاحيات ذات الطابع الاقتصادي أو المالي أو التقني والتي تتمثل في فحص ودراسة الإجراءات المالية المعتمدة.
- **إعادة الهيكلة:** تشمل صلاحية إعادة الهيكلة المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري أو الاقتصادي وذلك من خلال تحويل تبعيتها من وزارة الى أخرى، أو ادماجها ضمن مؤسسات أخرى، أو تصنيفها وفق ما تقتضيه متطلبات التنظيم الإداري والاقتصادي.
- **تعيين محافظي الحسابات:** تمكن هذه الصلاحيه المفتشية من أداء مهام الرقابة عن طريق تعيين مفتشين في نهاية كل سنة بصفة محافظي حسابات، يتولون ما يلي:

❖ التأكد من صحة الحسابات الواردة في المحاسبة العامة للمؤسسة.

❖ مراقبة العمليات التي يكون لها تأثير على الهيئات الخاضعة لرقابتهم.

❖ التحري في الدفاتر والوثائق للتثبت من سلامة وصحة المراقبة.

- **الرقابة على عمليات الصرف وحركة رؤوس الأموال :** تمارس المفتشية رقابة على عمليات الصرف وحركة رؤوس الأموال، في إطار مكافحة المخالفات الناتجة عن تهريب رؤوس الأموال أو الاخلال بالإجراءات المنصوص عليها قانونا.²

¹ مهدي رضا، دور المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد المالي، المرجع السابق، ص 264.

² جبار رقية، بن بريح امال، دور المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية الجزائر، العدد 01، 2019/12/27، ص 177.

ثالثا: السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته:

عرف المشرع الجزائري للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في المادة 2 من القانون 08-22¹ كما عرفتها المادة 204 من التعديل الدستوري لسنة 2020² وأيضاً عرفها القانون 06-01 في المادة 18 منه. على أنها: سلطة عليا وهيئة قائمة بذاتها، تتمتع بالشخصية المعنوية الكاملة وبالاستقلالين المالي والإداري.³

كما تصنف السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ضمن السلطات الإدارية المستقلة، باعتبارها مؤسسة دستورية ذات طابع رقابي، تتولى مهام الوقاية من الفساد ومكافحته. أيضاً تضطلع بدور أساسي في تكريس قيم المواطنة، ونشر ثقافة النزاهة، وترقية مبادئ الشفافية والحكم الراشد داخل المجتمع.

للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته عدة صلاحيات أقرها التعديل الدستوري لسنة 2020 وكذلك قانون رقم 08-22 الذي يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلتها وصلاحياتها.⁴

¹ انظر المادة 02 من قانون رقم 08-22، المؤرخ في 04 شوال 1443، الموافق ل 05 ماي 2022، يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، ج، ر، العدد 32، الصادر في 13 شوال 1443، الموافق ل 14 ماي 2022.

² انظر المادة 204 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، السالف الذكر.

³ أنظر المادة 18 من قانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق ل 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج، ر، العدد 14، الصادر في 08 صفر 1427 الموافق ل 08 مارس 2006. المعدل والمتمم.

⁴ ملايكية اسيا، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته على ضوء القانون 08-22، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عنابة، العدد 02، 2022/11/02، ص ص 859-864.

ومن بين الصلاحيات التي أقرها التعديل الدستوري لسنة 2020 ما يلي:

- ❖ اعداد الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد، بعدما لم يكن من صلاحيات الهيئة الوطنية، إذ أسند هذا الاختصاص للسلطة العليا لتتولى اقتراح سياسة وطنية شاملة في مجال الوقاية والمكافحة.
- ❖ تولي صلاحية وضع القواعد والآليات المناسبة لتعزيز الشفافية وترسيخ مبادئ الوقاية والمكافحة.
- ❖ جمع ومعالجة المعلومات ذات الصلة بالشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، دون أن يحدد النص الدستوري كيفية الحصول على هذه المعلومات، باعتبارها من اختصاص السلطة العليا للشفافية.
- ❖ متابعة تنفيذ برامج نشر ثقافة الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بما يضمن تجسيد مبادئ النزاهة في تسيير الشأن العام.
- ❖ ابداء الرأي في النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بمجال اختصاصها، قصد ضمان انسجام الإطار القانوني مع متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد.
- ❖ المشاركة في تكوين وتأهيل أعوان الأجهزة المكلفة بالشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، تعزيزا للقدرة المؤسسية في هذا المجال.
- ❖ المساهمة في ترقية أخلاقيات الحياة العامة وترسيخ مبادئ الشفافية والحكم الراشد والوقاية من الفساد ومكافحته.¹

إضافة الى الصلاحيات التي نص عليها التعديل الدستوري لسنة 2020، تتمتع السلطة العليا بصلاحيات متعددة ، وقد حدد المشرع الجزائري هذه الصلاحيات بموجب أحكام المادة من 04 الى 15 من القانون رقم 22-08² وتتمثل فيما يلي:

¹ ملايكية اسيا، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته على ضوء القانون 22-08، المرجع السابق، ص ص 864-859.

² انظر المواد من 04 الى 15 من القانون رقم 22-08، يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، السالف الذكر.

- ❖ مساعدة الإدارات العمومية وكذا أي شخص طبيعي أو معنوي، في مجالات الوقاية من الفساد ومكافحته، من خلال جمع واستغلال ونشر المعلومات والتوصيات ذات الصلة بالموضوع.
- ❖ تقييم الأدوات القانونية المتعلقة بالشفافية والوقاية من الفساد واقتراح الآليات المناسبة لتحسين فعاليتها، مع ملاحظة أن المشرع ترك المجال مفتوحا للسلطة العليا لتقدير الوسائل التي تراها ملائمة لتحقيق أهدافها.
- ❖ ضمان متابعة مختلف الأنشطة والأعمال المرتبطة بالشفافية والوقاية من الفساد وذلك استنادا الى تقارير دورية منظمة مدعمة بالإحصائيات والزيارات الميدانية التي يقوم بها مختلف القطاعات والمتدخلين المعنيين.
- ❖ التعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية في مجال تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بمكافحة الفساد، بما ينسجم مع التزامات الجزائر الدولية ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- ❖ تقييم وجمع المعلومات واقتراح الآليات المناسبة للوقاية من الفساد ومكافحته، مع اعداد تقرير سنوي شامل حول مختلف الأنشطة والنتائج يرفع الى رئيس الجمهورية.
- ❖ ممارسة مهامها باستقلالية مالية وإدارية، رغم خضوعها الدستوري لسلطة رئيس الجمهورية الذي يتلقى منها التقارير السنوية ويتخذ بشأنها القرارات اللازمة.¹

الفرع الثاني: الهيئات المتخصصة التي دعت مجال الوقاية من الفساد ومكافحته

الى جانب الاليات المؤسساتية التقليدية، عمد المشرع الجزائري الى استحداث هيئات متخصصة تتولى مهام محددة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته وذلك في إطار تعزيز المنظومة الوطنية لمكافحة هذه الظاهرة. تتميز هذه الهيئات بطابعها المتخصص وصلحياتها التي تسمح لها بالقيام بمهام التحري والمتابعة وجمع المعلومات المتعلقة بجرائم الفساد، إضافة الى اقتراح التدابير الكفيلة بالحد منها. من بين أهم هذه الهيئات الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد

¹ مالع منى، بن بوعبدالله ورده، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته-قراءة في القانون رقم 08-22 الصادر بتاريخ 05 ماي 2002، مجلة الفكر القانوني والسياسي، الجزائر، العدد 02، 02/11/2022، ص 863.

ومكافحته (أولاً)، والديوان المركزي لقمع الفساد (ثانياً)، إضافة إلى خلية معالجة الاستعلام المالي (ثالثاً).

أولاً: الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته

نظم المشرع الجزائري الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بموجب أحكام المواد من 17 إلى 24 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.¹

تعد هذه الهيئة جهازاً قانونياً متخصصاً في معالجة قضايا الفساد والوقاية منه قد نصت الفقرة الأولى من المادة 18 من القانون المذكور أعلاه على تعريف هذه الهيئة باعتبارها سلطة إدارية مستقلة، كما حدد المشرع كيفية تشكيلها وتنظيمها وسيرها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المتضمن تحديد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفية سيرها.²

إن الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته تمارس جملة من الاختصاصات الإدارية والاستشارية من خلال أجهزتها المختلفة وذلك في إطار تنفيذ السياسة الوطنية أو الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته.

❖ مجلس اليقظة والتقييم:

نصت المادة 11 من المرسوم الرئاسي رقم 06-413³ المعدل والمتمم على تحديد صلاحيات مجلس اليقظة والتقييم، والتي تشمل اعداد برنامج عمل الهيئة وتحديد شروط وكيفيات تنفيذه، إضافة إلى اعداد التقارير والآراء والتوصيات المتعلقة بنشاطها وتحضير الملفات المعروضة على رئيسها.⁴

¹ انظر المواد من 17 إلى 24 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، السالف الذكر.

² انظر المرسوم الرئاسي رقم 06-413، المؤرخ في 01 ذي القعدة 1427، الموافق ل 22 نوفمبر 2006، يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفية سيرها، ج، ر، العدد 74.

³ انظر المادة 11 من المرسوم الرئاسي رقم 06-413، يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفية سيرها، السالف الذكر.

⁴ مشري راضية، مقالاتي مونة، الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد في الجزائر/ مداخلة أقيمت في ملتقى وطني حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية يومي 24/25 أبريل 2018، قسم العلوم التجارية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2018، ص4.

كما يتولى اعداد مشروع الميزانية الهيئة والتقارير السنوي الموجه الى رئيس الجمهورية، مع اعداد الحصيلة السنوية لنشاطاته، كما له صلاحية إحالة الملفات التي قد تتضمن جرائم الى وزير العدل لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة. ويستفاد من ذلك أن دور المجلس يغلب عليه الطابع الاستشاري من خلال تقديم اراء وتوصيات غير ملزمة.

قسم الوثائق والتحليل والتحسيس:

ينص المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المعدل والمتمم على انشاء جهاز داخل الهيئة مختص بالوثائق والتحليل والتحسيس، مع ترك تنظيمه للنظام الداخلي للهيئة، يتمثل دوره في الوقاية من الفساد عبر اعداد البرامج، تقديم التوجيهات، اقتراح تدابير قانونية وتنظيمية، نشر الوعي إضافة الى جمع المعلومات ودراسة أسباب الفساد وتقييم فعالية وسائل مكافحته.

❖ مديرية التحليل والتحقيقات:

تختص مديرية التحليل والتحقيقات بتلقي ودراسة وتحليل التصريحات بالامتلاكات في إطار تعزيز الشفافية والكشف عن الاثراء غير المشروع، وقد خصها المشرع بجهاز مستقل داخل الهيئة نظرا لأهميتها. كما يشمل مهامها في حفظ واستغلال هذه التصريحات، والتحري وجمع الأدلة في القضايا الفساد، إضافة الى اعداد تقارير دورية تتضمن تحليلات واحصائيات حول الظاهرة.

غير أن المشرع استثنى بعض كبار المسؤولين من اختصاص الهيئة فيما يتعلق بدراسة تصريحاتهم بالامتلاكات، حيث يتولى الرئيس الأول للمحكمة العليا دراسة تصريحاتهم.

في هذا الإطار، نصت المادة 21 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته¹ لتلتزم الإدارات والمؤسسات بتقديم المعلومات المطلوبة للهيئة، ويعد الامتناع غير المبرر عن ذلك عرقلة لسير العدالة.²

¹ انظر المادة 21 من قانون 06-01، المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، السالف الذكر.

² مشري راضية، مقالاتي مونة، الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد في الجزائر، المرجع السابق، ص 4-6.

ثانيا: الديوان المركزي لقمع الفساد

تم استحداث هذه الآلية بوصفها هيئة متخصصة في مجال مكافحة الفساد وذلك استنادا الى تعليمة صادرة عن رئيس الجمهورية وتجسد ذلك من خلال صدور الأمر رقم 10-05، حيث نصت المادة 24 مكرر¹ على انشاء هذا الديوان الذي أسندت اليه مهمة القيام بعمليات البحث والتحري في الجرائم المرتبطة بالفساد بمختلف أشكاله وصوره، كما تم تحديد تشكيلته وكيفيات تنظيمه وسيره بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-426.²

يتشكل هذا الديوان من:

- ❖ ضباط وأعوان الضبطية القضائية التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية.
- ❖ ضباط وأعوان الضبطية القضائية التابعة لوزارة الدفاع الوطني.
- ❖ أعوان عموميون ذوي كفاءات في مجال مكافحة الفساد
- ❖ مستخدمين للدعم التقني والإداري³

يتولى الديوان المركزي لقمع الفساد جملة من الاختصاصات الإدارية والقضائية التي حددها المرسوم الرئاسي رقم 11-426⁴ والتي تهدف أساسا الى دعم الجهود الرامية الى مكافحة جرائم الفساد وتعزيز فعالية التحري بشأنها.

¹ انظر المادة 24 مكرر من امر رقم 10-05، المؤرخ في 16 رمضان 1431، الموافق ل 26 أغسطس 2010، يتم القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج، ر، العدد 50، الصادر في 22 رمضان 1431، الموافق ل 01 سبتمبر 2010.

² ربيع زهية، الهيئات الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في ظل التشريع الجزائري، مجلة المحلل القانوني، جامعة البويرة، العدد 02، 2023/12/31، ص23.

³ بوجوراف عبد الغاني، هيئات مكافحة الفساد والوقاية منه في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، العدد 02، 2021/07/28، ص 235.

⁴ المرسوم الرئاسي رقم 11-426، المؤرخ في 13 محرم 1433، الموافق ل 08 ديسمبر 2011، يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره، ج، ر، العدد 68، الصادر في 19 محرم 1433، الموافق ل 14 ديسمبر 2011.

أ- المهام الإدارية:

طبقا لأحكام المادة 14 من المرسوم رقم 11-426، يضطلع المدير العام للديوان، على وجه الخصوص، بالمهام الآتية:

- ❖ اعداد برنامج عمل الديوان والسهر على تنفيذ مراحلہ.
- ❖ اعداد مشروع التنظيم الداخلي للديوان ووضع نظامه الداخلي.
- ❖ ضمان تنسيق وتبادل المعلومات على المستويين الوطني والدولي.
- ❖ ممارسة السلطة السلمية على مجموع مستخدمي الديوان.
- ❖ اعداد التقرير السنوي المتعلق بنشاطات الديوان ورفعہ الى وزير العدل.
- ❖ الاشراف على حسن سير مصالح الديوان وضمان التنسيق بين مختلف هياكله.

ب- المهام القضائية:

طبقا لأحكام المادة 02، 06، 19، 21 من المرسوم الرئاسي رقم 11-426¹ يتولى الديوان، في إطار تطبيق التشريع الساري المفعول، القيام بالمهام الآتية:

- ❖ جمع المعلومات والمعطيات التي من شأنها الكشف عم جرائم الفساد وتتبع مرتكبيها.
- ❖ مباشرة أعمال البحث والتحري في وقائع الفساد وإحالة مرتكبيها الى الجهات القضائية المختصة.
- ❖ تعزيز التعاون والتنسيق مع الهيئات المختصة في مجال مكافحة الفساد، مع تبادل المعلومات عند الاقتضاء.
- ❖ اقتراح التدابير الكفيلة بضمان حسن سير التحريات التي تباشرها السلطات المختصة.²

¹ انظر المواد المادة 02، 06، 14، 19، 21، من المرسوم رقم 11-426، يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره، السالف الذكر .

² بوبشطولة بسمة، قدة حبيبة، آيات مكافحة جرائم الفساد ومدى فعاليتها في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، الجزائر، العدد 02، 13/05/2019، ص563.

أما فيما يتعلق بعمليات البحث والتحري، فإنها تتم وفقا للأحكام والإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، حيث يباشر ضباط وأعاون الضبطية القضائية التابعون للديوان مهامهم باستعمال مختلف الوسائل التي يجيزها التشريع المعمول به.¹

ثالثا: خلية معالجة الاستعلام المالي

أنشأت خلية معالجة الاستعلام المالي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-127 غير ان تنصيبها الفعلي لم يتم الا في سنة 2004، تتكون هذه الخلية من ستة أعضاء من بينهم رئيس يتم اختيارهم بالنظر الى كفاءتهم في المجالين القانوني والمالي ويعين رئيس مجلس الخلية واعضاؤها بموجب مرسوم رئاسي لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

تتخذ قرارات المجلس بالإجماع، بحيث إذا عارض أحد الأعضاء إحالة الملف لا يتم ارساله الى وكيل الجمهورية، اما في حالة الاتفاق على احالته فإن الإخطار بالشبهة يسحب من الملف حفاظا على سرية الجهة المبلغة. حيث انه تختص بالنظر في جرائم تبييض الأموال كل من القطب الجزائري سيدي أحمد، وهران، قسنطينة ومحكمة ورقلة.²

تتمتع خلية معالجة الاستعلام المالي بالشخصية المعنوية وكذا الاستقلال المالي طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي 02-127³ المعدل والمتمم السالف الذكر، حيث تتكون من مصالح إدارية وأخرى تقنية يتم تحديدها بموجب قرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية بناء على اقتراح مجلسها وقد صدر هذا القرار في 01/02/2005 محددًا لهذه المصالح.⁴

تعد خلية معالجة الاستعلام المالي من الآليات التي اعتمدها المشرع الجزائري في مجال مكافحة تبييض الأموال، حيث أسندت اليها مجموعة من المهام تتمثل أساسا في جمع المعلومات

¹ بوشطولة بسمة، قدة حبيبة، آيات مكافحة جرائم الفساد ومدى فعاليتها في التشريع الجزائري، المرجع السابق، ص563.

² عياد عبد العزيز، تبييض الأموال والقوانين والإجراءات المتعلقة بالوقاية منها ومكافحتها في الجزائر، ط.1، دار الخلدونية الجزائر، 2007، ص52.

³ مرسوم تنفيذي 02-127، المؤرخ في 24 محرم 1423، الموافق ل 07 ابريل 2002، يتضمن انشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وعملها، ج، ر، العدد 23، الصادر في 24 محرم 1423، الموافق ل 07 ابريل 2002.

⁴ ملهاف فضيلة، وقاية النظام البنكي الجزائري من تبييض الأموال، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2013، ص134.

المتعلقة بالعمليات المالية المشبوهة ومعالجتها وتحليلها قصد الكشف عن الأنشطة غير المشروعة.

- ❖ استقبال تصريحات الاشتباه المتعلقة بعمليات تمويل الإرهاب أو تبييض الأموال المرسله من الأشخاص والهيئات الملزمين قانونا.
- ❖ التعاون وتبادل المعلومات مع الهيئات الأجنبية المماثلة في إطار مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.
- ❖ الاستعانة بكل شخص مؤهل يمكن ان يساعدها في أداء مهامها.
- ❖ اقتراح النصوص التشريعية والتنظيمية المرتبطة بالوقاية من جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها.¹
- ❖ تحليل ومعالجة المعلومات والبيانات المالية المرتبطة بالعمليات المشبوهة.
- ❖ جمع وطلب المعلومات والوثائق الضرورية من الهيئات والأشخاص الخاضعين للقانون قصد تدعيم عمليات التحليل والتحقيق المالي.
- ❖ إحالة الملفات التي تتضمن شبهة جدية الى الجهات القضائية المختصة، لاسيما وكيل الجمهورية المختص إقليميا.²

المبحث الثاني: رقابة الذكاء الاصطناعي كآلية حديثة لمكافحة الفساد

الإداري

شهدت آليات الرقابة الإدارية تطورا ملحوظا في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، اذ لم تعد الوسائل التقليدية التي اعتمدها المشرع كافية لمواجهة مختلف صور الفساد الإداري، خاصة في بيئة تتسم بتعقيد المعاملات وتزايد الاعتماد على الأنظمة المعلوماتية.³

¹ لعشب علي، الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال، ط.2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س.ن، ص.69.

² بوحليط يزيد، السياسة الجنائية في مجال تبييض الأموال في الجزائر، د.ط، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2019 ص 238 و239.

³ الأنظمة المعلوماتية تعرف بأنها منظومة متكاملة تعتمد على الإدارة لجمع البيانات ومعالجتها وتحويلها الى معلومات دقيقة تستخدم في دعم اتخاذ القرار وضمان فعالية الرقابة وحسن سير العمل الإداري.=

رغم الأهمية التي تكتسيها الأجهزة والهيئات الرقابية التقليدية في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، إلا أن فعاليتها أصبحت مرتبطة بمدى قدرتها على التكيف مع المستجدات التكنولوجية.

في هذا الإطار، برز الذكاء الاصطناعي كألية حديثة تدعم منظومة الرقابة الإدارية من خلال ما يوفره من أدوات رقمية متطورة تسمح بتتبع الأنشطة، تحليل البيانات والكشف المبكر عن مختلف أشكال الانحراف.

اذ أضحي بالإمكان ممارسة رقابة دقيقة ومستمرة قائمة على المعالجة الانية للمعطيات وهو ما يعزز من فعالية التدخل الرقابي ويحد من فرص التلاعب.

كما امتد تأثير هذه الرقابة ليشمل مجالات متعددة، سواء على المستوى الإداري من خلال متابعة أداء الموظفين أو على المستوى الاقتصادي والمالي عبر تتبع المعاملات والعمليات الرقمية بما يكرس مبادئ الشفافية والنزاهة في تسيير المرافق العامة.

وعليه، سيتم دراسة مظاهر توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الرقابة الإدارية من خلال بيان استخدامه في الرقابة الإدارية الالكترونية (المطلب الأول) ثم يليه ابراز دوره في تعزيز الرقابة في المجالين الاقتصادي والمالي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: استخدام الذكاء الاصطناعي في الرقابة الإدارية الالكترونية

أبرز التحول الرقمي الذي يشهده المرفق العام أنماطا جديدة لممارسة الرقابة الإدارية، تقوم أساسا على توظيف الوسائل الالكترونية المدعمة بتقنيات الذكاء الاصطناعي. اذ لم تعد الرقابة الإدارية تقتصر على الأساليب التقليدية القائمة على المتابعة المباشرة بل أصبحت تعتمد على أنظمة رقمية ذكية تمكن من تتبع الأنشطة المهنية وتحليلها بشكل آني ودقيق.

اذ يساهم هذا النمط من الرقابة في تعزيز فعالية الأداء الإداري من خلال تمكين الإدارة من الإحاطة بمختلف التصرفات المهنية داخل بيئة العمل الرقمية والكشف المبكر عن أوجه القصور

=لأكثر تفصيل راجع: ليث علي مطر، نظم المعلومات الإدارية، المحاضرة السادسة للمرحلة الأولى في مبادئ الإدارة- ج2
قسم إدارة الاعمال، كلية المستقبل الجامعة، 2022. ص 1.

أو الانحراف، كما أن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي يتيح معالجة كميات كبيرة من البيانات واستخلاص مؤشرات دقيقة تدعم اتخاذ القرار الإداري على أسس موضوعية.

من جهة أخرى، يتميز هذا النوع من الرقابة بالمرونة والتكيف مع طبيعة الوظائف الإدارية المختلفة حيث تتنوع أدواته وتطبيقاته تبعاً لمجال النشاط سواء تعلق الأمر بالخدمات الالكترونية أو بالأنظمة المعلوماتية المعتمدة داخل الإدارة.

وعليه، سيتم التطرق الى مظاهر استخدام الذكاء الاصطناعي في الرقابة الإدارية الالكترونية من خلال ابراز دور الرقابة الالكترونية عبر الخدمات الرقمية¹ (الفرع الأول) ثم إبراز تنوع أدوات الذكاء الاصطناعي حسب الوظيفة الإدارية (الفرع الثاني) وأخيراً بيان مدى امتداد هذه الرقابة في البيئة الرقمية الحديثة (الفرع الثالث).

الفرع الأول: الرقابة الالكترونية عبر الخدمات الرقمية

مع تزايد الرقمنة في الإدارة العمومية باتت الحاجة ملحة لتطوير آليات مراقبة حديثة تضمن متابعة دقيقة للأداء الوظيفي وتكريس مبادئ الانضباط والكفاءة داخل المؤسسات.

وتعكس هذه الآليات التحول نحو الرقابة الرقمية التي تعتمد على جمع البيانات وتحليلها بشكل مستمر لتعزيز الفاعلية والشفافية في العمل الإداري لذلك أصبحت الرقابة الإدارية في ظل التحول الرقمي² تعتمد بشكل متزايد على الأنظمة الالكترونية المدعمة بتقنيات الذكاء الاصطناعي³

¹ الخدمات الرقمية هي خدمات تقدم عبر الوسائط الالكترونية، تمكن المستفيد من الوصول الى المعلومات عن بعد، بما يضمن فعالية تقديم الخدمة العمومية.

-لأكثر تفصيل راجع: خلفه عليان سليمان الهرش، جودة الخدمات الرقمية في تحسين التحصيلات دائرة رخصة المهن، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، العدد 33، 2024/01/01، ص496.

² التحول الرقمي يعرف إدارياً بأنه عملية إعادة تنظيم وتحديث هياكل وأساليب التسيير داخل المؤسسات عبر توظيف التقنيات الرقمية الحديثة، بما يضمن التكيف مع التطورات التكنولوجية وتحسين فعالية الأداء المؤسسي.

-لأكثر تفصيل راجع: بن احمد فاطمة الزهراء- بن احمد نادية، التحول الرقمي في الجزائر الواقع والتحديات -دراسة حالة- المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، العدد 01، 2025/03/01، ص503.

³ عمار عايد كطوف، دور الذكاء الاصطناعي في التنظيم الإداري ومكافحة الفساد، المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، العراق، العدد 62، 2025/03/01، ص363.

حيث أصبحت هذه الوسائل تمثل الية حديثة وفعالة لمتابعة الأنشطة المهنية داخل الإدارات العمومية بطريقة الية ودقيقة.

لم تعد الرقابة تقتصر على الأساليب التقليدية المباشرة بل انتقلت الى نمط رقابي رقمي قائم على جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها بشكل مستمر بما يضمن احكام الاشراف على الأداء الوظيفي¹.

في هذا السياق تعتمد الإدارة على أدوات رقمية متطورة لتتبع مختلف التصرفات المهنية للموظفين من خلال مراقبة استخدام الوسائل المعلوماتية وضبط عمليات الولوج الى الأنظمة المعلوماتية سواء تعلق الأمر بتسجيل الدخول أو الخروج أو باستعمال الحواسيب والبرامج المهنية كما تمتد هذه الرقابة لتشمل مراقبة المراسلات الالكترونية ذات الطابع المهني، الاتصالات الرقمية والمحادثات التي تتم عبر الوسائل التكنولوجية وذلك بهدف ضمان حسن استعمال الموارد الإدارية وتوجيهها نحو تحقيق المصلحة العامة.

لا يقتصر دور هذه الأنظمة على مجرد تسجيل المعطيات بل يتجاوز ذلك الى تحليلها واستخراج مؤشرات دقيقة حول الأداء الإداري بما يسمح بتقييم مستوى الانضباط والكفاءة داخل المرفق العام حيث تبرز فعالية هذه الأنظمة من خلال قدرتها على الكشف المبكر عن الاختلالات أو السلوكيات غير المشروعة.²

¹ الأداء الوظيفي يقصد به قيام الموظف بالإدارة العمومية بإنجاز المهام الموكلة اليه وفقا للواجبات المحددة، بهدف تقديم الخدمات العمومية وتلبية احتياجات المواطنين على مستوى المرفق المعني.

-لأكثر تفصيل راجع: زيتوني عائشة بية، الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي في الإدارة العمومية الجزائرية، مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 53، 2019/04/13، ص314.

² عمار عايد كطوف، دور الذكاء الاصطناعي في التنظيم الإداري ومكافحة الفساد، المرجع السابق، ص 363.

اذ يمكن للأنظمة الذكية على سبيل المثال: رصد محاولات الدخول غير العادية للأنظمة خارج أوقات العمل الرسمية وهو ما يعزز من فعالية الرقابة ويحد من فرص الانحراف الإداري¹.

من الناحية الوظيفية تندرج هذه الممارسات ضمن آليات الرقابة الإدارية التي تهدف الى ضمان حسن سير المرفق العام من خلال تحقيق المتابعة المستمرة للأداء وتكريس مبادئ الشفافية والانضباط الوظيفي بما يساهم في الرفع من كفاءة الإدارة وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

الفرع الثاني: تنوع ادوات الذكاء الاصطناعي تبعا للوظيفة الإدارية.

تعكس التطورات الحديثة في الإدارة العمومية الحاجة الى أدوات رقابية ذكية تتكيف مع طبيعة كل وظيفة ومجال عمل، فالتنوع في المهام الإدارية يفرض أساليب متباينة لمتابعة الأداء وضمان الانضباط مما يجعل اعتماد تقنيات حديثة أمرا ضروريا لتحقيق الرقابة الفعالة والمرنة.

لذلك تتعدد الآليات وأدوات الذكاء الاصطناعي² المستعملة في الرقابة الإدارية تبعا لاختلاف طبيعة الوظائف داخل الإدارة العمومية، فلكل وظيفة خصوصيتها التي تفرض اعتماد وسائل رقابية ملائمة سواء تعلق الأمر بتقييم الأداء أو بمراقبة السلوك المهني.

ففي مجال تقييم الأداء يمكن استخدام أنظمة ذكية تقوم بتحليل حجم العمل المنجز ومدى احترام الأجال وهو ما يمكن الإدارة من اتخاذ قرارات موضوعية قائمة على معطيات دقيقة.³

¹ الانحراف الإداري هو كل سلوك يصدر عن الموظف العمومي اثناء أداء مهامه، ينطوي على مخالفة القواعد القانونية واخلاقيات الوظيفة العامة، من خلال استغلال الصلاحيات لتحقيق منافع شخصية على حساب المصلحة العامة. -لأكثر تفصيل راجع: بن علي ليلي، الانحراف الإداري للموظف العمومي في الجزائر، مجلة نصوص الأدب والمعارف، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 01، 2021/05/01، ص35.

² الذكاء الاصطناعي هو مجال علمي وتقني يعني بتطوير أنظمة وبرمجيات تمكن الآلات من محاكاة القدرات الذهنية للإنسان، مثل التعلم والتحليل والاستنتاج واتخاذ القرار وكذا الرقابة، بالاعتماد على معالجة البيانات والخوارزميات. -لأكثر تفصيل راجع: خديجة الكبرى سلطاني، الذكاء الاصطناعي مداخلة ومفاهيمه وأهم خصائصه وتطبيقاته في المعالجة الآلية للغة العربية، مجلة جسور المعرفة، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، العدد 01، 2025/03/16، ص 317 و318.

³ عمار عايد كطوف، دور الذكاء الاصطناعي في التنظيم الإداري ومكافحة الفساد، المرجع السابق، ص 363.

كما تسمح هذه الأنظمة بقياس مستوى الكفاءة والإنتاجية من خلال تتبع وتيرة انجاز المهام ومقارنتها بالمعايير المحددة مسبقاً الأمر الذي يساهم في تحسين جودة الأداء الإداري¹ وترشيد عملية التسيير.

أما في مجال مراقبة السلوك المهني² فتستخدم أدوات رقمية تسمح بالكشف عن أي تجاوز للقواعد التنظيمية مثل استغلال الوسائل الإدارية لأغراض شخصية أو الخروج عن مقتضيات الوظيفة، كما يمكن لهذه الأنظمة تحليل أنماط استخدام الوسائل المعلوماتية ورصد التصرفات غير المعتادة التي تدل على إخلال بالواجبات المهنية وهو ما يعزز من الانضباط داخل المرفق العام.

من الأمثلة التطبيقية اعتماد بعض الإدارات على أنظمة تسجيل الحضور والانصراف الرقمية أو برامج تتبع استخدام الحواسيب التي تسمح بمراقبة مدى التزام الموظفين بواجباتهم، كما يمكن توظيف تطبيقات رقمية لرصد كيفية التعامل مع الأنظمة المعلوماتية أو قواعد البيانات بما يوفر رؤية شاملة حول سلوك الموظف داخل بيئة العمل الرقمية.

يزداد تنوع هذه الأدوات في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، حيث أصبحت الرقابة تعتمد على أنظمة مترابطة قادرة على جمع البيانات ومعالجتها بشكل آلي مما يسمح للإدارة بممارسة رقابة دقيقة ومستمرة ويؤدي هذا التنوع إلى إرساء رقابة مرنة ومتكيفة مع مختلف الوظائف بما يحقق فعالية أكبر في متابعة الأداء وضمان حسن سير المرفق العام.³

¹ الأداء الإداري يقصد به مجموع الأعمال والمهام التي يباشرها الموظف في إطار وظيفته داخل المؤسسة بهدف ضمان حسن سير المرفق العام.

- لأكثر تفصيل راجع: **نور طاهر الاقرع**، أثر إدارة المعرفة في تعزيز الأداء الإداري في المؤسسات الحكومية في محافظة قلقيلية، مجلة دفاثر البحوث العلمية، جامعة القدس المفتوحة، العدد 02، 2020/12/28، ص 41.

² السلوك المهني هو الالتزام بأداء المهام الوظيفية بصدق وأمانة واحترام القوانين والتعليمات، والعمل ضمن الصلاحيات المحددة، وتجنب أي إهمال أو تصرف يضر بالمصلحة العامة أو يهدف إلى تحقيق مصلحة شخصية.

- لأكثر تفصيل راجع: **فهد بن إبراهيم الشثري**، مبادئ السلوك واخلاقيات العمل في المؤسسات المالية، مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية، العدد 01، 2019، ص 03.

³ **عمار عايد كطوف**، دور الذكاء الاصطناعي في التنظيم الإداري ومكافحة الفساد، المرجع السابق، ص 363.

الفرع الثالث: امتداد الرقابة في البيئة الرقمية الحديثة

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة لم تعد الرقابة الإدارية محصورة في اطارها التقليدي بل اتجهت نحو افاق أوسع تواكب طبيعة البيئة الرقمية الحديثة، فقد أفرز هذا التحول أنماطا جديدة من المتابعة تعتمد على الانفتاح الرقمي وتكامل الأنظمة بما يعزز من شمولية الرقابة وفعاليتها.

يشكل الذكاء الاصطناعي في ظل التطور التكنولوجي الرهان أداة أساسية في توسيع نطاق الرقابة الإدارية حيث لم يعد دورها مقتصرًا على داخل المرافق العمومية فقط بل امتد ليشمل مختلف مظاهر النشاط الإداري في البيئة الرقمية الحديثة، فقد أتاح الاعتماد على الأنظمة الذكية إمكانية تتبع العمليات والمعاملات عن بعد مما ساهم في تعزيز فعالية الرقابة الإدارية وجعلها أكثر شمولية واستمرارية.

يظهر هذا الامتداد بشكل واضح من خلال الرقابة على الخدمات العمومية الرقمية التي أصبحت تشكل مجالاً رئيسياً لتفاعل الإدارة مع الافراد حيث تسمح الأنظمة الذكية بمتابعة مختلف مراحل معالجة الطلبات، رصد مدى احترام الآجال القانونية وكشف حالات التأخير او التعطيل غير المبرر.

كما يمكن من خلال هذه التقنيات تقييم جودة الخدمة¹ المقدمة عبر تحليل مؤشرات الأداء مثل سرعة الاستجابة وعدد الملفات المعالجة. كما يُمكن الذكاء الاصطناعي من تعزيز قدرة الهيئات الرقابية على الوصول الى المعطيات وتحليلها بشكل فوري وهو ما يسمح بالتدخل في الوقت المناسب عند اكتشاف أي خلل، فبفضل تخزين البيانات ومعالجتها بشكل مستمر تصبح²

¹ جودة الخدمة ويقصد بها مدى قدرة الخدمة المقدمة على تلبية توقعات الزبون وتحقيق رضاه، من خلال تقديمها بمستوى جيد ومستمر يتماشى مع حاجاته ومتطلباته.

-لأكثر تفصيل راجع: بلحسن سميحة، تأثير جودة الخدمات على تحقيق رضا الزبون دراسة حالة مؤسسة موبيليس -وكالة ورقلة-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2012، ص12.

² عمار عايد كطوف، دور الذكاء الاصطناعي في التنظيم الإداري ومكافحة الفساد، المرجع السابق، ص 363.

عملية الرجوع الى المعلومات والتحقق منها أكثر سهولة مما يدعم فعالية التحقيقات الإدارية ويعزز من دقة نتائجها.

لا يقتصر هذا الامتداد على الجانب التقني فحسب بل يشمل أيضا البعد التنظيمي حيث يفرض اعتماد الرقابة الرقمية إعادة تكييف طرق التسيير وأساليب العمل داخل الإدارة بما يتماشى مع متطلبات البيئة الرقمية وهو ما يؤدي الى الانتقال من إدارة تقليدية محدودة الوسائل الى إدارة رقمية تعتمد على المعالجة الذكية للمعلومات.

إضافة الى ذلك يساهم هذا التوسع في تكريس مبدأ الشفافية من خلال تقليص المساحات التي يمكن ان تنشأ فيها الممارسات غير المشروعة نتيجة لإمكانية تتبع العمليات بشكل دقيق ومترابط، كما يعزز من ثقة الافراد في الإدارة نظرا لوجود نظام رقابي قائم على الوضوح وسرعة الاستجابة.

وعليه فإن امتداد الرقابة في البيئة الرقمية الحديثة يعكس التحول العميق الذي عرفته الإدارة بفعل الذكاء الاصطناعي حيث أصبحت الرقابة أكثر مرونة وشمولا بما يساهم في تحسين الأداء الإداري ومكافحة مختلف مظاهر الفساد^{1,2}.

ملاحظة: رغم المزايا التي يوفرها استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الرقابة الإدارية الالكترونية³ الا أن فعاليته لا تخلو من بعض التحديات التي تستوجب التوقف عندها.

¹ مظاهر الفساد وتتمثل في عدم احترام العمل، الامتناع او التقصير في أداء المهام، التهرب من المسؤولية، افشاء اسرار المهنة... الخ.

-لأكثر تفصيل راجع: دوداح رضوان، الفساد الإداري، مفهومه، مظاهره، وسبل معالجته، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 29، ص159.

² عمار عايد كطوف، دور الذكاء الاصطناعي في التنظيم الإداري ومكافحة الفساد، المرجع السابق، ص363

³ الرقابة الإدارية الالكترونية تعرف بأنها استخدام الوسائل والتقنيات المعلوماتية، خاصة الحاسوب والبرمجيات، لمتابعة أداء الموظفين وتقييمه بشكل مستمر بما يضمن تحقيق الكفاءة والسرعة والدقة في انجاز العمل.

-لأكثر تفصيل راجع: خلاف وردة، دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري، مجلة الدراسات التاريخية والقانونية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف02، العدد 03، 2022/01/28، ص61.

من جهة يساهم هذا النمط الرقابي في تعزيز دقة المتابعة من خلال تمكين الإدارة من تتبع مختلف الأنشطة المهنية بشكل أني والاعتماد على معطيات موضوعية في تقييم الأداء وهو ما يحد من التقدير الشخصي ويعزز مبدأ الشفافية.

غير أن هذا التطور يثير في المقابل إشكالات تتعلق بمدى احترام الحياة الخاصة للموظفين خاصة في ظل المراقبة المستمرة لمختلف تصرفاتهم داخل البيئة الرقمية.

كما أن الاعتماد المتزايد على الأنظمة الذكية قد يؤدي الى نوع من الجمود في اتخاذ القرار الإداري في حال الاعتماد الكلي على النتائج التقنية دون مراعاة البعد الإنساني والظروف المهنية. إضافة الى ذلك تظل فعالية هذه الأنظمة رهينة بمدى جاهزية البنية التحتية الرقمية وكفاءة الموارد البشرية القادرة على تشغيلها واستغلال مخرجاتها بشكل سليم.

هو ما يفرض على الإدارة ضرورة تحقيق توازن دقيق بين الاستفادة من مزايا الذكاء الاصطناعي وضمان احترام الضوابط القانونية والأخلاقية التي تحكم الوظيفة العامة¹.

وعليه، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في الرقابة الإدارية يمثل نقلة نوعية في أساليب التسيير، غير أنه يتطلب تأطيرا محكما يضمن تحقيق الفعالية دون المساس بحقوق الأفراد.

• في ضوء ما تم بيانه من توظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز الرقابة الإدارية الالكترونية من خلال تنوع أدواته واتساع مجالات تطبيقه داخل المرفق العام يتضح أن هذه التقنيات لم تعد تقتصر على متابعة الأداء الوظيفي فقط بل امتد تأثيرها ليشمل مجالات أكثر حساسية وتعقيدا.

ويبرز ذلك بشكل خاص في الميدانين الاقتصادي والمالي حيث تفرض طبيعة المعاملات فيهما مستوى أعلى من الدقة والشفافية، الأمر الذي يكرس أهمية اعتماد الأنظمة الذكية كآلية فعالة لضبط العمليات ومكافحة مختلف مظاهر الفساد.

¹ الوظيفة العامة هي منصب او عمل ضمن التنظيم الإداري، يتضمن مجموعة من المهام والمسؤوليات التي يقوم بها شخص تتوفر فيه مؤهلات وخبرات معينة، سواء كان متفرغا لها كليا او جزئيا.

-لأكثر تفصيل راجع: **يزة رايح مراد**، تسيير الموارد البشرية بالإدارة العامة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة سطيف العدد 12، 2016/12/31، ص 212.

المطلب الثاني: رقابة الذكاء الاصطناعي في المجالين الاقتصادي والمالي

لم يقتصر توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الرقابة على الجانب الإداري فقط، بل امتد ليشمل المجالين الاقتصادي والمالي اللذان يعدان من أكثر المجالات عرضة لمختلف صور الفساد. وفي ظل تزايد الاعتماد على الأنظمة الرقمية في تسيير المعاملات المالية برزت الحاجة الى اعتماد آليات رقابية متطورة قادرة على مواكبة هذا التحول وضمان شفافية العمليات.

في هذا السياق أتاح الذكاء الاصطناعي إمكانية تتبع المعاملات المالية وتحليلها بشكل آني ودقيق مما ساهم في تعزيز فعالية الرقابة والحد من الممارسات غير المشروعة، كما أسهم في تقليص الاعتماد على التعاملات النقدية وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد المالية من خلال تسجيل مختلف العمليات وإمكانية الرجوع إليها عند الحاجة.

وعليه، سيتم التطرق الى أبرز تطبيقات رقابة الذكاء الاصطناعي في المجالين الاقتصادي والمالي وذلك من خلال دراسة دور هذه الأنظمة في تتبع المعاملات المالية (الفرع الأول) ثم ابراز أثرها في تقليل التعاملات النقدية وتعزيز الشفافية المالية (الفرع الثاني) وأخيرا بيان دورها في تدقيق وتوسيع نطاق المسؤوليات المالية الالكترونية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: مراقبة المعاملات المالية والمدفوعات الالكترونية والضرائب

يعد المجال المالي من أكثر المجالات التي تستدعي اعتماد آليات رقابية متطورة نظرا لما ينطوي عليه من حساسية وتعقيد في المعاملات وقد فرضت هذه الخصوصية ضرورة تبني وسائل حديثة تضمن احكام الرقابة وتعزيز الموثوقية في تسيير العمليات المالية داخل مختلف الهيئات.

لذلك أدى استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال المالي الى تحسين آليات الرقابة حيث أصبحت المعاملات تتم عبر أنظمة الكترونية تمكن من تتبع العمليات بشكل دقيق وتشمل هذه العمليات الدفع الالكتروني¹، التحويلات المالية، تسديد الضرائب وصرف الرواتب.

¹ الدفع الالكتروني هو وسيلة قانونية لتحويل الأموال او تسديد الالتزامات المالية عبر أدوات رقمية صادرة عن البنوك او الهيئات المالية المرخصة، حيث تتيح اجراء العمليات المالية عن بعد بطريقة آمنة وفعالة. =

من الأمثلة التطبيقية اعتماد الإدارة الجبائية¹ على أنظمة رقمية لتتبع التصريحات الضريبية مما يسمح بالكشف عن حالات التهرب الضريبي أو التصريحات غير الصحيحة.

كما تعتمد المؤسسات المالية على أنظمة تحليل البيانات لرصد العمليات المشبوهة ولا يقتصر دور هذه الأنظمة على مجرد تسجيل العمليات المالية بل يمتد الى تحليلها بشكل أني واستخراج مؤشرات دقيقة حول طبيعتها ومصدرها، مما يسمح بالكشف المبكر عن أي اختلالات أو أنماط غير عادية في المعاملات.

كما يمكن على سبيل المثال رصد التحويلات المالية المتكررة بمبالغ غير معتادة أو تسجيل عمليات في أوقات غير مألوفة وهو ما يعزز من فعالية الرقابة ويحد من مخاطر التلاعب أو الغش.

كما تتيح هذه الأنظمة إمكانية تتبع مسار العملية المالية منذ بدايتها الى غاية اتمامها بما يوفر رؤية شاملة حول مختلف مراحلها ويسهل عملية المراقبة والتدقيق. ويساهم ذلك في تقليص التدخل البشري² والحد من الأخطاء مقابل تعزيز الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية.

كما يقضي هذا التطور الى إرساء رقابة مالية حديثة قائمة على المعالجة الرقمية للمعطيات بما يضمن شفافية أكبر في تسيير العمليات المالية ويعزز من كفاءة الأجهزة المكلفة بالرقابة داخل مختلف الهيئات.³

¹ لأكثر تفصيل راجع: **سلطاني حميد**، مفهوم الدفع الالكتروني وآفاق تطويره في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس العدد 02، 01/06/2022، ص212.

² الإدارة الجبائية هي الجهة الرسمية المكلفة بتنظيم وتحصيل الضرائب، وتطبيق القوانين الضريبية، وتطوير العلاقة بين المكلفين بالضريبة والدولة لضمان الامتثال الضريبي وتحقيق العدالة والكفاءة في النظام الضريبي.

- لأكثر تفصيل راجع: **بساس احمد - دوة محمد**، أهمية الإدارة الجبائية في تحسين علاقتها مع المكلفين بالضريبة، مجلة الدراسات الجبائية، جامعة عمار تليجي، الاغواط العدد 01، 27/06/2020، ص23.

³ تقليص التدخل البشري: هو الاعتماد على أنظمة رقمية ذكية تقوم بمعالجة المعلومات وتنفيذ الإجراءات بشكل شبه تلقائي، بحيث يقتصر دور الانسان على المتابعة والاشراف، بهدف تحسين الكفاءة وتسريع تقديم الخدمات.

- لأكثر تفصيل راجع: **طواولة امينة**، الذكاء الاصطناعي ورقمنة الإدارة العمومية: افاق تحسين الخدمات وتحديات التنفيذ، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، العدد 02، 10/11/2025، ص188.

³ **عمار عايد كطوف**، دور الذكاء الاصطناعي في التنظيم الإداري ومكافحة الفساد، المرجع السابق، ص 363.

الفرع الثاني: تقليل التعاملات النقدية وتعزيز الشفافية المالية

في إطار تحديث أساليب التسيير المالي برزت توجهات جديدة تهدف الى إعادة تنظيم طرق انجاز المعاملات بما يتلاءم مع متطلبات العصر الرقمي وقد ساهم هذا التوجه في إرساء نماذج حديثة تقوم على الاعتماد المتزايد على الوسائط الرقمية بما يعزز من فعالية المتابعة ويواكب التطورات التكنولوجية الراهنة.

ان الاعتماد على الوسائل الالكترونية في المعاملات المالية أدى الى الحد من استخدام النقد وهو ما يساهم في تقليص فرص الفساد نظرا لصعوبة تتبع المعاملات النقدية مقارنة بالمعاملات الرقمية ومن الأمثلة على ذلك، اعتماد الدفع الالكتروني في تسديد الفواتير والضرائب مما يسمح بتوثيق العمليات وضمان شفافيتها كما تساهم هذه الأنظمة في تمكين الجهات الرقابية من متابعة حركة الأموال بشكل دقيق. يعد هذا التحول امتدادا لانتقال أوسع من الاقتصاد النقدي¹ الى الاقتصاد الرقمي^{2,3}.

¹ الاقتصاد النقدي هو نظام اقتصادي يقوم على استخدام النقود كوسيلة أساسية للتبادل، حيث تنظم من خلاله عمليات الإصدار والتداول، بما يضمن استقرار المعاملات تحديد قيمة السلع والخدمات.

-لأكثر تفصيل راجع: شيلي وسام، محاضرات في مقياس اقتصاد نقدي وأسواق رأس المال، محاضرات موجهة لطلبة السنة ثانية علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2023/2022، ص23.

² الاقتصاد الرقمي هو نمط اقتصادي يقوم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في انجاز الأنشطة والمعاملات، بما يتيح انتاج وتبادل السلع والخدمات بشكل الكتروني وأكثر كفاءة.

-لأكثر تفصيل راجع: بن دنيدينة سعيد - بوعكاز عامر، سبل ووسائل حماية المستهلك الالكتروني من مخاطر الاقتصاد الرقمي، مجلة البناء الاقتصادي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 01، 2018/06/10، ص67.

من خلاله يمكن القول ان الاقتصاد النقدي يعتمد على النقود في المعاملات ويتم بشكل مباشر وبطيء نسبيا اما الاقتصاد الرقمي يعتمد على الوسائل الالكترونية ويتميز بالسرعة وسهولة المعاملات وإمكانية تتبعها. الانتقال من الاقتصاد النقدي الى الرقمي يعني الاعتماد على التكنولوجيا بدل النقود، لتحقيق سرعة وشفافية أكبر في المعاملات.

³ عمار عايد كطوف، دور الذكاء الاصطناعي في التنظيم الإداري ومكافحة الفساد، المرجع السابق، ص 363.

حيث يشكل تقليص الاعتماد على النقد خطوة جوهرية نحو الحد من الممارسات غير المشروعة فالمعاملات النقدية¹ بطبيعتها تتسم بصعوبة التتبع وغياب الأثر القابل للمراجعة الأمر الذي يفتح المجال أمام مختلف صور التلاعب المالي²، بخلاف المعاملات الالكترونية التي تقوم على التسجيل الآلي والدقيق لكل العمليات.

في هذا الإطار تتيح الأنظمة الرقمية انشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن تفاصيل دقيقة حول مختلف المعاملات مما يسهل عملية المراقبة والتدقيق حيث تمكن الجهات المختصة من الرجوع الى المعطيات في أي وقت وتحليلها لاكتشاف أي خلل أو تجاوز.

كما يظهر الأثر العملي لهذا التحول من خلال إمكانية تتبع العمليات المالية بشكل مستمر والكشف عن الأنماط غير العادية مثل التحويلات المتكررة أو القيم التي لا تتناسب مع طبيعة النشاط إضافة الى ذلك يساهم هذا التوجه في تعزيز الشفافية المالية³.⁴

¹ المعاملات النقدية هي عملية يتم فيها الدفع بشكل فوري عند شراء سلعة أو خدمة، باستخدام النقود أو وسائل دفع مباشرة بحيث تتم المعاملة في نفس اللحظة.

-لأكثر تفصيل راجع: صديقي خضرة، الاقتصاد النقدي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة جذع مشترك علوم اقتصادية والسنة الثانية ماستر تخصص قانون نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، 2022/2021، ص2.

² التلاعب المالي هو قيام اشخاص أو جهات بتوجيه أو التأثير على السوق أو قرارات المستثمرين بطرق مضللة أو غير مشروعة، بهدف تحقيق أرباح من خلال خلق معلومات أو تحركات غير حقيقية لفي الأسعار.

-لأكثر تفصيل راجع: التلاعب المالي التعريف والتأثيرات، موقع www.24portfoy.com.tr تم الاطلاع في 2026/04/06، على الساعة 19:40.

³ الشفافية المالية هي الالتزام بعرض ومعالجة المعلومات والعمليات المالية بوضوح ودقة، واتاحتها بشكل صادق ومنظم بما يسمح بمتابعة العمليات المالية وتعزيز الرقابة والمساءلة .

-لأكثر تفصيل راجع : مختاري فتيحة، دور الشفافية المالية في تحقيق الرقابة البرلمانية على ميزانية الدولة، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، العدد 02، 2022/12/31، ص 75.

⁴عمار عايد كطوف، دور الذكاء الاصطناعي في التنظيم الإداري ومكافحة الفساد، المرجع السابق، ص363

من خلال تقليص هامش التدخل البشري في معالجة العمليات وهو ما يحد من احتمالات التلاعب أو إساءة استعمال السلطة¹، كما يؤدي الى تدعيم الثقة في النظام المالي عبر إرساء بيئة تقوم على الوضوح وقابلية المراقبة المستمرة.

لا يقتصر أثر هذا التحول على الجانب الرقابي فقط بل يمتد الى تحسين كفاءة التسيير المالي حيث تساهم الأنظمة الالكترونية في تسريع تنفيذ العمليات وتقليل الأخطاء فضلا عن توفير معطيات دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات مبنية على أسس موضوعية.

الفرع الثالث: تدقيق وتوسيع نطاق المسؤوليات المالية إلكترونيا

في ظل التطور المتسارع للتقنيات الرقمية برزت الحاجة الى اعتماد أساليب رقابية قادرة على مواكبة تعقيد النشاط المالي وتداخله وقد أتاح هذا التطور ظهور نماذج حديثة للرقابة تقوم على توسيع نطاق المتابعة وتعزيز قدرتها على الإحاطة بمختلف أبعاد العمليات المالية.

تعتمد الرقابة المالية القائمة على الذكاء الاصطناعي على تحليل البيانات² الضخمة مما يسمح بالكشف عن الأنماط غير العادية في المعاملات المالية وتتميز هذه الرقابة بالدقة والسرعة حيث يتم تسجيل العمليات وتحليلها بشكل مستمر.

من الأمثلة على ذلك استخدام الأنظمة الذكية في المؤسسات المالية لرصد التحويلات الكبيرة او المتكررة بشكل غير عادي او تتبع العمليات التي تتم خارج النطاق الطبيعي للنشاط³

¹ إساءة استعمال السلطة هي استخدام الموظف العام للصلاحيات المخولة له بشكل مخالف للغرض القانوني، بهدف تحقيق مصلحة شخصية او الحاق ضرر، بالغير بدل خدمة الصالح العام.

- لأكثر تفصيل راجع: **حفاوي آمال**، العوامل المؤدية للفساد الإداري والمالي ومؤشرات قياسه عالميا، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، جامعة العربي التبسي، تبسة، العدد 01، 2019/12/15، ص 114.

² تحليل البيانات هو عملية منهجية تتضمن استخدام أساليب إحصائية وتقنيات علمية لجمع البيانات وتبويبها، ثم معالجتها وتفسيرها بهدف استخراج معلومات ذات دلالة تساعد على فهم العلاقات بين المتغيرات واتخاذ القرارات المناسبة.

- لأكثر تفصيل راجع: **بوكليخة لطيفة**، تحليل البيانات باستخدام spss، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2022/2021، ص 04.

³ **عمار عايد كطوف**، دور الذكاء الاصطناعي في التنظيم الإداري ومكافحة الفساد، المرجع السابق، ص 363.

المالي كما يساهم هذا النوع من الرقابة في توسيع نطاق المتابعة ليشمل مختلف الفاعلين وهو ما يعزز من فعالية مكافحة الفساد.

كما قد افرز هذا التوجه نمطا جديدا من الرقابة المالية يتميز بالشمولية والانية حيث لم تعد الرقابة تقتصر على الفحص اللاحق للعمليات بل أصبحت قائمة على المتابعة المستمرة في الزمن الحقيقي اعتمادا على أنظمة قادرة على معالجة كميات هائلة من البيانات وربطها ببعضها البعض وهو ما يسمح بالكشف عن أنماط خفية قد لا تكون ظاهرة بالأساليب التقليدية مثل العلاقات غير المباشرة بين العمليات او السلوك المالي غير المتوازن.

كما تتسم هذه الرقابة بطابعها الإستباقي اذ لا تكتفي برصد المخالفات بعد وقوعها بل تسعى الى التنبؤ بها من خلال تحليل المؤشرات والاتجاهات الأمر الذي يتيح اتخاذ تدابير وقائية تحد من انتشارها ويعد هذا التحول نوعيا مقارنة بالرقابة التقليدية التي تعتمد أساسا على التدخل اللاحق مما يجعل من الرقابة الذكية أداة أكثر فعالية في مواجهة التجاوزات المالية.

من جهة أخرى أدى اعتماد هذه التقنيات الى توسيع نطاق الرقابة ليشمل مختلف الفاعلين في المجال الاقتصادي سواء كانوا أشخاصا طبيعيين او معنويين حيث أصبح بالإمكان تتبع العمليات عبر أنظمة مترابطة تغطي مختلف مراحل النشاط المالي، كما ساهم ذلك في تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية من خلال تسهيل تبادل المعلومات وتحليلها بشكل سريع ومنظم.

لا يقتصر دور هذه الرقابة على الكشف فقط بل يمتد الى دعم عملية اتخاذ القرار اذ توفر المعطيات المحللة رؤية شاملة حول الوضع المالي مما يساعد على تحديد مواطن الخلل واقتراح الحلول المناسبة إضافة الى تقييم فعالية السياسات المعتمدة بناء على نتائج ملموسة.

وعليه فإن الرقابة المالية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي تمثل مرحلة متقدمة في تطور الأنظمة الرقابية حيث تجمع بين الدقة في التحليل، السرعة في التنفيذ والشمول في التغطية مما يجعلها أداة أساسية في تعزيز النزاهة وحماية النظام الاقتصادي.¹

¹ عمار عايد كطوف، دور الذكاء الاصطناعي في التنظيم الإداري ومكافحة الفساد، المرجع السابق، ص363.

مل تختلف الرقابة الإدارية التقليدية عن الرقابة القائمة على الذكاء الاصطناعي من حيث الوسائل والفعالية حيث تعتمد الأولى على التدخل البشري المباشر وغالبا ما تكون لاحقة لوقوع المخالفة مما قد يحد من قدرتها على الوقاية.

في المقابل تقوم الرقابة الالكترونية على أنظمة ذكية تتيح التتبع الأني للأنشطة والكشف المبكر عن الاختلالات وهو ما يمنحها طابعا وقائيا أكثر منه ردعيا.

كما أن الرقابة التقليدية قد تتأثر بعوامل ذاتية مرتبطة بالتقدير الشخصي في حين تعتمد الرقابة الرقمية على معطيات دقيقة وقابلة للتحليل مما يعزز من موضوعتها.

غير أن هذا لا ينفي أهمية العنصر البشري إذ تظل الرقابة الحديثة بحاجة الى التدخل الإداري لتفسير النتائج واتخاذ القرارات المناسبة.

• يتضح من خلال ما سبق أن الرقابة الإدارية تعد إحدى الدعائم الأساسية التي يعتمد عليها المشرع في سبيل تكريس مبادئ الشفافية والنزاهة¹ داخل المرفق العام، والحد من مختلف مظاهر الفساد الإداري.

¹ مبادئ الشفافية والنزاهة هي مبدأ الشفافية هو مبدأ يعتمد على وضوح الإجراءات والقرارات داخل المؤسسات العمومية وإتاحة المعلومات للمعنيين بما يسمح بفهمها ومراقبتها. =
= أما مبدأ النزاهة فهو مبدأ يقوم على الالتزام بالقيم الأخلاقية كالصدق والأمانة والإخلاص في أداء العمل، مع تجنب أي سلوك غير مشروع أو يحقق مصلحة شخصية.

-لأكثر تفصيل راجع: بن عمر عواج- كاري نادية امينة- لعربي محمد، مكافحة الفساد الإداري في الجزائر بين الإجراءات التنظيمية والضوابط الوقائية، مجلة مدارات سياسية، جامعة تلمسان، العدد 04، 2019/12/17، ص93.

خلاصة الفصل الأول:

إن الإطار التقليدي للرقابة الإدارية يتم تحديده من خلال تبيان مفهومه وخصائصه وابرار أهميته في ضبط الأداء الإداري، إضافة الى استعراض الآليات والمؤسسات التي اعتمدها المشرع الجزائري في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته والتي شكلت ولا تزال تمثل حجر الأساس في المنظومة الرقابية.

غير أن التطورات التكنولوجية المتسارعة وما رافقها من تعقيد في المعاملات الإدارية والمالية أفرزت الحاجة الى تجاوز حدود الرقابة التقليدية والانتقال نحو نماذج أكثر تطورا وفعالية. هو ما تم التطرق اليه في المبحث الثاني حيث برز الذكاء الاصطناعي كآلية حديثة تعزز من فعالية الرقابة الإدارية من خلال توظيف الأنظمة الالكترونية في تتبع الأنشطة المهنية، تحليل المعطيات والكشف المبكر عن مختلف أشكال الانحراف.

كما أظهر هذا التحول أن الرقابة لم تعد تقتصر على المجال الإداري فحسب بل امتدت لتشمل المجالين الاقتصادي والمالي من خلال تتبع المعاملات، تقليص التعاملات النقدية وتدقيق المسؤوليات المالية بما يساهم في تعزيز الشفافية وتحقيق الانضباط في تسيير الموارد. رغم ما يتيح هذا النمط الرقابي من مزايا فإنه يطرح في المقابل تحديات تتعلق بحماية المعطيات، ضمان التوازن بين متطلبات الرقابة واحترام الحقوق والحريات.

وعليه يمكن القول ان الرقابة الإدارية سواء في صورتها التقليدية أو الحديثة القائمة على الذكاء الاصطناعي تظل آلية متكاملة تهدف الى تحقيق نفس الغاية وهي ضمان حسن سير المرفق العام ومكافحة الفساد غير أن فعاليتها تظل رهينة بمدى التكامل بين الوسائل التقليدية والحديثة وكذا بقدرة الإدارة على توظيفها في إطار قانوني منظم يحقق الفعالية دون المساس بالضمانات الأساسية.

الفصل الثاني

فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من
جرائم الفساد

الفصل الثاني: فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد

يشكل الذكاء الاصطناعي في الوقت الراهن أحد أبرز مظاهر التطور التكنولوجي الذي مست آثاره مختلف مجالات الحياة، لاسيما المجال الإداري باعتباره أداة حديثة تسعى الى تعزيز فعالية الأداء وتحسين جودة الخدمات العمومية.

كما يعد من بين الوسائل المستحدثة التي تهدف الى دعم آليات الرقابة ومكافحة الفساد الإداري، تكريسا لمبادئ الشفافية والنزاهة وكذا ترشيد التسيير العمومي.

فالوظيفة التي يؤديها الذكاء الاصطناعي لا تقتصر على مجرد دعم العمل الإداري بل تمتد لتشمل تحليل المعطيات والكشف عن مختلف اشكال الانحراف الادري، من خلال تمكين الإدارة من رصد الممارسات غير المشروعة والتنبؤ بها، بما يساهم في الحد من جرائم الفساد بمختلف صورها.

قد أدركت الأنظمة الحديثة أهمية توظيف هذه التقنية لما لها من دور في تقليص التدخل البشري والحد من إمكانيات التلاعب فضلا عن تعزيز فعالية الرقابة التلقائية، الامر الذي ينعكس إيجابا على مؤشرات الفساد الإداري ويساهم في تحقيق قدر أكبر من الشفافية داخل الإدارة العمومية.

غير ان التحولات التي يشهدها المرفق العام في ظل الرقمنة والتطور التكنولوجي، افرزت تحديات نوعية تتطلب اعتماد آليات أكثر تطورا وفعالية، مما يستوجب البحث عن سبل توظيف الذكاء الاصطناعي ليس فقط كوسيلة للكشف عن جرائم الفساد، بل كآلية للوقاية منه والحد من انتشاره.

في هذا الإطار تكتسي دراسة فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد أهمية بالغة من خلال تداخل الذكاء الاصطناعي مع آليات مكافحة الفساد الإداري وإبراز طبيعة العلاقة بينهما (المبحث الأول) وكذا بيان دوره في الكشف عن جرائم الفساد والحد منها (المبحث الثاني)

المبحث الأول: العلاقة بين الذكاء الاصطناعي ومكافحة الفساد

في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها المجال الإداري، برزت الحاجة إلى اعتماد آليات حديثة تتماشى مع متطلبات تعزيز فعالية الرقابة وهو ما أفرز توجهًا متزايدًا نحو توظيف الذكاء الاصطناعي باعتباره أداة قادرة على أحداث نقلة نوعية في أساليب مكافحة الفساد.

إذ لم يعد التعامل مع هذه الظاهرة يقتصر على الوسائل التقليدية، بل امتد ليشمل تقنيات متطورة تعتمد على تحليل المعطيات واستغلالها بشكل دقيق وفعال.

كما أن إدماج الذكاء الاصطناعي ضمن المنظومة الإدارية من شأنه أن يعزز من كفاءة الأداء ويساهم في الحد من مختلف أشكال الانحراف، من خلال دعم آليات الرقابة وتكريس مبادئ الشفافية والنزاهة، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على تحسين سير المرافق العمومية.

في هذا الإطار يتم إبراز طبيعة العلاقة القائمة بين الذكاء الاصطناعي ومجال مكافحة الفساد (المطلب الأول) وتبيان الدور الذي يمكن أن تضطلع به هذه الآلية في مواجهة هذه الظاهرة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: توظيف الذكاء الاصطناعي لمكافحة الفساد الإداري

يعد توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الإداري من أبرز مظاهر التطور التكنولوجي الذي ساهم في إعادة تشكيل طرق تسيير المرافق العمومية، خاصة في ظل تزايد التحديات المرتبطة بمكافحة الفساد الإداري.

قد أصبح من الضروري اعتماد أساليب حديثة قادرة على تحسين كفاءة الأداء الإداري وتعزيز فعالية الرقابة بما يتماشى مع متطلبات الشفافية والنزاهة وضمان السير الحسن للمرفق العام.

يكتسي اعتماد هذه التقنية أهمية خاصة بالنظر إلى قدرتها على أحداث تغيير ملموس في طرق التعامل مع الظواهر غير المشروعة، عبر توفير وسائل أكثر دقة وموضوعية في تحليل المعلومات، مما يعزز من فعالية التدخل الإداري ويحد من مختلف أشكال الانحراف.

وعليه، يبرز من خلال هذا الطرح ضرورة التعرض لمجالات تدخل الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد الإداري (الفرع الأول)، على أن يستكمل ذلك ببيان أثر اعتماده على مؤشرات الفساد الإداري (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مجالات تدخل الذكاء الاصطناعي لمكافحة الفساد

في ظل تزايد تعقد صور الفساد الإداري وتنوع أساليبه، لم يعد من الممكن حصر مواجهته في إطار الوسائل التقليدية، الأمر الذي استدعى توسيع نطاق التدخل الرقابي ليشمل مجالات جديدة تعتمد على توظيف التقنيات الحديثة وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي. إذ أتاح هذا الأخير للإدارة إمكانيات غير مسبوقة في التعامل مع المعطيات، سواء من حيث جمعها أو تحليلها أو استغلالها في الكشف عن الانحرافات.

الآن يبرز تدخل الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد من خلال مجالات متعددة تمس مختلف أوجه النشاط الإداري، حيث يسهم في تحليل البيانات الضخمة واستخلاص المؤشرات الدالة على وجود ممارسات غير مشروعة، كما يساهم في إحكام الرقابة على الصفقات العمومية باعتبارها من أكثر المجالات عرضة للفساد، إضافة إلى دوره في تعزيز شفافية عمليات التوظيف والحد من المحاباة، فضلا عن قدرته على كشف أنماط الفساد والتنبؤ بها بشكل استباقي.

في هذا السياق، تتعدد مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد، إذ يشمل ذلك تحليل البيانات واستخلاص المؤشرات الدالة على الانحراف (أولاً)، تعزيز الرقابة على الصفقات العمومية (ثانياً)، تكريس الشفافية في عمليات التوظيف (ثالثاً) وأيضاً دوره في الكشف المبكر عن مظاهر الفساد والتنبؤ به (رابعاً).

أولاً: تحليل البيانات

تعد البيانات والمعلومات من المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها سياسات الحكومات والمؤسسات، حيث أصبح الاعتماد عليها أمراً حتمياً في مختلف مجالات التسيير واتخاذ القرار.¹

¹ معاذ سليمان الملا، توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الفساد بين الممكن والمأمول: دراسة وصفية في حقل القانون الجزائري، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، العدد 08، ديسمبر 2020، ص 100.

يعتبر اتخاذ القرار من العمليات الجوهرية التي تتطلب توفر معطيات دقيقة وشاملة، غير أن استيعاب الكم الهائل من البيانات يفوق في كثير من الأحيان القدرات البشرية، مما يجعل عملية التحليل معقدة وحساسة.

اذ ان أي خطأ في تقدير المعطيات قد يترتب عنه أثار سلبية جسيمة على مستوى الإدارة أو المؤسسة، قد تصل الى حد الاضرار بمصالحها أو تقويض استقرارها.

في هذا الإطار، تتميز تقنيات الذكاء الاصطناعي بقدرتها المتقدمة على معالجة البيانات وتحليلها واستخلاص المعلومات ذات الصلة منها، بما يساهم في دعم عملية اتخاذ القرار على أسس موضوعية ودقيقة.

كما تتيح هذه التقنيات إمكانية التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية استنادا الى نتائج التحليل وهو ما يعزز من فعالية التخطيط الإداري¹ ويقلل من هامش الخطأ.

غير أن فعالية هذه الأنظمة تظل مرتبطة بمدى جودة البيانات المعتمدة في التحليل، اذ ان أي خلل أو عدم دقة في المعطيات المدخلة من شأنه أن ينعكس سلبا على مخرجات النظام، مما قد يؤدي الى نتائج غير سليمة وهو ما يقتضي ضرورة ضمان مصداقية البيانات قبل معالجتها.²

¹ التخطيط الإداري هو عملية تنظيمية ذات طابع استراتيجي تهدف الى تحديد الأهداف المؤسساتية وضبط الوسائل القانونية والموارد اللازمة لتحقيقها ضمن إطار زمني محدد يتيح تقييم الأداء وضمان حسن سير النشاط داخل المؤسسة. -لأكثر تفصيل راجع: موقع www.fatoorah.ai.com، التخطيط الإداري: أنواعه، خطوات التنفيذ وأهميته -دليل شامل، 29 يوليو 2024.

تم الاطلاع في 2026/04/28، على الساعة 14:07.

² معاذ سليمان الملا، توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الفساد بين الممكن والمأمول: دراسة وصفية في حقل القانون الجزائري، المرجع السابق، ص 100.

ثانيا: الرقابة على الصفقات العمومية

يعتبر الذكاء الاصطناعي من بين الوسائل الحديثة ذات الأفق المستقبلي التي يعول عليها في تدعيم فعالية الرقابة على الصفقات العمومية¹، لما يوفره من إمكانيات متقدمة تسهم في ترسيخ مبادئ الشفافية وتعزيز اليات المساءلة، فضلا عن الحد من مخاطر الفساد.

اذ تسمح خوارزميات التعلم الآلي بمعالجة وتحليل حجم هائل من البيانات المرتبطة بالعروض والمتعاملين الاقتصاديين، الأمر الذي يتيح الكشف المبكر عن صور التلاعب أو حالات التواطؤ المحتملة بين الأطراف المتنافسة.

في هذا السياق، تبرز بعض النماذج الدولية فعالية هذا التوجه، حيث يعتمد النظام الأوكراني **Pro Zorro** على تقنيات الذكاء الاصطناعي في تصنيف العروض واختيار الموردين وهو ما ساهم في تقليص مظاهر الفساد وتعزيز مبدأ المنافسة.

كما تبنت ألبانيا مقاربة مماثلة من خلال توظيف مساعد رقمي قائم على الذكاء الاصطناعي يعرف باسم **Diella**، أسندت إليه مهمة الاشراف على مسار الصفقات العمومية، بما يعكس توجهها مؤسساتيا نحو تكريس الشفافية ومكافحة الفساد.

رغم ما حققته هذه التجارب من نتائج إيجابية في مجال تعزيز الرقابة والشفافية، فان الجزائر لا تزال في مرحلة الانتقال نحو الرقمنة من خلال العمل على تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز شبكات الاتصال.²

1 الصفقات العمومية هي عقود مكتوبة ذات طبيعة إدارية تبرم بمقابل بين المصلحة المتعاقدة والمتعامل الاقتصادي قصد تلبية حاجات المرفق العام في مجالات الأشغال او الخدمات او الدراسات وفقا لأحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما.

²- لأكتر تفصيل راجع: خطاب نعيمة- خنفري خيضر، التنظيم القانوني للصفقات العمومية في ظل القانون 23-12 المتعلق بالقواعد العامة للصفقات العمومية، مجلة

المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 02، 2024/12/15، ص 947.

² ضيف هشام- بوراوي عيسى، آليات الرقابة على الصفقات العمومية في الجزائر: بين تحديات الفعالية ومتطلبات الرقمنة، مجلة البصائر للبحوث، جامعة تيبازة، العدد 02، 2025/12/31، ص 20 و21.

غير أن هذا المسار يواجه عدة تحديات، من أبرزها ضرورة تحديث الإطار القانوني بما يتلاءم مع المستجدات التكنولوجية وتأهيل الموارد البشرية القادرة على استيعاب هذه الأنظمة فضلا عن ضمان أمن وحماية البيانات.

كما تطرح صعوبات عملية تتعلق بمدى قابلية تكييف الإجراءات الإدارية التقليدية مع متطلبات البيئة الرقمية ومع ذلك، فإن استكمال هذا التحول الرقمي يظل شرطا أساسيا لتحقيق رقابة فعالة وشاملة على الصفقات العمومية في المستقبل.¹

ثالثا: التوظيف

يعد مجال التوظيف من أكثر مجالات إدارة الموارد البشرية تأثرا بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث تم ادماج العديد من الأدوات الرقمية التي تعتمد على هذه التقنيات، على غرار أنظمة تتبع طلبات التوظيف ATS وبرامج فرز السير الذاتية، إضافة الى المساعدات الذكية مثل Chat bots و Chatgpt التي تستخدم في تحليل بيانات المترشحين وتقييم مدى توافق مؤهلاتهم مع متطلبات الوظيفة.

قد أظهرت الدراسات أن نسبة معتبرة من المؤسسات الكبرى، مثل Facebook و Twitter باتت تعتمد على هذه الأنظمة في عمليات الانتقاء، حيث قدرت هذه النسبة بحوالي 43 % لما توفره من كفاءة وفعالية في اختيار أفضل الكفاءات علاوة على ذلك، تم توظيف أدوات رقمية متقدمة، مثل Amy لتنظيم مواعيد المقابلات و Clara لإدارة التفاعلات المتعلقة بعملية التوظيف مما ساهم في أتمتة² العديد من الإجراءات التقليدية.³

¹ ضيف هشام- بوراوي عيسى، آليات الرقابة على الصفقات العمومية في الجزائر: بين تحديات الفعالية ومتطلبات الرقمنة، المرجع السابق، ص 20 و 21.

² الأتمتة هي استخدام الأنظمة والتقنيات الرقمية لتسيير وتنفيذ العمليات الإدارية بشكل آلي ومنظم وفق قواعد محددة مسبقا، دون تدخل بشري مباشر او مع تدخل محدود بهدف تحسين الكفاءة، تسريع الإنجاز وضمان الدقة والشفافية في الأداء. -لأكثر تفصيل راجع: موقع www.bakkah.com، حوكمة نظم المعلومات وإدارة الخدمات، الأتمتة automation: التعريف والانواع والاهمية والاستخدامات. تم الاطلاع في 2026/04/28، على الساعة 16:15.

³ خالد محمد عمر سالم المنفي، دور الذكاء الاصطناعي في تطوير عمليات الموارد البشرية: مراجعة منهجية للدراسات الحديثة (2020-2025)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، ليبيا، العدد 04، 2025/12/31، ص 230.

كما شهدت المقابلات المهنية تحولاً نحو الصيغ الرقمية حيث أصبحت تجرى عبر منصات الكترونية مثل **Microsoft Teams، Zoom** مع الاعتماد على تقنيات تحليل اللغة ونبرة الصوت لتقييم أداء المترشحين، غير أن هذا التوجه نحو الرقمنة في مجال التوظيف يثير جملة من الإشكالات القانونية والأخلاقية.

لاسيما ما يتعلق بإمكانية حدوث تحيزات خوارزمية قد تؤثر على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المترشحين، الأمر الذي يستوجب إخضاع هذه الأنظمة لرقابة قانونية صارمة وإجراء دراسات معمقة لضمان نزاهة العملية التوظيفية وشفافيتها.¹

رابعاً: كشف الفساد والتنبؤ به

تعتمد أنظمة المعلومات الحديثة على توظيف تقنيات التنقيب في البيانات لاستخراج المؤشرات والدلالات من الكم الهائل من المعطيات وذلك لخدمة أغراض متعددة، من بينها تقييم مدى امتثال المكلفين بالضريبة والكشف عن حالات التهرب الضريبي، فضلاً عن رصد صور الاحتيال الإلكتروني، بما في ذلك الاحتيال المرتبط بالائتمان وغسل الأموال.

في هذا الإطار، تسهم أنظمة الذكاء الاصطناعي في دعم اليات كشف الفساد والتنبؤ به لاسيما من خلال الحد من عمليات الاحتيال الائتماني عبر تحليل المعاملات المالية الخاصة ببطاقة الدفع، حيث تعتمد الخوارزميات على مقارنة الأنماط السلوكية الحالية بالمعطيات السابقة للعمل، مع الأخذ بعين الاعتبار التوقيت والمواقع الجغرافية للعمليات، بما يسمح برصد أي نشاط غير اعتيادي.

كما تتيح هذه الأنظمة إمكانية إيقاف أو تعليق المعاملات المشبوهة بشكل فوري في حال الاشتباه بوجود خطر أو التأكد من مشروعيتها قبل اتمامها.²

¹ خالد محمد عمر سالم المنفي، دور الذكاء الاصطناعي في تطوير عمليات الموارد البشرية: مراجعة منهجية للدراسات الحديثة (2020-2025)، المرجع السابق، ص 231.

² عمرو احمد فؤاد، دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد الإداري، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، العدد 102 خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن للتكنولوجيا والقانون، 2023/04/30، ص 1962.

الى جانب ذلك، توفر تطبيقات الذكاء الاصطناعي أدوات متقدمة لتحليل البيانات المرتبطة بالمعاملات المالية، واستخلاص المؤشرات الي قد تدل على وجود أنشطة غير مشروعة، على غرار جرائم غسل الأموال¹، حيث تستخدم هذه التقنيات في تتبع الأنماط غير العادية وتحديد مصادرها.

كما تعزز هذه الأنظمة من دقة التحقق من الهوية، سواء عبر تقنيات التعرف على الوجه أو من خلال تحليل السلوك الرقمي ومقارنته بالبيانات السابقة، بما يسمح بتقييم مصداقية المستخدمين والتحقق من صحة الوثائق المقدمة

علاوة على ذلك، تسعى المؤسسات المالية ولا سيما البنوك، الى دمج أنظمة الذكاء الاصطناعي مع قواعد بياناتها وربطها بمختلف مصادر المعلومات بهدف انشاء نماذج تحليلية قادرة على الكشف السريع عن العمليات غير القانونية، بما يعزز من فعالية الرقابة المالية ويدعم اتخاذ القرار على أسس دقيقة وموضوعية²

الفرع الثاني: استخدامات الذكاء الاصطناعي لمكافحة الفساد

في إطار تعزيز فعالية مكافحة الفساد الإداري، لم يعد دور الذكاء الاصطناعي مقتصرًا على مجرد دعم اليات الرقابة، بل امتد ليشمل توظيفات عملية تمكن من التصدي لمختلف مظاهر الفساد بمقاربة أكثر دقة ونجاعة. إذ أفرزت هذه السلوكيات غير المشروعة ومعالجتها في مراحل مبكرة، بما يعزز من فعالية التدخل الإداري ويحد من تفاقم هذه الظواهر.

¹ جرائم غسل الأموال هي أفعال غير مشروعة تهدف الى إضفاء طابع الشرعية على أموال محصلة من مصادر إجرامية، من خلال إدخالها في النظام المالي او الاقتصادي وإخفاء مصدرها الحقيقي، عبر سلسلة من العمليات مثل الإيداع، التحويل او الاستثمار مما يجعلها تبدو كأموال مشروعة.

-لأكثر تفصيل راجع: علواش فريد، جريمة غسل الأموال- المراحل والأساليب، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، 2007/11/14، ص 249.

² عمرو احمد فؤاد، دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد الإداري، المرجع السابق، ص 1962.

في هذا السياق، تتجلى استخدامات الذكاء الاصطناعي في عدة مجالات تطبيقية، حيث يساهم في كشف حالات الاحتيال من خلال تحليل الأنماط غير العادية في المعاملات، كما يساهم في الحد من جرائم الرشوة والاختلاس عبر تقليص فرص التدخل البشري وتعزيز الرقابة الرقمية.

إضافة الى ذلك، تمكن هذه التقنيات من رصد عمليات تزوير الوثائق الرسمية وتتبع الأنشطة المالية غير المشروعة، فضلا عن دورها في مكافحة التهرب الضريبي من خلال تحليل البيانات الجبائية واكتشاف حالات الغش.

من جهة أخرى، يساهم الذكاء الاصطناعي في معالجة بعض الأسباب الهيكلية للفساد الإداري المرتبطة بالوظيفة العامة، لاسيما تلك الناتجة عن البيروقراطية وتعقيد الإجراءات.

كما يعزز من مبادئ الشفافية والمساءلة من خلال إتاحة المعلومات وتسهيل تتبع القرارات الإدارية وهو ما يجعل من هذه التقنيات أداة فعالة ليس فقط في الكشف عن الفساد، بل أيضا في الوقاية منه.

أولا: كشف الاحتيال

يعد الكشف عن الاحتيال أحد أبرز المجالات التي شهدت توظيفا فعالا لتقنيات الذكاء الاصطناعي في إطار مكافحة الفساد الإداري، حيث يشكل هذا النوع من الجرائم أحد أخطر مظاهر الانحراف في تسيير المال العام، لاسيما في مجال الصفقات العمومية والمشتريات الحكومية.

اذ غالبا ما يرتبط الاحتيال في هذا المجال بممارسات غير مشروعة يقوم بها بعض الموظفين العموميين أو المتعاملين الاقتصاديين، من خلال التلاعب بإجراءات المنافسة أو توجيه الصفقات بطرق غير قانونية، بما يمس بمبادئ الشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص بين المتنافسين.¹

¹ بن عائشة سليمة- بن عبد الرحمان ذهبية- طويطي مصطفى، دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين القطاع المالي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة غرداية، العدد 02، 2024/04/18، ص60.

في سبيل تعزيز اليات الكشف عم هذه الممارسات، تم اللجوء الى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، التي تتيح إمكانية تحليل كميات ضخمة من البيانات المرتبطة بالمناقصات والعقود العمومية واستخلاص المؤشرات الدالة على وجود حالات احتيال أو تواطؤ.

في هذا السياق، قامت منظمة الشفافية الدولية التي تعنى بإصدار مؤشر مدركات الفساد¹ بتطوير نظام معلوماتي يعتمد على تقنيات التعلم الآلي، يعرف باسم "DOZORRO" والذي تم تطبيقه في أوكرانيا، حيث تم تدريبه على تحليل بيانات المناقصات ذات المخاطر المرتفعة.

تمكن هذا النظام من فحص حجم هائل من المعطيات في زمن قياسي، مما ساهم في دعم عملية اتخاذ القرار لدى الجهات المختصة، والكشف العديد من الصفقات المشبوهة والممارسات غير القانونية المرتبطة بها، من جهة أخرى تبرز بعض التجارب التطبيقية فعالية الذكاء الاصطناعي في مجال الرقابة على المشاريع العمومية.

كما هو الحال في مشروع "Kalsada" بالفلبين، الذي اعتمد على تقنيات التعلم الآلي في رسم خرائط الطرق وتقييم جودتها، بهدف رصد حالات الفساد المرتبطة باختلاس مواد البناء أو سوء تنفيذ الأشغال وقد أتاح هذا النظام تحسين مستوى الرقابة مقارنة بالأساليب التقليدية التي كانت تستوجب المعالجة الميدانية المباشرة، حيث أصبح بالإمكان تقييم جودة الأشغال وتحليل البيانات المرتبطة بها بشكل آلي، مما يعزز من كفاءة أجهزة الرقابة ويحد من فرص التلاعب.

وعليه، يتضح أن ادماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الكشف عن الاحتيال يمثل نقلة نوعية في اليات مكافحة الفساد الإداري، لما يوفره من دقة وسرعة في تحليل البيانات وقدرة²

¹ مؤشر مدركات الفساد CPI هو مقياس دولي يستخدم لتقييم مستوى الفساد المدرك في القطاع العام داخل الدول ويعكس مدى إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مصالح خاصة، اعتمادا على آراء الخبراء ورجال الاعمال ويصدر سنويا عن منظمة الشفافية الدولية.

-لأكثر تفصيل راجع: ميهوبي عمر - صبيعات إبراهيم، دور حوكمة المؤسسات العمومية في الجزائر في الحد من الفساد: تحليل احصائي لمؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2017-2023، مجلة المعارف، جامعة البويرة، العدد 02، 2024/12/22، ص 612.

² بن عائشة سليمة- بن عبد الرحمان ذهبية- طويطي مصطفى، دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين القطاع المالي، ص 60.

على استباق المخاطر وكشف الأنماط غير المشروعة، الأمر الذي يدعم فعالية الرقابة الإدارية ويعزز مبادئ الحوكمة الرشيدة وحسن تسيير المال العام.¹

ثانياً: الحد من الرشوة والاختلاس

تعد جرمي الرشوة² والاختلاس³ من أبرز الصور التقليدية للفساد الإداري وقد استقر الفقه والقضاء على اعتبارهما من أخطر الممارسات التي تمس بنزاهة الوظيفة العمومية وحسن سير المرفق العام.

وعليه، فإن هذين النمطين يشكلان مجالاً خصباً لتدخل تقنيات الذكاء الاصطناعي، لما لها من قدرة على تعزيز اليات الكشف والوقاية. إذ يمكن توظيف هذه التقنيات في رقمنة الإجراءات الإدارية والخدمات العمومية، بما يقلص من نطاق التدخل البشري ويحد من فرص الاحتكاك المباشر بين الموظف والمرتفق وهو من شأنه تقليص احتمالات طلب أو تقديم الرشوة.

كما تتيح هذه الأنظمة إمكانية معالجة قواعد بيانات ضخمة تتعلق بالأموال والموارد العمومية، بما يسمح برصد أي تلاعب أو تحويل غير مشروع لها في وقت وجيز وبدرجة عالية من الدقة.⁴

¹ بن عائشة سليمة- بن عبد الرحمان ذهبية- طويطي مصطفى، دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين القطاع المالي، ص 60.

² الرشوة هي جريمة تتمثل في قيام موظف عمومي أو من في حكمه بطلب أو قبول منفعة غير مستحقة أو وعد بها، مقابل القيام بعمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجباته بما يخل بمبدأ النزاهة ويضر بالمصلحة العامة. -لأكثر تفصيل راجع: قايد سامية، جريمة الرشوة في الوظيفة العامة ومكافحتها في القانون الجزائري، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، جامعة تيزي وزو، العدد 03، 2015/06/01، ص 59.

³ الاختلاس هو جريمة تتمثل في قيام موظف عمومي أو من في حكمه بالاستيلاء عمداً على أموال أو ممتلكات أو أوراق مالية موضوعة تحت يده بحكم وظيفته أو استعمالها لغير الغرض المخصص لها بما يضر بالمصلحة العامة. -لأكثر تفصيل راجع: غرداين خديجة، جريمة الاختلاس في القانون الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة تلمسان، العدد 03، 2018/12/28، ص 589.

⁴ علي محمد حسين جاسم- علي يوسف علي- ابتهاج سعد هاشم- حسن طاهر بريبر، تطبيق أنظمة الحوكمة الإلكترونية وأثرها على تقليل الرشوة والاختلاس في المؤسسات الحكومية: دراسة ميدانية في مصرف الرشيد/ فرع النجف، مجلة الريادة للمال والاعمال، كلية العلوم الإدارية، جامعة المستقبل، العراق، العدد خاص 02، 2025/07/25، ص 217 و 218.

في هذا السياق، برزت بعض التطبيقات العملية التي اعتمدت على الذكاء الاصطناعي في استشراف مظاهر الفساد الإداري، حيث قامت إحدى الدول الأوروبية بتطوير نظام معلوماتي يستند إلى تحليل المعطيات المستقاة من وسائل الإعلام والتقارير الإخبارية التقليدية، بهدف التنبؤ بإمكانية وقوع ممارسات فساد مستقبلاً وهو ما يندرج ضمن اليات الوقاية الاستباقية التي تعزز فعالية الرقابة.

كما تجدر الإشارة إلى مبادرات رقمية أخرى، من بينها مشروع "Botivisit" الذي يوظف برمجيات تفاعلية على غرار "Tweet Bot"، حيث يتم التواصل اليًا مع الأفراد عبر المنصات الرقمية الذين يبدون اهتماماً بقضايا الفساد، بما في ذلك الرشوة والاختلاس بهدف تحفيزهم على الانخراط في أعمال جماعية مناهضة لهذه الظواهر، كالمشاركة في الحملات التوعوية أو دعم العرائض والمبادرات المدنية الرامية إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.¹

ثالثاً: كشف تزوير الأوراق الرسمية والأموال والأنشطة

يسهم الذكاء الاصطناعي بدور بالغ الأهمية في مجال كشف جرائم التزوير² مثل تزوير الأوراق الرسمية والأموال والأنشطة غير المشروعة، حيث يتيح اعتماد تقنيات متطورة تقوم على تحليل السياقات المختلفة والتعرف على الخصائص والعلامات المميزة للأوراق والمستندات، بما يمكن من اكتشاف حالات التزوير بدقة عالية.³

¹ علي محمد حسين جاسم- علي يوسف علي- ابتهاج سعد هاشم- حسن ظاهر بريبر، تطبيق أنظمة الحوكمة الإلكترونية وأثرها على تقليل الرشوة والاختلاس في المؤسسات الحكومية: دراسة ميدانية في مصرف الرشيد/ فرع النجف، المرجع السابق ص 217 و218.

² جرائم التزوير هي أفعال غير مشروعة تتمثل في تغيير الحقيقة في محرر أو وثيقة رسمية بأي وسيلة، بقصد تضليل الغير واستعمالها فيما أعدت له على نحو غير مشروع ويترتب عنه ضرر، مع اظهارها بمظهر صحيح ومطابق للواقع. -لأكثر تفصيل راجع: بن صويلح اسلام- حريدي الياس، مكافحة التزوير واستعمال المزور في ظل القانون 02-24، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون اعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قلمة، 2025/2024، ص 08.

³ احمد احمد زهران فرغلي، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري: تحليل مقارنة بين مصر وماليزيا، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر، العدد 04، أكتوبر 2024، ص 21.

كما تسمح هذه الأنظمة بتتبع الأنشطة المشبوهة ورصد أنماطها واتجاهاتها، وهو ما يعزز من فعالية الأجهزة الرقابية في التصدي لهذه الجرائم.

في هذا الإطار، برزت تطبيقات عملية تؤكد نجاعة هذه التقنيات، إذ تمكنت الجهات الرقابية في إحدى الحالات من تفكيك شبكة إجرامية منظمة تنشط في مجال تزوير مستندات إدارية رسمية مكنت بعض الأفراد من الاستفادة غير المشروعة من برامج الامتيازات الاجتماعية المخصصة لفئات معينة كذوي الاحتياجات الخاصة.

كما قد تحقق ذلك من خلال اعتماد أنظمة ذكاء اصطناعي قامت بتحليل قواعد البيانات الخاصة بهيئات الرقابة الإدارية، حيث كشفت عن وجود ارتفاع غير مبرر في قيمة الإعفاءات الجمركية والضريبية الممنوحة للسيارات الطبية المجهزة خلال سنة 2022 والتي بلغت ما يقارب 4.5 مليار جنيه.

بناء على نتائج هذه التحليل، تم رصد حالات استغلال غير مشروع لبطاقات الخدمات المتكاملة من قبل أشخاص لا تتوفر فيهم الشروط القانونية للاستفادة منها، الأمر الذي استدعى تدخل الجهات المختصة التي باشرت تحرياتهما، لتتمكن في النهاية من كشف تشكيل إجرامي منظم يعتمد على تزوير واصطناع محررات رسمية بهدف تمكين الغير من الحصول على هذه الامتيازات بطرق غير قانونية وهو ما يشكل اعتداء صريحاً على مبدأ المشروعية ويقوض أسس العدالة الاجتماعية.¹

¹ احمد احمد زهران فرغلي، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري: تحليل مقارنة بين مصر وماليزيا، المرجع السابق، ص 21.

رابعاً: مكافحة التهرب الضريبي¹

تتعدد الأساليب التي يعتمد عليها الأفراد والشركات للتهرب من الالتزامات الضريبية وتعد من أكثرها انتشاراً في بعض الدول النامية ظاهرة التواطؤ مع بعض الموظفين أو أعوان الإدارة الجبائية، حيث يتم تسهيل عمليات التحايل لقائدة المكلفين بالضريبة، سواء عبر التلاعب بالتصريحات المالية أو استغلال الثغرات القانونية، بما يمكنهم من الإفلات من أداء المستحقات الضريبية أحياناً مقابل منافع مادية أو تحت ضغط وكره.

أمام خطورة هذه الممارسات وانعكاساتها السلبية على المالية العمومية، أصبح من الضروري تبني آليات حديثة تقوم على توظيف الذكاء الاصطناعي في إطار التحول الرقمي، قصد تعزيز قدرات الإدارة في كشف حالات التهرب وتعقب مرتكبيها.

في هذا السياق، تبرز بعض التجارب المقارنة التي اعتمدت على النظم الذكية في مكافحة الفساد المرتبط بالمجال الضريبي، حيث تعد التجربة البرازيلية نموذجاً رائداً، إذ تم تطوير منظومات معلوماتية قائمة على تقنيات الذكاء الاصطناعي للكشف عن سلوكيات غير مشروعة داخل الإدارة الجبائية.

خامساً: إزالة أسباب الفساد الإداري المتعلقة بالوظيفة العامة

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساهم بفعالية في معالجة وإزالة مسببات الفساد الإداري المرتبطة بالوظيفة العمومية كتعقيد الإجراءات الإدارية وطابعها البيروقراطي وتكرار المهام الروتينية.²

¹ التهرب الضريبي هو سلوك غير مشروع يقوم به المكلف بقصد التخلص كلياً أو جزئياً من دفع الضريبة المستحقة، من خلال استعمال وسائل احتيالية أو مخالفة للقانون كإخفاء الدخل أو تقديم بيانات غير صحيحة، بما يخل بالالتزامات الجبائية ويضر بالخزينة العامة.

-لأكثر تفصيل راجع: **خاف ربي جهيبة- رحمانى بسمة**، التهرب الضريبي وآليات مكافحته في النظام الجبائي الجزائري، مذكرة تخرج لنيل متطلبات شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قلمة، 2023/2022، ص 09.

² **احمد احمد زهران فرغلي**، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري: تحليل مقارنة بين مصر وماليزيا، المرجع السابق، ص 22.

اذ ان اعتماد الأنظمة الذكية من شأنه الحد من الأعباء الإدارية التي تثقل كاهل الموظف بحيث لا يطلب منه القيام بالأعمال المتكررة التي تتعلق بجمع البيانات وإدخالها ومعالجتها وتنظيمها ومراجعتها يدويا، بل تتكفل بها أنظمة معلوماتية مبرمجة مسبقا وفق اليات دقيقة.

في هذا السياق، تتولى تقنيات الذكاء الاصطناعي تحليل المعطيات ومعالجتها بشكل الي مع تقديم مخرجات دقيقة وموثوقة تمكن الموظف من الاستناد اليها في اتخاذ القرارات الإدارية هذا ما ينعكس إيجابا على تحسين جودة الأداء الإداري، من خلال تمكين الموظف من التفرغ للمهام ذات الطابع التحليلي والإبداعي.

بدل الانشغال بالأعمال الروتينية التي قد تفتح المجال أمام الممارسات غير المشروعة وبالتالي، فان تقليص التدخل البشري في العمليات الإجرائية المتكررة من شأنه الحد من فرص الانحراف الوظيفي، بما يساهم في تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية داخل الإدارة العمومية.

سادسا: تعزيز الشفافية والمساءلة

يعد غياب الشفافية واحتجاب المعلومات من أبرز العوامل المؤدية الى تفشي الفساد الإداري، وهو ما يستدعي تبني اليات حديثة لمعالجته وفي مقدمتها توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية.

اذ تمكن هذه الأدوات من اتاحة البيانات وتداولها بصورة علنية ومنظمة، بما يعزز مبدأ الشفافية ويجعلها ركيزة أساسية في الحد من مظاهر الإفلات من العقاب. كما تسمح بإمكانية استغلال هذه المعطيات من قبل الجهات المختصة وأجهزة الرقابة والخبراء بما يسهل تتبع التجاوزات ومساءلة المسؤولين عنها.

من جهة أخرى، تسهم الشفافية الرقمية في تعزيز وعي المواطنين بالأحداث والتصرفات ذات الصلة بتسيير الشأن العام، وهو ما يدفعهم الى الانخراط في جهود الرقابة المجتمعية والتبليغ عن ممارسات الفساد، الأمر الذي يشكل عنصرا داعما لفعالية الرقابة الإدارية.¹

¹ احمد احمد زهران فرغلي، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري: تحليل مقارنة بين مصر وماليزيا، المرجع السابق، ص 22.

يستدل بالتجربة المكسيكية التي اعتمدت على انشاء منصة الكترونية لنشر البيانات المالية العمومية، تعرف ببوابة الشفافية المالية (**Fiscal Transparency portal**) حيث تم من خلالها اتاحة معلومات تفصيلية تتعلق بالعقود العمومية و مشاريع البنية التحتية، فضلا عن التحويلات المالية الموجهة الى الجماعات المحلية بما يعزز مبدأ العلانية و يكرس متطلبات المساءلة¹

المطلب الثاني: دور اعتماد الذكاء الاصطناعي في التأثير على مؤشرات

الفساد الإداري

لم يعد تقييم ظاهرة الفساد الإداري يقتصر على رصد حالاته الفردية أو تتبع مظاهره الظاهرة بل أصبح يرتبط أساسا بقياس انعكاساته من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس مستوى النزاهة والشفافية داخل الإدارة.

في هذا الإطار، يبرز اعتماد الذكاء الاصطناعي كعامل مؤثر في إعادة تشكيل هذه المؤشرات، نظرا لما يتيح من أدوات تحليلية قادرة على تحسين جودة الأداء الإداري وتعزيز فعالية الرقابة.

من خلال توظيف الأنظمة الذكية، أصبح بالإمكان الحد من العديد من السلوكيات المرتبطة بالفساد، سواء عبر تقليص فرص التدخل البشري أو من خلال إرساء رقابة قائمة على المعالجة الانية للبيانات، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على مؤشرات الفساد من حيث الانخفاض التدريجي في مظاهره، وتحسين مستويات الشفافية والمساءلة.

كما يساهم هذا التحول في تعزيز الثقة في الإدارة العمومية، باعتبارها أحد أهم المعايير المعتمدة في تقييم الحوكمة، يتجه هذا المطلب الى تسليط الضوء على الكيفية التي يسهم بها اعتماد الذكاء الاصطناعي في التأثير على مؤشرات الفساد الإداري، وذلك من خلال مقارنة تبرز اليات الرقابة ذات الطابع التلقائي وما تتيحه من فعالية أكبر في المتابعة (الفرع الأول)، الى

¹ احمد احمد زهران فرغلي، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري: تحليل مقارنة بين مصر وماليزيا، المرجع السابق، ص 22.

جانب ما يترتب عن تقليص هامش التدخل البشري من انعكاسات تحد من فرص التلاعب وتعزز من شفافية الإجراءات (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الرقابة التلقائية

تشهد آليات الرقابة الإدارية والمالية تحولا جوهريا في ظل توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث برزت الرقابة التلقائية كأحدى الأساليب الحديثة التي تعتمد على الدول لتعزيز النزاهة العامة ومكافحة الفساد.

يقصد بالرقابة التلقائية تلك العمليات الرقابية التي تتم بصورة آلية، اعتمادا على خوارزميات تحليل البيانات دون تدخل بشري مباشر في مرحلتها الأولية، مع إمكانية إخضاع نتائجها لاحقا للتقييم البشري.

تستند هذه الرقابة الى قدرة الأنظمة الذكية على معالجة وتحليل كميات ضخمة من البيانات المالية، القانونية والإدارية، بما يسمح بالكشف المبكر عن حالات الاحتيال وتضارب المصالح والأنماط غير الاعتيادية التي قد تشكل مؤشرات على ممارسات الفساد.

في هذا السياق تلعب تقنيات اكتشاف الشذوذ والتعرف على الأنماط دورا محوريا في رصد السلوكيات المشبوهة من خلال فحص شامل لمجموع المعاملات بدل الاقتصار على عينات محدودة، الامر الذي يعزز فعالية الرقابة ويوسع نطاقها.

كما تسهم الرقابة التلقائية في تطوير وظائف التدقيق والتحقق، من خلال توظيف أدوات تحليل النصوص القانونية والتقارير الإدارية، بما في ذلك تقنيات التعرف على الكيانات المسماة ونماذج اللغة المتقدمة وهو ما يتيح تسريع عمليات التدقيق وتحسين جودة التحليل القانوني فضلا عن دعم اتخاذ القرار الإداري على أسس موضوعية قائمة على البيانات.

من جهة أخرى، تعتمد هذه الرقابة على التحليلات التنبؤية التي تمكن من استشراف مخاطر الفساد قبل وقوعها، من خلال تحديد المؤشرات الدالة على المخاطر المحتملة وترتيب الأولويات¹

¹ OECD, AI in government (anti-corruption & public integrity), 2026.

الرقابية وفقا لدرجة الخطورة، حيث يترتب على ذلك الانتقال من الرقابة اللاحقة الى الرقابة الاستباقية، بما يسمح بتخصيص أمثل للموارد وتعزيز فعالية التدخل الوقائي.

قد تجسدت تطبيقات الرقابة التلقائية في عدة تجارب دولية، حيث تم توظيف أنظمة الذكاء الاصطناعي في مجالات التدقيق وتحليل هياكل الملكية وكشف الاحتيال في الإعانات وأيضا التنبؤ بمخاطر الفساد في العقود العمومية، فضلا عن تقييم المخاطر المرتبطة بإدارة الأموال العامة. تبرز هذه التطبيقات كدليل على الأثر العملي للرقابة في دعم الشفافية وتعزيز كفاءة الأجهزة الرقابية.

غير أن اعتماد الرقابة التلقائية يثير جملة من الإشكاليات القانونية لاسيما ما تعلق بضمان احترام مبدأ المشروعية وحماية الحقوق والحريات وتقادي مخاطر التحيز الخوارزمي.

فعليه، ان فعالية هذا النمط الرقابي تظل رهينة بإرساء إطار قانوني يضمن الشفافية والمساءلة ويكرس مبدأ التكامل بين الرقابة الآلية والرقابة البشرية، بما يحقق التوازن بين النجاعة التقنية والضمانات القانونية.

في ضوء ما سبق، يمكن القول ان الرقابة التلقائية تمثل تطورا نوعيا في أدوات مكافحة الفساد، من خلال إرساء نمط رقابي قائم على الاستباقية والتحليل الذكي للبيانات، بما يعزز قدرة الإدارة على اكتشاف المخاطر والتصدي لها بفعالية.¹

الفرع الثاني: الحد من التدخل البشري وامكانية التلاعب الإداري

ان الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لا يقتصر أثره على تسريع الإجراءات الإدارية وتحسين مردوديتها فحسب، بل يمتد ليشمل تقليص نطاق التدخل البشري في مختلف مراحل العمل الإداري وهو ما يعد تحولا جوهريا يسهم في الحد من احتمالات التلاعب والانحرافات المرتبطة بالفساد الإداري.²

¹ موقع www.oecd.ai.com تم الاطلاع في 2026/04/27 على الساعة 18:28.

² عوض محمد، التحول الرقمي ومكافحة الفساد الرقمي في القانون المقارن، مجلة القانون والإدارة، العدد 07، 2022 ص 88.

فالتدخل البشري في تسيير العمليات الإدارية، لاسيما في المجالات ذات الطبيعة الرقابية أو المالية، غالبا ما يشكل منفذا لارتكاب ممارسات غير مشروعة كالرشوة أو المحاباة أو استغلال السلطة لتحقيق منافع شخصية.

في المقابل، تتيح الأنظمة الذكية تنفيذ العمليات وفق معايير موضوعية محددة سلفا، تعتمد خوارزميات لا تتأثر بالاعتبارات الشخصية أو العلاقات غير الرسمية وهو ما يحد من إمكانية تحريف البيانات أو تجاوز القواعد القانونية المنظمة.

من جهة أخرى، فإن الانتقال الى الأتمتة الرقمية يعزز من متطلبات الحوكمة الرشيدة، من خلال إرساء بيئة إدارية قائمة على الشفافية والانضباط.

كما يشكل حاجزا تقنيا أمام السلوكيات الفاسدة وذلك بفضل إمكانية تتبع مختلف الإجراءات الإدارية وتوثيقها إلكترونيا، بما يسمح بمراجعتها في أي وقت وهو ما يسهل على الجهات المختصة رصد المخالفات واتخاذ التدابير اللازمة استنادا الى معطيات دقيقة وموثوقة.¹

المبحث الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في الكشف عن جرائم الفساد والحد منها

يعد الذكاء الاصطناعي من أبرز المستجدات التكنولوجية التي فرضت نفسها بقوة في مختلف المجالات، لا سيما في ميدان مكافحة جرائم الفساد، حيث اضحى يشكل أداة فعالة في يد الجهات الرقابية والإدارية لمواجهة الأساليب التقليدية والمعقدة التي ترتكب بها هذه الجرائم.

ساهمت التقنيات الذكية في احداث نقلة نوعية في أساليب العمل الرقابي من خلال الاعتماد على تحليل البيانات الضخمة واكتشاف الأنماط 04 غير الطبيعية والتنبؤ بالمخاطر المحتملة، هو ما يعزز من فعالية الكشف المبكر عن الممارسات غير المشروعة.

في ظل هذا التطور، لم يعد دور الذكاء الاصطناعي مقتصرًا على الجانب التقني فحسب بل امتد ليشمل دعم السياسات العامة الرامية الى تعزيز النزاهة والشفافية داخل المؤسسات، من

¹ عوض محمد، التحول الرقمي ومكافحة الفساد الرقمي في القانون المقارن، المرجع السابق، ص 88.

خلال تقليص التدخل البشري في بعض الإجراءات الحساسة والحد من فرص الفساد الإداري والمالي، كما أصبح ينظر إليه كوسيلة مساعدة في بناء أنظمة رقابية أكثر دقة وفعالية.

يبرز الذكاء الاصطناعي كآلية متقدمة في دعم العمل الرقابي من خلال قدرته على تحليل البيانات واكتشاف المؤشرات غير العادية التي قد ترتبط بممارسات غير مشروعة (المطلب الأول)، إلى جانب اسهامه في تعزيز مبادئ الشفافية وتحسين أساليب التسيير داخل الإدارة العمومية بما يسمح بتقليص فرص وقوع جرائم الفساد والحد من انتشارها (المطلب الثاني).

المطلب الاول: دور الذكاء الاصطناعي في الكشف عن جرائم الفساد

يكتسي الكشف عن جرائم الفساد أهمية بالغة في ظل تطور أساليب ارتكابها واعتمادها على وسائل متخفية ومعقدة يصعب رصدها بالطرق التقليدية، الأمر الذي استدعى البحث عن أدوات حديثة أكثر دقة وفعالية في المتابعة والتحليل.

في هذا السياق، برز الذكاء الاصطناعي كأحد أهم الأدوات، لما يوفره من إمكانيات متقدمة في معالجة البيانات واستخراج المؤشرات الدالة على وجود أنشطة مشبوهة.

يتجلى ذلك من خلال تفعيل آليات البحث والتحري عن جرائم الفساد باستخدام الذكاء الاصطناعي بما يسمح بتطوير أساليب الرصد والمتابعة (الفرع الأول)، كما يمتد دوره ليشمل الكشف عن جريمة الاثراء غير المشروع من خلال تحليل المعطيات المالية ومقارنتها بمصادر الدخل (الفرع الثاني)، إضافة الى ذلك يساهم بدوره في إمكانية الكشف عن جريمة تبييض الأموال عبر تتبع التدفقات المالية غير الطبيعية ورصد العمليات المعقدة (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تفعيل آليات البحث والتحري عن جرائم الفساد باستخدام الذكاء

الاصطناعي

تعد مرحلة البحث والتحري¹ عن الجرائم من المراحل الجوهرية التي تنطلق منذ وقوع الجريمة حيث ترمي الى جمع مختلف الأدلة والمعطيات التي من شأنها الكشف عن ملابساتها وتحديد مرتكبيها تمهيدا لتقديمهم أمام الجهات القضائية المختصة، غير أن جرائم الفساد تتسم بخصوصية تميزها عن غيرها من الجرائم، بالنظر الى طابعها المعقد واعتمادها على أساليب خفية تتسم بالسرية والتنظيم.

الأمر الذي يجعل اكتشافها أكثر صعوبة، لاسيما في ظل محدودية فعالية الوسائل التقليدية في الكشف عنها، خاصة وأنها في الغالب لا تخلف اثارا مادية مباشرة نتيجة استخدام تقنيات حديثة ووسائل ملتوية.

في هذا الإطار، تبرز أهمية توظيف التكنولوجيات الحديثة وعلى رأسها تقنيات الذكاء الاصطناعي، التي أصبحت تلعب دورا محوريا في دعم أجهزة انفاذ القانون في مجال البحث والتحري عن جرائم الفساد.

حيث تمكن هذه التقنيات من معالجة وتحليل كميات هائلة من البيانات وربطها واستخلاص المؤشرات والأنماط غير العادية التي قد تدل على وجود ممارسات غير مشروعة.

كما تتيح هذه الأنظمة إمكانية الوصول الى نتائج دقيقة في وقت وجيز، دون الاعتماد الكلي على التدخل البشري، مما يعزز من فعالية عمليات الكشف عن الجرائم ويساهم في تحديد هوية المتورطين فيها.²

¹ البحث والتحري هو مجموعة من الإجراءات القانونية ذات الطابع الاستدلالي، يباشرها ضباط الشرطة القضائية بهدف جمع الأدلة والقرائن المتعلقة بالجريمة والكشف عن مرتكبيها، تمهيدا لتحريك الدعوى العمومية ومباشرة التحقيق القضائي. -لأكثر تفصيل راجع: قومييري عادل، أسس البحث والتحري في الجرائم في التشريع الجزائري، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022/2021، ص 07.

² أشرف فتحي خليل الراعي، التحري والاستدلال عن الجرائم عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، الأردن، العدد 01، 2023/01/16، ص 170.

قد ساهمت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تمكين الجهات المختصة من تتبع الجرائم وكشفها من خلال تحليل البيانات الضخمة وربطها بمختلف المصادر الرقمية¹، بما يفتح المجال أمام البحث عن أدلة رقمية² مرتبطة بالأفعال الإجرامية.

كما تمر هذه العملية بعدة مراحل تبدأ بتجميع المعلومات والمعطيات، ثم معالجتها وتحليلها وصولاً إلى مرحلة المقارنة والتدقيق واستخلاص النتائج، الأمر الذي يعزز من دقة التحقيقات ويساعد على بناء قناعة قائمة على معطيات موضوعية.

غير أن توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال البحث والتحري يثير جملة من الإشكالات القانونية، لاسيما فيما يتعلق بمدى مشروعية الاعتماد على هذه التقنيات كوسيلة لاستخلاص الأدلة ومدى حجيتها أمام القضاء، فضلاً عن ضرورة احترام الضمانات القانونية والإجرائية أثناء استخدامها.

إن اعتماد هذه التكنولوجيا يظل مرتبطاً بوجود إطار قانوني منظم يحدد كيفية استخدامها، بما يضمن تحقيق التوازن بين فعالية مكافحة الفساد وحماية حقوق الأفراد وضمان المحاكمة العادلة.³

¹ المصادر الرقمية هي كل البيانات والمعلومات ذات الطابع الإلكتروني، المخزنة أو المتداولة عبر وسائط رقمية والتي يمكن استخراجها ومعالجتها واعتمادها كوسيلة إثبات في إطار إجراءات البحث والتحري للكشف عن الجرائم وإثباتها.

-لأكثر تفصيل راجع: موقع www.fr.slideshare.net.com، المصادر الرقمية digital resources، تم الاطلاع في 2026/05/06، على الساعة 18:30.

² الأدلة الرقمية هي كل معطيات أو معلومات ذات طبيعة رقمية، يتم إنشاؤها أو تخزينها أو معالجتها عبر أنظمة إلكترونية ويمكن استخراجها وتقديمها أمام الجهات القضائية كوسيلة إثبات لإثبات واقعة قانونية أو نفيها.

-لأكثر تفصيل راجع: **سالمي نزال**، الإطار التنظيمي للدليل الرقمي في الإثبات، مجلة القانون والمجتمع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 02، العدد 01، 2022/06/01، ص 332.

³ **أشرف فتحي خليل الراعي**، التحري والاستدلال عن الجرائم عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص 170.

الفرع الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في الكشف عن جريمة الاثراء غير المشروع

يعتبر التصريح بالممتلكات¹ التزاما قانونيا أساسيا يقع على عاتق الموظف العمومي ويعد من بين الآليات التي اعتمدها المشرع لترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة في تسيير الشأن العام وكذا للحد من مظاهر الفساد داخل المرافق العمومية.

اذ يفرض هذا الاجراء على المعنيين الكشف عن جميع ممتلكاتهم، سواء كانت منقولة أو عقارية، بما يسمح بمتابعة تطور وضعيتهم المالية و الكشف عن أي زيادة غير مبررة قد تطرأ عليها، الأمر الذي يسهل في رصد حالات الاثراء غير المشروع² المرتبطة باستغلال الوظيفة.

في هذا الإطار، أوجب المشرع الجزائري على فئة الموظفين العموميين التصريح بممتلكاتهم في مناسبات محددة، تتمثل أساسا في بداية تولي المنصب وعند انتهائه، إضافة الى كل تغيير يطرأ على الذمة المالية خلال فترة ممارسة الوظيفة.

كما قام بالتمييز بين فئتين من الخاضعين لهذا الالتزام:

حيث تشمل الفئة الأولى كبار المسؤولين في الدولة، على غرار رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة ورؤساء الهيئات الدستورية ومحافظ بنك الجزائر والولاة، والذين يخضعون لإجراءات خاصة في التصريح أمام جهات عليا مختصة.³

¹ التصريح بالممتلكات هو التزام قانوني يفرض على الموظف العمومي الإفصاح عن ذمته المالية وفق شروط محددة، تكريسا لمبدأ الشفافية وحماية المال العام، كما يعد وسيلة رقابية لمتابعة تطور هذه الذمة والكشف عن أي زيادة غير مبررة قد تشكل قرينة على وجود فساد.

-لأكثر تفصيل راجع: بلحسن حسام الدين لحسن- بوقرين عبد الحليم، آلية التصريح بالممتلكات بين الوقاية والتجريم، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، العدد 02، 2022/11/02، ص 643 و644.

² الاثراء غير المشروع هو كل زيادة معتبرة في الذمة المالية لشخص لاسيما الموظف العمومي، يعجز عن تبريرها بمصادر مشروعة تتناسب مع مداخله القانونية وتعد قرينة على كسب غير قانوني يجرمه القانون ويستوجب المساءلة الجزائية.

-لأكثر تفصيل راجع: حاحة عبد العالي، جريمة الاثراء غير المشروع في ضوء قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 16، 2009/03/06، ص 230 و231.

³ حادي حمزة- حمليل صالح، فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد الإداري، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة احمد دراية، ادرار، العدد 02، 2025/01/15، ص 216 و217.

أما الفئة الثانية فتضم باقي الموظفين العموميين، كالقضاة وأعضاء المجالس المنتخبة، الذين يلتزمون بالتصريح أمام الهيئة الوطنية المختصة، تحت طائلة العقوبات في حالة الإخلال بهذا الالتزام أو الإدلاء ببيانات غير صحيحة.

يستشف من ذلك أن نظام التصريح بالامتلاكات لا يزال في جوهره قائماً على التدخل البشري، سواء في عملية تقديم التصريحات أو في مراحل فحصها وتحليلها، حيث تعتمد الجهات المختصة على مقارنة المعلومات المصرح بها مع المعطيات الواقعية قصد التأكد من مشروعيتها.

غير أن هذا النمط التقليدي قد يواجه صعوبات عملية، من بينها البطء في المعالجة ومحدودية القدرة على التدقيق، خاصة في ظل غياب رقمه شاملة تتيح استغلال هذه البيانات بشكل فعال.

إلا أن أمام هذه التحديات، يبرز اللجوء إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي كخيار حديث من شأنه تطوير آليات التصريح بالامتلاكات، من خلال إتاحة إمكانية معالجة البيانات الكترونياً وربطها بمصادر متعددة، بما يسمح بالكشف عن الاختلالات أو المؤشرات الدالة على وجود أضرار غير مشروع، كما يساهم هذا التوجه في تسريع وتيرة التحري وتعزيز دقة النتائج، الأمر الذي يدعم جهود السلطات العمومية في مكافحة هذا النوع من الجرائم وتحقيق رقابة أكثر فعالية.

الفرع الثالث: إمكانية كشف جريمة تبييض الأموال باللجوء لآليات الذكاء الاصطناعي

يقصد بتبييض الأموال بوجه عام ذلك النشاط الإجرامي الذي يتم من خلاله إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال المتحصل عليها من جرائم سابقة، وذلك بإضفاء صبغة مشروعة عليها عبر ادماجها في النظام المالي. ويتم ذلك من خلال جملة من الأساليب المعقدة التي تحول دون تمكين الجهات المختصة من تتبع أصل هذه الأموال أو الكشف عن مصدرها الحقيقي.

حيث أنه يلاحظ أن جريمة تبييض الأموال تعد من الجرائم اللاحقة، إذ تقتض وجود جريمة أصلية سابقة تمثل المصدر غير المشروع للأموال محل التبييض، الأمر الذي يجعل منها وسيلة¹

¹ حادي حمزة - حمليل صالح، فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد الإداري، المرجع السابق، ص 216

يلجأ إليها الجناة لتجاوز القيود التي تحول دون التصرف في العائدات الاجرامية الضخمة الناتجة عن أنشطتهم غير المشروعة.

كما عملت الدول في إطار التصدي لهذه الظاهرة، على تبني جملة من التدابير والإجراءات الرامية الى مكافحة عمليات تبييض الأموال غير المشروعة، ذلك من خلال انشاء هيئات وأجهزة مختصة، الى جانب إقرار اليات وقائية وردعية للحد من انتشار هذه الجرائم.

غير أن هذه الوسائل، رغم أهميتها لم تثبت فعاليتها الكاملة في الواقع العملي، خاصة في ظل التوسع المتزايد لظاهرة تبييض الأموال على المستويين الوطني والدولي هو ما أفرز الحاجة الى البحث عن وسائل أكثر تطوراً ونجاعة لمواجهتها.¹

في هذا السياق، اتجهت بعض الدول الى توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي² والمصرفي كآلية حديثة للكشف عن جرائم تبييض الأموال، حيث أظهرت هذه التقنيات قدرة كبيرة على تحليل البيانات المالية واستخراج الأنماط غير العادية التي قد تشير الى وجود معاملات مشبوهة.

اذ تعتمد هذه الأنظمة على تقنيات متقدمة على غرار التعلم الآلي والتعلم العميق، التي تسمح برصد التحركات المالية غير الطبيعية داخل الأنظمة البنكية، بما يسهم في الكشف المبكر عن عمليات التبييض وتعزيز فعالية مكافحتها.³

¹ حادي حمزة - حميل صالح، فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد الإداري، المرجع السابق، ص 216 و 217.

² القطاع المالي هو جزء أساسي من الاقتصاد ويضم مختلف مؤسسات القطاع المصرفي بمختلف أنواعها إضافة الى الأسواق المالية، كما يشمل صناديق الاستثمار ومؤسسات الادخار... الخ، بعبارة أخرى هو القطاع الذي يضم كافة الهيئات والمؤسسات التي تقدم خدمات مالية متنوعة.

- لأكثر تفصيل راجع: براهيمية خلود- ايصالح صليحة، دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، 2023/2020، ص 09.

³ بوزرب خير الدين - عباسي عبد الرؤوف، الذكاء الاصطناعي كأداة استراتيجية في مكافحة غسل الأموال في البنوك: عرض تجربة بنك HSBC وبنك Danske، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة جيجل، العدد 03، 2025/11/02، ص 555 و 556.

بالاطلاع على بعض التجارب الدولية، يتبين أن العديد من المؤسسات المالية والبنوك خاصة في الدول الأوروبية، قد اعتمدت على أنظمة الذكاء الاصطناعي في إدارة ومراقبة العمليات المالية.

حيث قامت بعض البنوك بإنشاء وحدات متخصصة تعتمد على هذه التكنولوجيا لرصد الأنشطة المشبوهة، على غرار مصرف "ستاندرد تشارترد" في المملكة المتحدة، وكذا بنك "بي ان بي باريبا" BNP Paribas الذي طور منظومات ذكية لم تابعة المعاملات المالية

كما تم توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات متعددة، من بينها المساعدات الرقمية الموجهة للعملاء، فضلا عن أنظمة الكشف عن العمليات المالية غير المشروعة، حيث أضحى الاعتماد على هذه التقنيات يشكل دعامة أساسية في تعزيز اليات الامتثال والرقابة داخل المؤسسات المالية.

اذ تسمح خوارزميات التعلم الآلي بمعالجة وتحليل كم هائل من البيانات والمعاملات المالية في الزمن الحقيقي، بما يتيح رصد الأنماط غير الاعتيادية والانحرافات السلوكية التي قد تشكل قرائن جدية على وجود عمليات تبييض الأموال، كما تعتمد هذه الأنظمة على تحليل السلوك المالي للعملاء استنادا الى تاريخهم التعاملي ومؤشرات المخاطر المرتبطة بهم، الأمر الذي يعزز من فعالية إجراءات "اعرف عميلك" (KYC) ويساهم في التحديد الدقيق للعمليات المشبوهة

من جهة أخرى، توظف تقنيات معالجة اللغة الطبيعية في فحص البيانات غير المهيكلة كالتقارير المالية والمراسلات الالكترونية والمصادر المفتوحة، بما يسمح باستخلاص معلومات ذات صلة بالتحريات المالية وربطها بسياقها العام، ما يمكن الجهات المختصة من تتبع الشبكات الاجرامية وكشف الروابط الخفية بين الأطراف المتورطة.

كما تساهم هذه الاليات في تقليص نسبة الإنذارات الكاذبة التي تميز النظم التقليدية، من خلال اعتماد تحليل ذكي قائم على تقييم المخاطر بصورة ديناميكية، مما يؤدي الى توجيه جهود التحقيق نحو الحالات ذات الخطورة الحقيقية وعليه، فان اللجوء الى الذكاء الاصطناعي لا¹

¹ بوزرب خير الدين - عباسي عبد الرؤوف، الذكاء الاصطناعي كأداة استراتيجية في مكافحة غسل الأموال في البنوك عرض تجربة بنك HSBC وبنك Danske، المرجع السابق، ص556.

يقتصر على كونه أداة تقنية فحسب، بل يعد وسيلة قانونية حديثة لتعزيز فعالية السياسات الوقائية والجزرية في مواجهة جريمة تبييض الأموال وضمان قدر أعلى من الشفافية والنزاهة في النظام المالي.¹

المطلب الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في الوقاية من جرائم الفساد

لا يقتصر دور الذكاء الاصطناعي على الكشف عن جرائم الفساد بعد وقوعها فقط، بل يمتد ليشمل جانبا وقائيا بالغ الأهمية يقوم على منع نشوء هذه الجرائم والحد من فرص حدوثها داخل المرافق العامة، إذ تتيح التقنيات الذكية إرساء بيئة إدارية قائمة على الشفافية والانضباط من خلال تقليص الاعتماد على التقدير البشري وتعزيز الاعتماد على الأنظمة الرقمية الدقيقة.

في هذا السياق، يساهم الذكاء الاصطناعي في إعادة تنظيم عدد من المجالات الحساسة التي تعد بيئة خصبة لممارسات الفساد وعلى رأسها عمليات التوظيف (الفرع الأول) ومختلف ممارسات الإدارة العمومية (الفرع الثاني) إضافة إلى إجراءات إبرام الصفقات العمومية (الفرع الثالث) وذلك عبر اعتماد اليات رقمية تضمن الوضوح وتتبع العمليات والحد من التدخلات غير المشروعة.

بذلك، تتجلى الوظيفة الوقائية للذكاء الاصطناعي من خلال مساهمته في ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والحد من الأسباب التي قد تؤدي إلى انتشار الفساد الإداري داخل مختلف الأجهزة العمومية.

¹ بوزرب خير الدين - عباسي عبد الرؤوف، الذكاء الاصطناعي كأداة استراتيجية في مكافحة غسل الأموال في البنوك عرض تجربة بنك HSBC وبنك Danske، المرجع السابق، ص556.

الفرع الاول: ارساء الشفافية على عملية التوظيف في القطاع العام

تعد عملية التوظيف¹ في القطاع العام من بين الاختصاصات الجوهرية الموكلة للإدارة باعتبارها الأداة الأساسية لاختيار الموارد البشرية المؤهلة التي تتوفر فيها الشروط القانونية والموضوعية اللازمة لضمان حسن سير المرفق العام وتقديم خدمات فعالة للمواطنين.²

غير أن هذه العملية قد تتحول في بعض الحالات، الى مجال خصب لممارسات الفساد الإداري، لاسيما في ظل غياب نظام محكم يضبط إجراءات التعيين³ والترقية⁴ وفق معايير دقيقة أو في حال عدم الالتزام بالقواعد القانونية والتنظيمية المؤطرة لها.

يتجلى ذلك بوضوح من خلال انحراف الإدارة عن مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص، عبر تفضيل بعض المترشحين على أسس غير موضوعية، كالعلاقات الشخصية أو القرابة أو الولاءات أو من خلال اللجوء الى ممارسات غير مشروعة كالرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ، الأمر الذي يفرغ مبدأ الجدارة من محتواه ويؤدي الى اقضاء الكفاءات الحقيقية.⁵

¹ التوظيف هو عملية منظمة تقوم بها الإدارات والمؤسسات العمومية بهدف اختيار أفضل المترشحين لشغل مناصب شاغرة، وفق شروط وإجراءات قانونية محددة، مع احترام مبادئ المساواة والاستحقاق والشفافية، بما يضمن تلبية حاجيات المرفق العام. -لأكثر تفصيل راجع: بوجمعة شهرزاد، محاضرات في الوظيفة العامة، موجهة لطلبة السنة الثالثة قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لونيبي علي، البلدة، 2023/2022، ص29.

² حادي حمزة - حمليل صالح، فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد الإداري، المرجع السابق، ص 210 و211.

³ التعيين هو قرار اداري فردي صادر عن السلطة المختصة قانونا، يترتب عليه ادماج شخص في وظيفة عمومية ومنحه صفة الموظف مع تحديد مركزه القانوني وبدء سريان حقوقه والتزاماته الوظيفية.

-لأكثر تفصيل راجع: رباحة رضوان، الرقابة على قرارات التعيين والترقية في الوظيفة العمومية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، 2025/2024، ص 11.

⁴ الترقية هي اجراء قانوني تنظيمي يهدف الى نقل الموظف من رتبة او درجة الى اعلى ضمن نفس السلك او الى سلك مماثل، وفق معايير الاستحقاق والكفاءة او الاقدمية، بما يترتب عنه تحسين مركزه المهني والمالي دون انشاء علاقة وظيفية جديدة.

-لأكثر تفصيل راجع: رباحة رضوان، الرقابة على قرارات التعيين والترقية في الوظيفة العمومية، المرجع نفسه، ص 51.

⁵ حادي حمزة - حمليل صالح، فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد الإداري، المرجع السابق، ص 210 و211.

لا يقتصر أثر هذه الاختلالات على المساس بنزاهة العملية الإدارية فحسب، بل يمتد ليؤثر سلبا على مردودية المرفق العام ويقوض ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، فضلا عن انتهاكه لمبدأ المساواة في تقلد الوظائف العامة، باعتباره أحد المبادئ الدستورية الأساسية.

في هذا الإطار، سعى المشرع الجزائري من خلال إرساء منظومة قانونية للوقاية من الفساد ومكافحته الى تكريس مبادئ الشفافية والنزاهة في مجال التوظيف، من خلال التأكيد على اعتماد معايير الكفاءة والاستحقاق في اختيار الموظفين وترقيتهم والحد من الممارسات التي من شأنها الاخلال بنزاهة هذه العملية

كما اتجهت الدولة الى تبني اليات حديثة للإصلاح الإدارة وعصرنتها، تتماشى مع متطلبات التحول الرقمي، من خلال ادماج أنظمة الذكاء الاصطناعي في تسيير الموارد البشرية بما يضمن تقليص التدخل البشري الذي قد يكون عرضة للتأثيرات غير المشروعة.

من شأن الاعتماد على هذه التقنيات الحديثة أن يساهم في تعزيز موضوعية قرارات التوظيف، من خلال تحليل معطيات المترشحين وفق معايير دقيقة ومحددة مسبقا، بما يضمن احترام مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المتقدمين واختيار الأكفأ لشغل المناصب العمومية.

كما يسمح هذا التوجه بإرساء مسار توظيف قائم على الشفافية والحياد حيث يحد من فرص التلاعب ويعزز الثقة في الإدارة، من خلال ضمان خضوع العملية لمراقبة رقمية دقيقة تستند الى بيانات موضوعية قابلة للتحقق.¹

الفرع الثاني: اضاء الشفافية على ممارسات الادارة العمومية

أدركت الدول أن السياسات الوقائية المعتمدة لمكافحة الفساد، مهما بلغت درجة احكامها تظل محدودة الفعالية إذا بقيت رهينة التعامل البشري المباشر، باعتبار أن مظاهر الفساد الإداري ترتبط في كثير من الأحيان بالسلوك البشري داخل المرافق العامة، خاصة في ظل احتكاك²

¹ حادي حمزة - حمليل صالح، فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد الإداري، المرجع السابق، ص 210 و211.

² عبد الرحمن العجمي محمد عبد الله، دور الوسائل التكنولوجية في مكافحة الفساد، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، العدد 102، 2023/04/30، ص1590.

الموظفين المباشر بالأفراد أثناء تقديم الخدمات العمومية وهو ما يفتح المجال أمام ممارسات غير مشروعة كالرشوة وغيرها.

من ثم، برزت الحاجة إلى اعتماد حلول تكنولوجية حديثة قادرة على تقليص هذا الاحتكاك والحد من مخاطره، في هذا الإطار، اتجهت الدول إلى توظيف الوسائط الرقمية المتطورة داخل الإدارات العمومية، من خلال إنشاء منصات الكترونية ذكية مدعمة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لتسيير مختلف المعاملات الإدارية، بما يقلص من تدخل العنصر البشري ويحد من فرص الانحراف.

كما أسهم تعزيز الربط الإلكتروني بين المؤسسات والأفراد في إرساء بيئة إدارية أكثر شفافية حيث أصبح لهذا الترابط دور فعال في الحد من جرائم الفساد وترسيخ مبادئ النزاهة في تسيير الشأن العام.

يعد ادماج الذكاء الاصطناعي في إدارة المرافق العمومية عاملاً أساسياً في تحسين مستوى الأداء الإداري، إذ يساهم في الرفع من جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، من خلال تسريع الإجراءات وتبسيطها بما يعزز كفاءة المرفق العام ويستجيب لتطلعات المرتفقين، كما يؤدي ذلك إلى تعزيز ثقة الأفراد في الإدارة، من خلال ضمان تقديم خدمات تتميز بالدقة والسرعة والشفافية.

علاوة على ذلك، فإن اعتماد المعاملات الإلكترونية عبر منصات رقمية يقلص من الاتصال المباشر بين الموظف وطالب الخدمة، الأمر الذي يحد من إمكانيات استغلال النفوذ أو التلاعب أو طلب الرشوة ويسهم في إرساء منظومة رقابية قائمة على معطيات موضوعية قابلة للتتبع، بما يدعم اليات الوقاية من الفساد الإداري ويعمل على إزالة أسبابه ومظاهره داخل الوظيفة العامة.¹

¹ عبد الرحمن العجمي محمد عبد الله، دور الوسائل التكنولوجية في مكافحة الفساد، المرجع السابق، ص 1590.

الفرع الثالث: تنظيم اجراءات ابرام الصفقات العمومية

يعد قطاع الصفقات العمومية من أكثر المجالات عرضة لانتشار الفساد بمختلف مظاهره نظرا لارتباطه المباشر بالمال العام وخزينة الدولة¹، حيث تخصص له اعتمادات مالية معتبرة توجه لتنفيذ السياسات التنموية وتحقيق المصلحة العامة.

غير أن هذه الأهمية جعلت منه مجالا خصبا لبعض الممارسات غير المشروعة، من خلال استغلال بعض القائمين عليه لوظائفهم بغرض تحقيق منافع شخصية على حساب الصالح العامسواء عبر ابرام صفقات مخالفة للقوانين والتنظيمات المعمول بها أو من خلال منح امتيازات غير مستحقة للغير أو طلب أو قبول رشايي مقابل اسناد الصفقات وغيرها من صور الفساد.

رغم ما أقره المشرع الجزائري من منظومة قانونية متكاملة لتنظيم الصفقات العمومية، الى جانب الآليات الوقائية والردعية الهادفة الى الحد من الفساد وحماية المال العام، الا أن استمرار تقشي هذه الظاهرة في هذا القطاع بشكل ملحوظ يكشف عن محدودية فعالية تلك الآليات في مواجهة التحديات الراهنة.

من ثم، أصبح من الضروري البحث عن وسائل بديلة أكثر تطورا ونجاعة تواكب التحولات التكنولوجية المتسارعة، ما دفع العديد من الدول الى تبني أنظمة الذكاء الاصطناعي كأداة فعالة للوقاية من الفساد ومكافحته من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة في مختلف مراحل ابرام الصفقات العمومية وتفعيل دور أجهزة الرقابة الإدارية، بما يضمن حماية فعالة للأموال العمومية.²

¹ خزينة الدولة هي جهاز اداري عمومي تابع للسلطة التنفيذية يتولى تنفيذ العمليات المالية للدولة، لاسيما تحصيل الإيرادات العمومية وصرف النفقات وذلك في إطار قانون المالية وتحت وصاية الوزارة المكلفة بالمالية، دون تمتعها بالشخصية المعنوية المستقلة.

-لأكثر تفصيل راجع: مهني مريم، علاقة البنك المركزي بالخزينة العمومية (السياسة النقدية والسياسة المالية)، مجلة ابحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة المسيلة، العدد 02، 2020/12/20، ص 93.

² حادي حمزة- حمليل صالح، فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد الإداري، المرجع السابق، ص 211 و212.

في السياق ذاته، سعى المشرع الجزائري الى مواكبة هذا التوجه عبر ادماج الوسائل التكنولوجية في مجال الصفقات العمومية من خلال انشاء بوابة الكترونية¹ خاصة بها، بهدف الانتقال من الإجراءات التقليدية الى نمط التعاقد الالكتروني، الذي يتيح رقمنة مختلف مراحل ابرام الصفقات، بما يعزز الشفافية ويساهم في تقليص فرص التلاعب.

غير أن هذا التحول لا يزال محدود الأثر، اذ يقتصر في الكثير من الأحيان على مجرد التبادل الالكتروني للمعلومات بين مختلف المتدخلين، دون الوصول الى نظام رقمي متكامل يشمل جميع مراحل التعاقد من بدايته الى نهايته.

إن تكريس نظام الكتروني شامل لإبرام الصفقات العمومية، قائم على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، من شأنه أن يساهم في ترشيد الإجراءات وتعزيز فعالية الرقابة الإدارية والحد من تدخل العنصر البشري، بما يضيق من فرص الفساد ويضمن تحقيق النجاعة في تسيير الطلبات العمومية وحسن استغلال المال العام.

وعليه، فإن ابرام الصفقات العمومية عبر الوسائط الالكترونية المدعمة بأنظمة الذكاء الاصطناعي التي تعمل بمعزل عن التدخل البشري المباشر، من شأنه أن يعزز مبادئ النزاهة والشفافية في أداء المصالح المتعاقدة.

حيث يساهم في ترشيد قواعد وإجراءات ابرام الصفقات العمومية فضلا عن الحد من مختلف الممارسات المشبوهة، لاسيما وأن أغلب العمليات تتم وفق طابع آلي دقيق غير خاضع للاجتهاد الشخصي.

كما تتجلى فعالية تقنيات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال من خلال التجارب المقارنة لبعض الدول التي نجحت في توظيفها لمكافحة الفساد في قطاع الصفقات العمومية ومن أبرزها²

¹ البوابة الالكترونية هي موقع الكتروني متخصص في مجال الصفقات العمومية ويعد فضاء واسعا للمتعاملين العموميين ولكل المهتمين، يهدف الى نشر وتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالصفقات العمومية وكذا ابرامها بطريقة الكترونية.
- لأكثر تفصيل راجع: **والي عبد اللطيف - دندن جمال الدين**، استحداث مفهوم البوابة الالكترونية في مادة الصفقات العمومية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 01، 01/03/2019، ص 149.

² **حادي حمزة - حمليل صالح**، فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد الإداري، المرجع السابق، ص 211 و212.

تجربة أوكرانيا التي أطلقت سنة 2016 نظاما خاصا بالمشتريات الالكترونية المفتوحة تحت اشراف هيئة التدقيق الحكومي والمعروف باسم "Dozorro" والذي يعتمد على خوارزميات التعلم الآلي لرصد الاختلالات والممارسات غير القانونية، كمنح الصفقات بطرق غير مشروعة أو وجود مناقصات مشبوهة.

حيث يقوم النظام بتحليل كميات هائلة من البيانات في وقت وجيز واستخلاص مؤشرات تنبؤية تساهم في الكشف المبكر عن حالات الفساد وهو ما انعكس إيجابا على تحسين ترتيب أوكرانيا ضمن مؤشرات ادراك الفساد.¹

¹ حادي حمزة- حمليل صالح، فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد الإداري، المرجع السابق، ص 213.

خلاصة الفصل الثاني:

يتناول هذا الفصل دراسة فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد، من خلال ابراز دوره في دعم اليات مكافحة الفساد الإداري وتعزيز وسائل الرقابة الحديثة داخل الإدارة العمومية.

فقد أصبح الذكاء الاصطناعي من أبرز الوسائل التكنولوجية المعاصرة التي تساهم في تحسين الأداء الإداري وترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة والحد من مختلف الممارسات غير المشروعة.

وقد تم التطرق الى طبيعة العلاقة بين الذكاء الاصطناعي ومكافحة الفساد وذلك من خلال بيان مجالات تدخله واستخداماته المختلفة في هذا المجال، إضافة الى ابراز أثر اعتماده في التأثير على مؤشرات الفساد الإداري عبر تفعيل الرقابة التلقائية وتقليص التدخل البشري وما قد ينجر عنه من تلاعب أو انحراف.

بالإضافة الى بيان دور الذكاء الاصطناعي في الكشف عن جرائم الفساد والوقاية منها، من خلال توضيح مساهمته في دعم عمليات البحث والتحري والكشف عن جرائم الاثراء غير المشروع وتبييض الأموال، الى جانب دوره الوقائي في إرساء الشفافية في التوظيف العمومي وتعزيز شفافية الممارسات الإدارية وتنظيم إجراءات ابرام الصفقات العمومية بما يضمن حماية المال العام والحد من فرص الفساد.

ختاماً، تبين من خلال هذه الدراسة أن مكافحة الفساد وتعزيز الرقابة الإدارية لم يعدا اليوم مجرد خيارات إصلاحية، بل أصبحا ضرورة ملحة تفرضها التحديات المعاصرة التي أفرزها التطور التكنولوجي والتحول الرقمي الذي مس مختلف القطاعات، لاسيما القطاع الإداري فقد أدى اتساع استخدام الوسائل الالكترونية والأنظمة المعلوماتية داخل الإدارة العمومية الى ظهور أنماط جديدة من المعاملات والتسيير، الأمر الذي استوجب تطوير اليات الرقابة بما يتلاءم مع البيئة الرقمية الحديثة ويضمن حماية المصلحة العامة.

في ظل هذا الواقع، فرض الذكاء الاصطناعي نفسه كإحدى أبرز التقنيات الحديثة القادرة على احداث تحول في أساليب الرقابة الإدارية ومكافحة الفساد، بالنظر الى ما يوفره من إمكانيات متقدمة في تحليل البيانات وربط المعلومات والكشف عن الاختلالات بصورة دقيقة وسريعة فضلا عن مساهمته في تحسين فعالية الأداء الإداري وتعزيز الشفافية داخل المرافق العامة.

قد أظهرت الدراسة أن الاعتماد على الأنظمة الذكية لم يعد يقتصر على مجرد تحسين الخدمات الإدارية، بل امتد ليشمل دعم أجهزة الرقابة والبحث والتحري والمساهمة في الكشف عن مختلف جرائم الفساد، كالإثراء غير المشروع، تبييض الأموال والتلاعب في الصفقات العمومية إضافة الى دوره الوقائي في الحد من التدخل البشري وتقليص فرص المحسوبية واستغلال النفوذ والانحراف الإداري.

كما تبين أن فعالية الذكاء الاصطناعي في هذا المجال ترتبط بمدى قدرة الدول على توفير بيئة قانونية وتقنية ملائمة تسمح بالاستخدام الآمن والفعال لهذه التقنيات، الى جانب ضرورة تطوير البنية التحتية الرقمية وتحديث الإدارة العمومية بما يتماشى مع متطلبات الحوكمة والرقمنة.

قد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج، من أهمها:

- أن الآليات التقليدية لمكافحة الفساد، رغم أهميتها، لم تعد كافية لوحدها لمواجهة الأساليب الحديثة للفساد الإداري والمالي.

- أن الذكاء الاصطناعي يساهم في تعزيز فعالية الرقابة الإدارية من خلال الرقابة التلقائية والمعالجة الآنية للبيانات والكشف المبكر عن المخالفات.
- أن توظيف الأنظمة الذكية في مجالات التوظيف العمومي والصفقات العمومية والمعاملات المالية يساعد على الحد من مظاهر الفساد وتعزيز الشفافية.
- أن تقنيات الذكاء الاصطناعي أصبحت أداة فعالة في دعم عمليات البحث والتحري والكشف عن بعض الجرائم الفساد، كالإثراء غير المشروع وتبييض الأموال والاحتيال المالي.
- أن فعالية الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد تبقى مرتبطة بمدى توفر بنية رقمية متطورة وإطار قانوني منظم لاستخدام هذه التقنيات.

بناء على ما تم التوصل اليه، يمكن تقديم مجموعة من المقترحات تتمثل فيما يلي:

- ضرورة تطوير الإطار القانوني المنظم لاستخدام الذكاء الاصطناعي داخل الإدارة العمومية، بما يضمن حماية البيانات واحترام المشروعية.
- تعزيز رقمنة الإدارة العمومية وتوسيع استخدام الأنظمة الذكية في مختلف القطاعات الإدارية والمالية.
- توفير تكوين متخصص للموظفين والأجهزة الرقابية في مجال استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- توسيع استخدام الأنظمة الذكية في مجال الصفقات العمومية والتوظيف العمومي والمعاملات المالية للحد من التدخل البشري وتقليص فرص الفساد.
- تشجيع البحث العلمي والدراسات القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي ومجال مكافحة الفساد، بالنظر الى حداثة الموضوع وأهميته.

قائمة المصادر المراجع

أولاً: المصادر

الدستور

المرسوم الرئاسي رقم 96-438، المؤرخ في 26 رجب 1417 الموافق ل 07 ديسمبر 1996 يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، ج، ر، العدد 76، الصادر في 27 رجب 1417 الموافق ل 08 ديسمبر 1996، المعدل بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442، المؤرخ في 15 جمادى الأولى 1442، الموافق ل 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري ج، ر العدد 82، الصادر في 15 جمادى الأولى 1442، الموافق ل 30 ديسمبر 2020 المعدل والمتمم بموجب قانون رقم 26-04، المؤرخ في 07 شوال 1447، الموافق ل 26 مارس 2026 يتضمن التعديل الدستوري، ج، ر، العدد 22، الصادر في 07 شوال 1447، الموافق ل 26 مارس 2026.

النصوص التشريعية:

القوانين

1. قانون رقم 80-05، المؤرخ في 14 ربيع الثاني، الموافق ل 01 مارس 1980، المتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، ج، ر، العدد 10، الصادر في 17 ربيع الثاني 1400، الموافق ل 04 مارس 1980. ملغى بموجب قانون رقم 90-32، المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1411، الموافق ل 04 ديسمبر 1990، المتعلق بمجلس المحاسبة وسيره، ج، ر، العدد 53، الصادر في 18 جمادى الأولى 1411، الموافق ل 05 ديسمبر 1990.
2. قانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق ل 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج، ر، العدد 14، الصادر في 08 صفر 1427 الموافق ل 08 مارس 2006. المعدل والمتمم.

3. قانون رقم 22-08، المؤرخ في 04 شوال 1443، الموافق ل 05 ماي 2022 يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، ج، ر، العدد 32، الصادر في 13 شوال 1443، الموافق ل 14 ماي 2022.

الأوامر

1. امر رقم 95-20، المؤرخ في 19 صفر 1416، الموافق ل 17 يوليو 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة، ج، ر، العدد 39، الصادر في 25 صفر 1416، الموافق ل 23 يوليو 1995. المعدل والمتمم بموجب أمر رقم 10-02، المؤرخ في 16 رمضان 1431، الموافق ل 26 أغسطس 2010، المتعلق بمجلس المحاسبة، ج، ر، العدد 50، الصادر في 22 رمضان 1431، الموافق ل 01 سبتمبر 2010.

2. امر رقم 10-05، المؤرخ في 16 رمضان 1431، الموافق ل 26 أغسطس 2010، يتم القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج، ر، العدد 50، الصادر في 22 رمضان 1431، الموافق ل 01 سبتمبر 2010.

النصوص التنظيمية:

المراسيم الرئاسية:

1. مرسوم رئاسي رقم 80-53، المؤرخ في 14 ربيع الثاني 1400، الموافق ل 01 مارس 1980، المتضمن احداث مفتشية عامة للمالية، ج، ر، العدد 10، الصادر في 17 ربيع الثاني 1400، الموافق ل 04 مارس 1980.

2. مرسوم رئاسي رقم 06-413، المؤرخ في 01 ذي القعدة 1427، الموافق ل 22 نوفمبر 2006، يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفية سيرها، ج، ر، العدد 74، الصادر في 01 ذي القعدة 1427، الموافق ل 22 نوفمبر 2006.

3. مرسوم رئاسي رقم 11-426، المؤرخ في 13 محرم 1433، الموافق ل 08 ديسمبر 2011، يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره، ج، ر، العدد 68، الصادر في 19 محرم 1433، الموافق ل 14 ديسمبر 2011.

المراسيم التنفيذية

1. مرسوم تنفيذي 02-127، المؤرخ في 24 محرم 1423، الموافق ل 07 ابريل 2002 يتضمن انشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وعملها، ج، ر، العدد 23، الصادر في 24 محرم 1423، الموافق ل 07 ابريل 2002.
2. مرسوم تنفيذي رقم 08-272، المؤرخ في 06 رمضان 1429، الموافق ل 06 سبتمبر 2008، يحدد صلاحيات المفتشية العامة للمالية، ج، ر، العدد 50، الصادر في 07 رمضان 1429، الموافق ل 07 سبتمبر 2008.
3. مرسوم تنفيذي رقم 08-273، المؤرخ في 06 رمضان 1429، الموافق ل 06 سبتمبر 2008، يتضمن تنظيم الهياكل المركزية للمفتشية العامة للمالية، ج، ر، العدد 50، الصادر في 07 رمضان 1429، الموافق ل 07 سبتمبر 2008

-ثانيا: المراجع

أ- الكتب:

1. بوحليط يزيد، السياسة الجنائية في مجال تبييض الأموال في الجزائر، د.ط، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2019.
2. حمدي سليمان سحيمات القبيلات، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية دراسة تحليلية وتطبيقية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
3. حسين عبد العال محمد، الرقابة الإدارية بين علم الإدارة والقانون الإداري دراسة تطبيقية مقارنة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2004.
4. عوابدي عمار، القانون الإداري، النظام الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1 الجزائر، سنة 2000.

5. عياد عبد العزيز، تبييض الأموال والقوانين والإجراءات المتعلقة بالوقاية منها ومكافحتها في الجزائر، ط.1، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
6. سعاد موسى طنطاوي وآخرون، الرقابة والمراجعة الإدارية، ط.1، مركز جامعة القاهرة للتعليم المدمج، مصر، 2020
7. لعشب علي، الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال، ط.2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س.ن.
8. ملهاق فضيلة، وقاية النظام البنكي الجزائري من تبييض الأموال، د.ط، دار هومة الجزائر، 2013.

ب: الرسائل الجامعية

1. بلحسن سميحة، تأثير جودة الخدمات على تحقيق رضا الزبون دراسة حالة مؤسسة موبيليس -وكالة ورقلة-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012،
2. بارود سعيد، رسيوي رشيد، دور المؤسسات الرقابية في مكافحة الفساد الإداري بالجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة غرداية، 2018/2019.
3. براهيمية خلود- ايصالحي صليحة، دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، 2020/2021.
4. براء الله المعتز بالله، صيد محمد محرز، تطور اليات مكافحة الفساد والوقاية منه في ظل التشريع الجزائري مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص قانون عام اقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2022/2023.

5. بن صويلح اسلام- حريدي الياس، مكافحة التزوير واستعمال المزور في ظل القانون 02-24، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون اعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، 2025/2024.
6. خاف ربي جهينة- رحماني بسمة، التهرب الضريبي وآليات مكافحته في النظام الجبائي الجزائري، مذكرة تخرج لنيل متطلبات شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، 2023/2022.
7. رباحه رضوان، الرقابة على قرارات التعيين والترقية في الوظيفة العمومية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، 2025/2024.
8. زوبيري صليحة، هيئات الرقابة الإدارية المكلفة بمكافحة الفساد، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.
9. غامنية نعيمة، دور الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر ميدان الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2024/2023.
10. قوميري عادل، أسس البحث والتحري في الجرائم في التشريع الجزائري، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022/2021.
11. هني عامر، دور الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري في الإدارة العامة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة وحكاما محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014.

ج: المقالات العلمية:

1. أحمد أحمد زهران فرغلي، "دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري: تحليل مقارنة بين مصر وماليزيا"، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر، العدد 04، أكتوبر 2024، (ص- ص 1- 33).
2. أشرف فتحي خليل الراعي، "التحري والاستدلال عن الجرائم عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي"، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، الأردن، العدد 01 2023/01/16، (ص- ص 156- 175).
3. بن الدين فاطمة، "مجلس المحاسبة كآلية رقابة للحد من الفساد في الجزائر"، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، المركز الجامعي نور البشير، البيض، العدد 04، ديسمبر 2017 (ص- ص 01-17).
4. بن دنيدينة سعيد- بوعكاز عامر، "سبل ووسائل حماية المستهلك الإلكتروني من مخاطر الاقتصاد الرقمي"، مجلة البناء الاقتصادي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 01 2018/06/10، ص-ص(81-65)
5. بوبشطولة بسمة- قدة حبيبة، "ليات مكافحة جرائم الفساد ومدى فعاليتها في التشريع الجزائري"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الجزائر، العدد 02، 2019/05/13 (ص- ص 547-566).
6. بساس احمد- دوة محمد، "أهمية الإدارة الجبائية في تحسين علاقتها مع المكلفين بالضريبة"، مجلة الدراسات الجبائية، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، العدد 01، 2020/06/27 (ص-ص 22-35).
7. بودانة كمال- دبله عبد العالي، "الرقابة الإدارية"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد 02، 2020/09/27، (ص-ص 103-117).
8. بن علية ليلي، "الانحراف الإداري للموظف العمومي في الجزائر"، مجلة نصوص الأدب والمعارف، جامعة زيان عاشور، الجلفة العدد 01، 2021/05/01، (ص-ص 30-49).

9. بوجوراف عبد الغاني، "هيئات مكافحة الفساد والوقاية منه في التشريع الجزائري" مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، العدد 02، 2021/07/28 (ص-ص 226-240).
10. بلحسن حسام الدين لحسن- بوقرين عبد الحليم، "آلية التصريح بالممتلكات بين الوقاية والتجريم"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، العدد 02، 2022/11/02، (ص-ص 641-664).
11. بن عائشة سليمة- بن عبد الرحمان ذهبية- طويطي مصطفى، "دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين القطاع المالي"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية جامعة غرداية، العدد 02، 2024/04/18، (ص-ص 45-69).
12. بن احمد فاطمة الزهراء- بن احمد نادية، "التحول الرقمي في الجزائر الواقع والتحديات -دراسة حالة-"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، العدد 01، 2025/03/01، (ص-ص 501-512).
13. بوزرب خير الدين- عباسي عبد الرؤوف، "الذكاء الاصطناعي كأداة استراتيجية في مكافحة غسل الأموال في البنوك: عرض تجربة بنك HSBC وبنك Danske"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة جيجل، العدد 03، 2025/11/02 (ص-ص 547-566).
14. جبار رقية- بن بريح امال، "دور المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، العدد 01، 2019/12/27، (ص-ص 171-184).
15. حاحة عبد العالي، "جريمة الاثراء غير المشروع في ضوء قانون الوقاية من الفساد ومكافحته"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 16، 2009/03/06 (ص-ص 227-241).
16. حفناوي آمال، "العوامل المؤدية للفساد الإداري والمالي ومؤشرات قياسه عالميا" مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، جامعة العربي التبسي، تبسة، العدد 01، 2019/12/15، (ص-ص 107-132)

17. حادي حمزة- حمليل صالح، "فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد الإداري"، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة احمد دراية، ادرار، العدد 02 2025/01/15، (ص-ص 202-222).
18. خلاف وردة، "دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري"، مجلة الدراسات التاريخية والقانونية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، العدد 03، 2022/01/28 (ص-ص 57-76).
19. خلفه عليان سليمان الهرش، "جودة الخدمات الرقمية في تحسين التحصيلات دائرة رخصة المهن"، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، العدد 33، 2024/01/01 (ص-ص 490-511).
20. خطاب نعيمة- خنفري خيضر، "التنظيم القانوني للصفقات العمومية في ظل القانون 23-12 المتعلق بالقواعد العامة للصفقات العمومية"، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 02، 2024/12/15، (ص-ص 945-954).
21. خديجة الكبرى سلطاني، "الذكاء الاصطناعي مداخله ومفاهيمه وأهم خصائصه وتطبيقاته في المعالجة الآلية للغة العربية"، مجلة جسور المعرفة، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، العدد 01، 2025/03/16، (ص-ص 316-334).
22. خالد محمد عمر سالم المنفي، "دور الذكاء الاصطناعي في تطوير عمليات الموارد البشرية: مراجعة منهجية للدراسات الحديثة (2020-2025)"، مجلة اقتصاد المال والأعمال ليبيا، العدد 04، 2025/12/31، (ص-ص 224-240).
23. دوداح رضوان، "الفساد الإداري، مفهومه، مظاهره وسبل معالجته"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 29، 2014/04/01، (ص-ص 157-168).
24. دحمان سعاد، "التعريف بمبدأ المشروعية"، مجلة افاق للعلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، العدد 06، 2017/01/01، (ص-ص 230-244).
25. دراجي وليد- زغدي خليل، "دور مجلس المحاسبة في مكافحة الفساد بالجزائر- دراسة للوظيفة الرقابية-"، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 02 2020/12/20، (ص-ص 329-346).

26. ربيع زهية، "الهيئات الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في ظل التشريع الجزائري"، مجلة المحلل القانوني، جامعة البويرة، العدد 02، 2023/12/31، (ص-ص 14-35).
27. زيتوني عائشة بية، "الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي في الإدارة العمومية الجزائرية"، مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 53، 2019/04/13، (ص-ص 310-328).
28. سالمى نضال، "الإطار التنظيمي للدليل الرقمي في الاثبات"، مجلة القانون والمجتمع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 02، العدد 01، 2022/06/01، (ص-ص 329-350).
29. سلطاني حميد، "مفهوم الدفع الالكتروني وآفاق تطويره في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، العدد 02، 2022/06/01، (ص-ص 209-221).
30. ضيف هشام- بوراوي عيسى، "آليات الرقابة على الصفقات العمومية في الجزائر: بين تحديات الفعالية ومتطلبات الرقمنة"، مجلة البصائر للبحوث، جامعة تيبازة، العدد 02، 2025/12/31، (ص-ص 07-24).
31. طاولو امينة، "الذكاء الاصطناعي ورقمنة الإدارة العمومية: افاق تحسين الخدمات وتحديات التفعيل"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2025/11/10، (ص-ص 184-212).
32. علوش فريد، "جريمة غسل الأموال - المراحل والأساليب"، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، 2007/11/14، (ص-ص 249-264).
33. عواج بن عمر - كاري نادية امينة - لعربي محمد، "مكافحة الفساد الإداري في الجزائر بين الإجراءات التنظيمية والضوابط الوقائية"، مجلة مدارات سياسية، جامعة تلمسان، العدد 04، 2019/12/17، (ص-ص 89-107).
34. عوض محمد، "التحول الرقمي ومكافحة الفساد الرقمي في القانون المقارن"، مجلة القانون والإدارة، الأردن، العدد 07، 2022.

35. عبد الرحمن العجمي محمد عبد الله، "دور الوسائل التكنولوجية في مكافحة الفساد" مجلة روح القوانين، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، العدد 102، 2023/04/30، (ص-ص 1571-1596).
36. عمرو احمد فؤاد، "دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد الإداري" مجلة روح القوانين، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، العدد 102 خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن للتكنولوجيا والقانون، 2023/04/30، (ص-ص 1931-1970).
37. عمار عايد كطوف، "دور الذكاء الاصطناعي في التنظيم الإداري ومكافحة الفساد" المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، العراق، العدد 62، 2025/03/01، (ص-ص 355-373).
38. علي محمد حسين جاسم- علي يوسف علي- ابتهاج سعد هاشم- حسن طاهر بريبر، "تطبيق أنظمة الحوكمة الالكترونية وأثرها على تقليل الرشوة والاختلاس في المؤسسات الحكومية: دراسة ميدانية في مصرف الرشيد/ فرع النجف"، مجلة الريادة للمال والأعمال، كلية العلوم الإدارية، جامعة المستقبل، العراق، العدد خاص 02، 2025/07/25، (ص-ص 217-223).
39. غرداين خديجة، "جريمة الاختلاس في القانون الجزائري"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة تلمسان، العدد 03، 2018/12/28، (ص-ص 588-611).
40. فهد بن إبراهيم الشثري، "مبادئ السلوك وأخلاقيات العمل في المؤسسات المالية" مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية، العدد 01، 2019، (ص-ص 1-14).
41. قايد سامية، "جريمة الرشوة في الوظيفة العامة ومكافحتها في القانون الجزائري" مجلة دراسات في الوظيفة العامة، جامعة تيزي وزو، العدد 03، 2015/06/01، (ص-ص 58-68).
42. قرينعي أحمد، "إدارة الموارد البشرية (المفهوم، التطور والاستراتيجية)"، مجلة منارات لدراسات العلوم الاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، العدد 02، 2019/03/25، (ص-ص 1-13)،

43. لطفاوي محمد عبد الباسط، "مجلس المحاسبة اعلى هيئة رقابية على المال العام" مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، العدد 03، 2020/04/18، (ص-ص 176-195).
44. معاذ سليمان الملا، "توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الفساد بين الممكن والمأمول: دراسة وصفية في حقل القانون الجزائري"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، العدد 08، ديسمبر 2020، (ص-ص 91-149).
45. مهني مريم، "علاقة البنك المركزي بالخزينة العمومية (السياسة النقدية والسياسة المالية)"، مجلة ابحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة المسيلة، العدد 02، 2020/12/20، (ص-ص 85-101).
46. مالع منى- بن بوعبدالله وردة، "السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته- قراءة في القانون رقم 22-08 الصادر بتاريخ 05 ماي 2022"، مجلة الفكر القانوني والسياسي الجزائر، العدد 02، 2022/11/02، (ص-ص 872-883).
47. ملايكية اسيا، "السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته على ضوء القانون 22-08"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عنابة، العدد 02، 2022/11/02، (ص-ص 859-864).
48. مختاري فتيحة، "دور الشفافية المالية في تحقيق الرقابة البرلمانية على ميزانية الدولة"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، العدد 02، 2022/12/31، (ص-ص 75-86).
49. ميهوبي عمر- صبيعات إبراهيم، "دور حوكمة المؤسسات العمومية في الجزائر في الحد من الفساد: تحليل احصائي لمؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2017-2023"، مجلة المعارف، جامعة البويرة، العدد 02، 2024/12/22، (ص-ص 602-320).
50. نور طاهر الاقرع، "أثر إدارة المعرفة في تعزيز الأداء الإداري في المؤسسات الحكومية في محافظة قفيلية"، مجلة دفاتر البحوث العلمية، جامعة القدس المفتوحة، العدد 02، 2020/12/28، (ص-ص 34-60).

51. نطاح مريم، مكلل بوزيان، "الرقابة الإدارية كألية لمكافحة الفساد الإداري في التشريع الجزائري"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس العدد 01، 2021/06/09، (ص-ص 340-362).
52. والي عبد اللطيف- دندن جمال الدين، "استحداث مفهوم البوابة الالكترونية في مادة الصفقات العمومية"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة العدد 01، 2019/03/01، (ص-ص 148-158).
53. ونوقي عبد القادر، مزارة عيسى، "دور الرقابة الإدارية في الحفاظ على المال العام في المؤسسات العمومية"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 01 2023/05/20، (ص-ص 1095-1111).
54. يزة رابح مراد، "تسيير الموارد البشرية بالإدارة العامة"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جامعة سطيف، 2016/12/31، (ص-ص 207-228).

د: المداخلات:

مشري راضية، مقالاتي مونة، الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد في الجزائر/ مداخلات أقيمت في ملتقى وطني حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية يومي 24/25 أفريل 2018، قسم العلوم التجارية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2018.

ه: المحاضرات:

1. بوكليخة لطيفة، تحليل البيانات باستخدام SPSS، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2021/2022.
2. بوجمعة شهرزاد، محاضرات في الوظيفة العامة، موجهة لطلبة السنة الثالثة قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لونييسي علي، البليدة، 2022/2023.
3. شيلي وسام، محاضرات في مقياس اقتصاد نقدي وأسواق رأس المال، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2022/2023.

4. ليث علي مطر، "نظم المعلومات الإدارية، المحاضرة السادسة للمرحلة الأولى في مبادئ الإدارة- ج 02، قسم إدارة الاعمال، كلية المستقبل الجامعة، 2022.
5. صديقي خضرة، الاقتصاد النقدي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة جذع مشترك علوم اقتصادية والسنة الثانية ماستر تخصص قانون نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، 2022/2021.

و: مواقع الانترنت:

1. موقع www.24portfoy.com.fr، التلاعب المالي: التعريف والتأثيرات، تم الاطلاع في 2026/04/06، على الساعة 19:40.
2. موقع www.oecd.ai.com، تم الاطلاع في 2026/04/27 على الساعة 18:28.
- OECD, AI in government (anti -corruption & public itegrity), 2026
3. : موقع www.fatoorah.ai.com، التخطيط الإداري: أنواعه، خطوات التنفيذ وأهميته - دليل شامل، 29 يوليو 2024 تم الاطلاع في 2026/04/28، على الساعة 14:07.
4. موقع www.bakkah.com، حوكمة نظم المعلومات وإدارة الخدمات، الأتمتة automation: التعريف والانواع والاهمية والاستخدامات. تم الاطلاع في 2026/04/28، على الساعة 16:15.
5. موقع www.fr.slideshare.net.com، المصادر الرقمية digital resources، تم الاطلاع في 2026/05/06، على الساعة 18:30.

<u>الصفحة</u>	<u>فهرس المحتويات</u>
أ	مقدمة.
07	الفصل الأول: آليات الرقابة الادارية لمكافحة الفساد.
08	المبحث الاول: الرقابة الادارية لمكافحة الفساد.
09	المطلب الأول: مفهوم الرقابة الإدارية.
09	الفرع الأول: تعريف الرقابة الإدارية وخصائصها.
09	أولاً: المقصود بالرقابة الإدارية.
10	ثانياً خصائص الرقابة الإدارية.
11	الفرع الثاني: أهمية وأهداف الرقابة الإدارية.
12	أولاً: أهمية الرقابة الإدارية.
14	ثانياً: أهداف الرقابة الإدارية.
16	المطلب الثاني: الآليات التقليدية التي رصدها المشرع الجزائري لمكافحة الفساد.
16	الفرع الاول: الآليات المؤسساتية في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.
17	أولاً: مجلس المحاسبة.
19	ثانياً: المفتشية العامة للمالية.
22	ثالثاً: السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.
24	الفرع الثاني: الهيئات المتخصصة التي دعمت مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.
25	أولاً: الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته.
27	ثانياً: الديوان المركزي لقمع الفساد.
29	ثالثاً: خلية معالجة الاستعلام الآلي.
30	المبحث الثاني: رقابة الذكاء الاصطناعي كآلية حديثة لمكافحة الفساد الإداري.
31	المطلب الاول: استخدام الذكاء الاصطناعي في الرقابة الإدارية الالكترونية.
32	الفرع الاول: الرقابة الالكترونية عبر الخدمات الرقمية.
34	الفرع الثاني: تنوع ادوات الذكاء الاصطناعي تبعا للوظيفة الإدارية.

36	الفرع الثالث: امتداد الرقابة في البيئة الرقمية الحديثة.
39	المطلب الثاني: رقابة الذكاء الاصطناعي في المجالين الاقتصادي والمالي.
39	الفرع الاول: مراقبة المعاملات المالية والمدفوعات الالكترونية والضرائب.
41	الفرع الثاني: تقليل التعاملات النقدية وتعزيز الشفافية المالية.
43	الفرع الثالث: تدقيق وتوسيع نطاق المسؤوليات المالية الكترونيا.
46	خلاصة الفصل الأول.
48	الفصل الثاني: فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد.
49	المبحث الاول: العلاقة بين الذكاء الاصطناعي ومكافحة الفساد.
49	المطلب الاول: توظيف الذكاء الاصطناعي لمكافحة الفساد الإداري.
50	الفرع الاول: مجالات تدخل الذكاء الاصطناعي لمكافحة الفساد.
50	أولا: تحليل البيانات.
52	ثانيا: الرقابة على الصفقات العمومية.
53	ثالثا: التوظيف.
54	رابعا: كشف الفساد والتنبؤ به.
55	الفرع الثاني: استخدامات الذكاء الاصطناعي لمكافحة الفساد.
56	أولا: كشف الاحتيال.
58	ثانيا: الحد من الرشوة والاختلاس.
59	ثالثا: كشف تزوير الأوراق الرسمية والأموال والأنشطة.
61	رابعا: مكافحة التهرب الضريبي.
61	خامسا: إزالة أسباب الفساد الإداري المتعلقة بالوظيفة الإدارية.
62	سادسا: تعزيز الشفافية والمساءلة.
63	المطلب الثاني: دور اعتماد الذكاء الاصطناعي في التأثير على مؤشرات الفساد الإداري.
64	الفرع الاول: الرقابة التلقائية.
65	الفرع الثاني: الحد من التدخل البشري وامكانية التلاعب الإداري.
66	المبحث الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في الكشف عن جرائم الفساد والحد منها.

67	المطلب الاول: دور الذكاء الاصطناعي في الكشف عن جرائم الفساد.
68	الفرع الاول تفعيل آليات البحث والتحري عن جرائم الفساد باستخدام الذكاء الاصطناعي.
70	الفرع الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في الكشف عن جريمة الاثراء غير المشروع.
71	الفرع الثالث: امكانية كشف جريمة تبييض الاموال باللجوء لآليات الذكاء الاصطناعي.
74	المطلب الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في الوقاية من جرائم الفساد.
75	الفرع الاول: ارساء الشفافية على عملية التوظيف في القطاع العام.
76	الفرع الثاني: اضعاف الشفافية على ممارسات الادارة العمومية.
78	الفرع الثالث: تنظيم اجراءات ابرام الصفقات العمومية.
81	خلاصة الفصل الثاني.
82	الخاتمة.
84	قائمة المصادر والمراجع.
97	فهرس المحتويات.
101-100	ملخص الدراسة.

ملخص الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث القانونية الحديثة التي تعالج موضوع الذكاء الاصطناعي كألية للرقابة ومكافحة الفساد وذلك في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي مست مختلف مجالات الإدارة العمومية، حيث هدفت الدراسة الى ابراز مدى مساهمة تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير الرقابة الإدارية وتعزيز فعالية الآليات المعتمدة في الوقاية من الفساد ومكافحته.

تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للرقابة الإدارية من خلال بيان مفهومها، خصائصها وأهدافها، إضافة الى دراسة الآليات التقليدية التي اعتمدها المشرع الجزائري في مجال مكافحة الفساد، سواء من خلال الهيئات الرقابية والمؤسسات المختصة أو عبر الأجهزة الداعمة للشفافية وحماية المال العام.

كما تم التطرق الى رقابة الذكاء الاصطناعي باعتبارها آلية حديثة أفرزها التطور التكنولوجي وذلك من خلال ابراز دوره في الرقابة الإدارية الالكترونية ومراقبة المعاملات المالية وتعزيز الشفافية في المجالين الاقتصادي والمالي.

أما الفصل الثاني، فقد خصص لدراسة فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد من خلال توضيح العلاقة بين الذكاء الاصطناعي ومكافحة الفساد الإداري وبيان مجالات تدخله واستخداماته المختلفة في دعم الرقابة والكشف عن الانحرافات الإدارية والمالية.

كما تم ابراز دوره في تفعيل آليات البحث والتحري والكشف عن بعض جرائم الفساد، كالإثراء غير المشروع وتبييض الأموال، الى جانب دوره الوقائي في إرساء الشفافية في التوظيف العمومي وتنظيم الصفقات العمومية وتعزيز نزاهة الممارسات الإدارية.

كما توصلت الدراسة الى أن الذكاء الاصطناعي يمثل آلية حديثة وفعالة لدعم الرقابة الإدارية ومكافحة الفساد، غير أن فعاليته تبقى مرتبطة بضرورة توفير إطار قانوني وتقني ملائم وتطوير البنية التحتية الرقمية.

Study summary

This study falls within recent legal research addressing the topic of artificial intelligence as a mechanism for oversight and combating corruption, in light of the rapid digital transformations that have affected various fields of public administration.

The study aimed to highlight the extent to which artificial intelligence technologies contribute to developing administrative oversight and enhancing the effectiveness of mechanisms adopted in preventing and combating corruption.

The first chapter addressed the conceptual framework of administrative oversight, by clarifying its concept, characteristics, and objectives, in addition to studying the traditional mechanisms adopted by the Algerian legislator in the field of combating corruption, whether through oversight bodies and specialized institutions or through devices supporting transparency and protecting public funds. It also touched upon artificial intelligence oversight as a modern mechanism produced by technological development, by highlighting its role in electronic administrative oversight, monitoring financial transactions, and enhancing transparency in the economic and financial fields.

Its role was also highlighted in activating research, investigation, and detection mechanisms for some corruption crimes, such as illicit enrichment and money laundering, in addition to its preventive role in establishing transparency in public employment, organizing public procurement, and enhancing the integrity of administrative practices.

The study concluded that artificial intelligence represents a modern and effective mechanism for supporting administrative oversight and combating corruption; however, its effectiveness remains linked to the necessity of providing an appropriate legal and technical framework and developing digital infrastructure.